قراءات جديدة لمقالات قديمة . . . !

دكتور علي السلمي

2024

حديث نبوي شريف

بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ :مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ :سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ .وَقَالَ بَعْضُهُمْ :بَلْ لَمْ يَسْمَعْ .حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ :" أَيْنَ -أُرَاهُ- السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ " قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ .قَالَ :"فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ"، قَالَ :كَيْفَ إِضَاعَتُهَا ؟ قَالَ : "إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ" . صدق رسول الله

صدق رسول الله

إن كل المشكلات والأزمات التي تعاني منها مص

سببها أن الأمور وُسدت لغير أهلها !

قائمة المقالات

المقال	عنوان المقال	الصفحة
	تمهيـــــــــــــــــــد	4
الأول	قوم يا مصـــــــــــــــــري	5
الثاني	وفقدت الكلمات معانيها !	15
الثالث	ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمرا !	23
الرابع	يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم !	50
الخامس	أربعة أحكام تاريخية . . تدين ممارسات حكومية !	72
السادس	متى تجرى الانتخابات المحليـــــــــــــــة ؟	87
السابع	ضرورة تطوير منظومة التعليـــــــــــــــم !	100
الثامن	إعادة بنـاء الوطـــــــــــــــن !	122
التاسع	تطلعات لمستقبل مصـــــــــــــــر !	135
الختام	توثيـــــــــق بالفيديـــــــــو	160

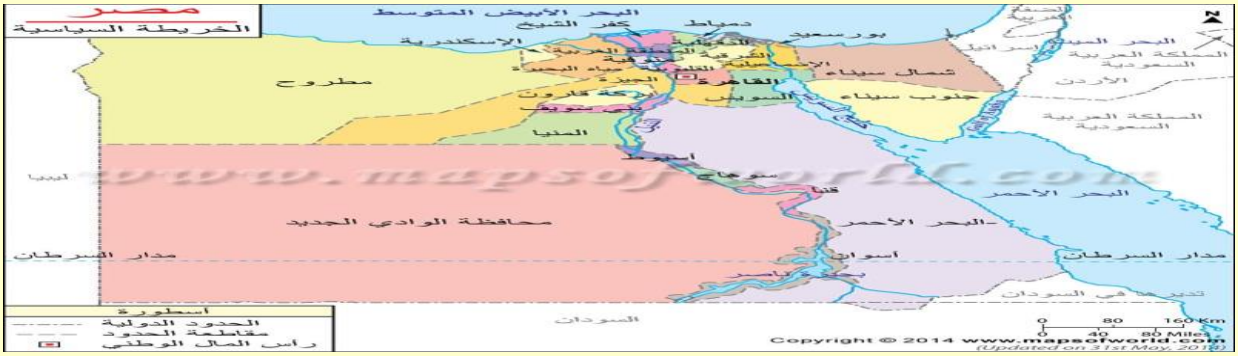

https://youtu.be/SFyil2CfB10?si=rcGDkXjNh1DtesGG

تمهيد

كتبت عددا من المقالات بدأت منذ عام 2000 واستمرت حتي ما يقرب من 2018، وكانت تلك المقالات تدور حول قضايا مصر ومشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف من مقالاتي، كما هو الهدف من كل كتاباتي هو البحث عن الطريق الأسلم للتنمية الوطنية الشاملة في مصر المحروسة والكشف عن الأسباب التي تعوق مسار تلك التنمية وتعطلها ، بل وتكاد توقفها وتبدد ما قد يكون تحقق منها في مجالات كثيرة، اقتراح ما كنت أعتقد من حلول لاستعادة حيوية وتدفق جهود التنمية.

ولكن بإعادة قراءة تلك المقالات ، ونحن الآن في شهر ديسمبر 2024 ، أجد ما تضمنته من مشكلات وقصور في الأداء التنموي في المحروسة ما تزال قائمة يعاني منها المصريين رغم السنوات منذ كتابتها منذ عشرين عاماً أو أكثر. لهذا رأيت إعادة نشرها مع إضافة (تعقيب 2024) يوضح الوضع في "المحروسة"؟!

ثمانية عشر يوما غيرت وجه مصر

المقال الأول

قوم يا مصـــــــــــــــري[1]

أ.د. علي السلمي

حين قامت ثورة الشعب في 1919 تغنى المصريون بأغنية سيد درويش "قوم يا مصري مصر دايماً بتناديك.. خد بنصري، نصري دين واجب عليك".

وظني اليوم، وقد مضت تسعون سنة على قيام الثورة الشعبية المجيدة، أننا في أمس الحاجة لرفع شعار "قوم يا مصري" مرة أخرى لاستنهاض همم المصريين لإعادة بناء بلدهم وتخليصها من كل مظاهر التخلف والفساد وسوء الإدارة وتجمد الحكم، فضلاً عن الثلاثية الشهيرة، الفقر والجهل والمرض، وهي الآفات الثلاث التي كان القضاء عليها من بين أهداف نظام يوليو 1952، والتي لا تزال تفتك بملايين المصريين حتى الآن وبضراوة غير مسبوقة وبرغم كل ما تردده الدولة عن إنجازاتها التي لا يشعر بها أبناء المحروسة الطيبين.

إن المنابع للشأن المصري وهموم المواطنين وآمالهم في حاضر أفضل ومستقبل أسعد، يدرك أهمية تفعيل المشاركة الشعبية الواعية والمنظمة من أجل القضاء على كثير من سلبيات الحاضر وتوفير الفرص لانطلاق مصر نحو مستقبل يكافئ إمكانياتها ورصيدها التاريخي.

إن مصر اليوم، وقد انقضى ما يقرب من عشرة أعوام على بداية الألفية الثالثة، لا تزال تعاني من التدهور الحضاري المتمثل في العشوائيات واختلاط الناس بالحيوانات والقمامة في مواقع تربية الخنازير على

---

[1] نشر المقال بجريدة الوفد" في 6 مارس 2009

الصورة البشعة التي عرضتها الفضائيات بمناسبة انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، وهي صورة لا يكاد يطيق الإنسان النظر إليها عبر شاشة التلفزيون، ناهيك عن أن يعيشها في الواقع.

والمنابع لمأساة الإنسان المصري لا يملك إلا الحسرة على الحال التي وصلت بالمصريين لدرجة أن تخصص الفرد منهم خنزيراً ليؤكد أنه ليس مصاباً بذلك الفيروس القاتل، وأن يتظاهر العاملون في مواقع تربية الخنازير دفاعاً عن حقهم في الحياة وهم يتعاملون مع أخطر مصادر المرض وأسباب الموت.

ولا يملك المصري إلا البكاء وهو يرى أطفال أبرياء لا تجدون لهم مكاناً للعيش واللهو إلا بين الخنازير يأكلون معها مما تأكل من فضلات الطعام والقمامة التي تجمعها آباؤهم من بيوت المصريين.

ولا يملك المصريون ألا أن تخجلوا حين تعرض قناة فضائية صورة المرأة العجوز وهي تستعرض بضاعتها من مخلفات الخبز التي انتقتها من بين أكوام القمامة، بكل ما فيها من ميكروبات ومصادر للأمراض الفتاكة، لتعيد بيعها لمن يستخدمونها سواء كطعام للآدميين أو لتغذية ما يملكونه من طيور تحمل فيروس أنفلونزا الطيور وتنقلها لمن يتعاطاها أو يتعامل معها .

إن الواقع المصري الأليم الذي لا يراه المسئولون ولا يشعرون به يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم في القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويبني الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المتهاوية وتحت خطوط كهرباء الضغط العالي متعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم ، بينما تراوح خطط وإستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها ، ولا يكاد يشعر المصريون بأي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تارتخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وتأتي كارثة أنفلونزا الخنازير لتكشف عن حقيقة الأوضاع المتردية لمئات الآلاف من المصريين الذين يتعاملون في مجالات تربية الخنازير وكل ما يتعلق بها من جمع القمامة وبيعها للمربين، وما يترتب على ذلك النشاط من مخاطر صحية جسيمة. وبرغم أن منظمة الصحة العالمية قد تراجعت عن تسمية ذلك الوباء الجديد بنسبته إلى الخنازير، ويبدو ذلك تحت ضغوط هائلة من أصحاب صناعة وتجارة لحوم الخنازير في أوروبا بالدرجة الأولى، ورغماً عن اعتراض مسئولو منظمة الأغذية والزراعة " الفاو" على قرار مص ذبح جميع الخنازير بها واعتبار ذلك عملاً غير مبرر، إلا أن الحقيقة تبقى قائمة أن ملايين المصريين مهددون في صحتهم بأخطار التعامل غير الصحي مع مصادر غذائهم وانتشار أسباب المرض والتلوث في المحيط الذي يعيشون فيه من عشوائيات وزرائب للحيوانات ومقالب للقمامة، ومياه شرب تختلط معها مياه الصرف الصحي، وأدوية مغشوشة تباع في الأسواق، ولعب أطفال يتم تصنيعها من مخلفات المستشفيات الملوثة بالدماء والجراثيم تحمل الأمراض الفتاكة لأطفالنا الفقراء، ومدارس تفتقر إلى الشروط الصحية الواجبة تختلط فيها أطفال يعيشون في العشوائيات وزرائب تربية الخنازير مع غيرهم من الأطفال الذين يتعرضون لكافة أشكال العدوى، ومخابز ومطاعم تفتقد الشروط الصحية السليمة، وشوارع وطرق ضاعت منها قواعد المرور الصحيحة وبرغم القانون الجديد وتشهد عشرات القتلى والجرحى يوميا لسوء حالتها ونقص أعمال الصيانة بها .

أضف إلى ما سبق ما تعانيه مصر وأبناؤها من اضطرابات معيشية نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار، وفشل الحكومة الحالية وسابقاتها في تحسين أوضاع الناس المعيشية، وما يترتب على ذلك من غضب الملايين واتجاههم إلى الإضراب والاحتجاج بل والتهديد بالتوقف عن العمل والامتناع عن أداء واجباتهم الوظيفية مثلما يهدد الإداريون في وزارة التربية والتعليم، وقبلهم موظفو الضرائب العقارية، ويليهم أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من طوائف المجتمع الذين لا يجدون آذاناً حكومية مصغية.

إن المشكلات تخاص المصريين حيثما اتجهوا، والحكومة عاجزة عن التصدي لتلك المشكلات وغير قادرة على ابتكار حلول غير تقليدية تسهم في تحسين أحوال البلاد والعباد. بل نرى الحكومة تبدد مليارات الجنيهات على برامج فاشلة مثل توشكي وفخم المغارة وفوسفات أبو طرطور وترعة السلام، بينما تحجم عن برامج تنمية وتعمير سيناء وتطوير الزراعة واستعادة عرش القطن المصري وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للمصريين.

ولا تقتصر مشكلات المصريين على ما يضطرون إلى قبوله من طعام فاسد شمل حتى مياه الشرب المعبأة ملوثة حسب ما نشرته صحيفة الوفد من أنه تم إحالة شركة لتعبئة المياه ومصنع زيوت طعام وشركة لطحن وتعبئة ملح الطعام إلى النيابة العامة لأنهم طرحوا في الأسواق منتجات مخالفة للمواصفات وضارة بصحة المستهلكين.

كذلك يعاني المصريون من علاج متردي وأدوية مغشوشة، وتعليم هابط وفرص غير متكافئة في الحصول على عمل أو نصيب من الدخل القومي، بل نراهم يعانون أيضاً من رفض المجتمع الدولي لمنتجاتهم وآخر أمثلة ذلك حظر دخول الأسماك المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة للتخلف الشديد الذي تعاني منه عمليات الصيد والنقل والتعامل مع الأسماك فضلاً عن ارتفاع نسبة تلوث مياه النيل بمياه الصرف الصحي.

إن القضية المصيرية للوطن في مصر هي ضرورة الارتقاع بشأن الإنسان المصري وكفالة الحياة الكريمة المناسبة والمتوافقة مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتزمت بها مصر.

- إن الإنسان المصري هو الضحية وهو الأمل في نفس الوقت.
- إن الإنسان المطحون المنزوي في عشوائيات البيئة المصرية والمكوي بنارها والتي أصبحت تمثل النهج الأساسي للحياة في الشارع والحارة والمدينة والقرية وكل مكان في هذا الوطن، والتي يشارك هو في صنعها نتيجة تراخي الدولة وعجزها عن توفير مقومات الحياة السليمة له ولأبنائه، هو في ذات الوقت القوة الحقيقية لتطوير الواقع المصري والانتقال إلى حياة أفضل.

لذا فإن علينا واجب استنهاض الإنسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطناً وشريكاً في تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسئولاً عن مصيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين.

يا مصري تأمل قول سيد درويش في نشيده الخالد " ليه يا مصري كل أحوالك عجب – تشكى فقرك وانت ماشي فوق ذهب" !

إن نجاة الوطن تتوقف على صحوة شعبية للمصريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها حزب الوفد وليد ثورة 1919 ونتاج قيادة زعيم مصر الخالد سعد زغلول.

إن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يتمسك المصريون بمباشرة حقوقهم السياسية من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية.

(تعقيب 2024)

حالة حقوق الإنسان في إعادة بناء مصر

منظومة حقوق الإنسان في خطر: دعوة إلى العمل

تيرانا حسن

المديرة التنفيذية

واصلت الحكومة المصرية احتجاز المنتقدين والناشطين السلميين ومعاقبتهم بشكل ممنهج، وفعليا تجريم المعارضة السلمية، ومساواتها بـ "الإرهاب" غالبا . اعتقلت السلطات وحاكمت عشرات المتظاهرين والناشطين المشاركين في مظاهرات التضامن مع فلسطين في أكتوبر ، وكذلك في احتجاجات أخرى، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في ديسمبر. كما اعتقلت السلطات وحاكمت عشرات من أفراد أسرة عضو مجلس النواب السابق أحمد الطنطاوي، ومؤيديه المفترضين أو الفعليين، بمجرد إعلانه في مارس نيته الترشح للرئاسة. في نوفمبر ، أحالت السلطات الطنطاوي إلى المحاكمة بتهم تتعلق بجمع التوكيلات من الناس.

في الوقت نفسه، بقي آلاف المحتجزين في ظروف مزرية رهن الحبس الاحتياطي المطول أو مسجونين بموجب أحكام قضائية جائرة . ظل الحيز المدني مقيدا بشدة، حيث واجهت المنظمات المستقلة التي تعمل بموجب قوانين صارمة مضايقات قضائية وأمنية مستمرة . وواجهت منظمات بارزة وأعضاؤها تهما جنائية بسبب عملهم، بالإضافة إلى تجميد الأصول ومنع السفر .أدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى إعاقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس، مثل الحق في الغذاء، والصحة، والكهرباء.

في أغسطس كانت الذكرى السنوية الـ 10 لمذبحة رابعة في 14 أغسطس 2013، والتي قتلت فيها قوات الأمن مئات الأشخاص مع الإفلات التام من العقاب. في مايو، بدأ الحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس عبد الفتاح السيسي في العام السابق، ولكن خلول أكتوبر لم يكن قد أسفر عن أي إصلاحات سياسية ملحوظة. واصلت السلطات المصرية اعتقال النشطاء، بمن فيهم أعضاء الجماعات المشاركة في الحوار، واحتجزت قوات الأمن أحدهم 10 أيام تقريبا في سبتمبر. بين أبريل 2022 وسبتمبر 2023، أطلقت السلطات سراح نحو 1,700 سجين محتجز ظلما، بينهم بعض المعتقلين السياسيين البارزين، مثل أحمد دومة. إلا أن السلطات اعتقلت أكثر من 4,500 شخص خلال الفترة نفسها، وفقا لحملة حقوقية أطلقها مدافعون محليون عن حقوق الإنسان، منهم ممن كان قد أُطلق سراحه قبل وقت قصير.

PDF

تقرير منظمة HUMAN RIGHTS WATCH.pdf

لقراءة التقرير كاملا اضغط الرابط التالي:

التقرير العالمي لمنظمة - HRW 2024 موقع الدكتور علي السلمي

وفيما يلي مجموعة فيديوهات تعبر عن بعض السلبيات في مص 2024

https://youtu.be/K9vJwQc_HSg?si=WJAwr3kXodoilJOV

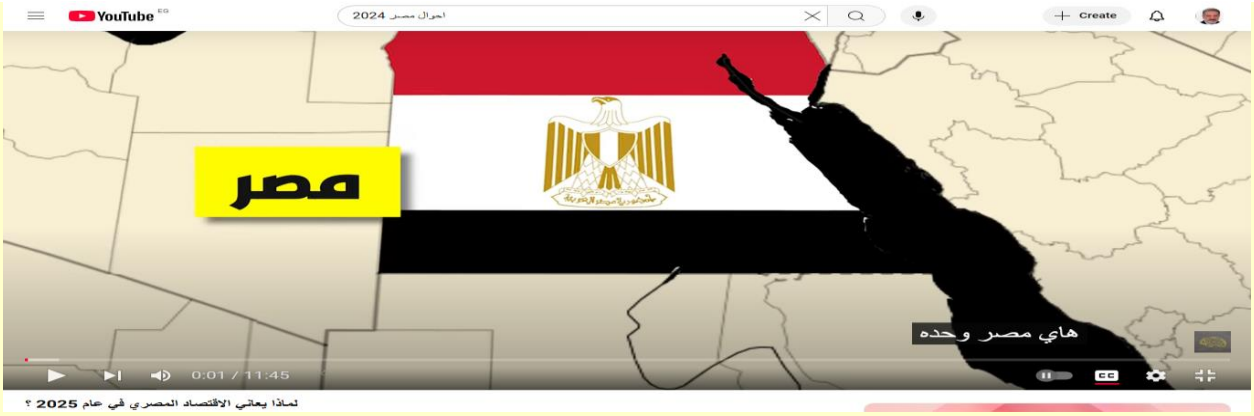

https://youtu.be/47kuXWN_XeO?si=raGaUt8GbVRbAraM

https://youtu.be/2QZRiJGsV2g?si=2alUo8zxR4AXHIrE

https://youtu.be/ujRNfRd6tEI?si=8OrzYbywX3CRz21H

https://youtu.be/o96DdF2Zh7Y?si=QtNyMOTSKCBTo3OP

https://youtu.be/ijWLadMyo44?si=ya1SVsCjSKMAdRWR

ثم بعض الإنجازات في إعادة بناء مصر

https://youtu.be/GYUxHwqgs90?si=LFQPw65PvcGzwF6j

https://youtu.be/B-8awb06jqY?si=OFfElHmwHo9y1zCf

https://youtu.be/x3sjlj_Xd7s?si=lkzE9qlwBD42Jyn8

كتابي عن "مص ومشروعاتها العملاقة"

مص ومشروعاتها العملاقة – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

المقال الثاني

وفقدت الكلمات معانيها ![2]

علي السلمي

حين نقرأ الصحف وتتابع وسائل الإعلام في مصر المحروسة تصدمنا حقيقة ساطعة كالشمس ولكننا نتغافل عنها وهي أن كثيراً من الكلمات المتداولة على ألسنة الحكام والمسئولين قد فقدت معانيها ولم تعد تعكس المعاني الحقيقية التي كانت لها في يوم من الأيام.

وتظهر هذه الحقيقة حين نتأمل ما يصدر من تصريحات وبيانات على ألسنة الحكام وما يتبارون في إعلانه في مؤتمراتهم الإعلامية. وقد التزم الوزراء والمسئولون على مختلف المستويات نهج الحكام الكبار وصاروا هم أيضاً يتبارون في استخدام كلمات ضخمة فخمة لوصف أعمالهم والإشادة بإنجازاتهم ويعاونهم في ذلك مساعدوهم العاملون تحت إمرتهم، ويروج لها الإعلاميون المرتبطون بالحزب الحاكم.

ومن أكثر الكلمات شيوعاً في أيامنا هذه كلمة "تفعيل"، فترى المسئول الكبير ينفخ أوداجه ويعلن بكل ثقة أن الحكومة أو الوزارة أو أياً ما كانت الجهة التي يتحدث باسمها، قد قررت "تفعيل" نظام جديد أو قانون حديث أو ما شاء له أن يعد الناس بأنه قد استخار الله وقرر أن يضع ذلك النظام أو القانون أو غيره من قرارات موضع التطبيق بفعالية حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه. وفي أغلب الأحيان تكون النتيجة الفعلية لذلك التفعيل أن يتوارى الموضوع بعد أيام وينزلق إلى متاهة النسيان شأنه شأن آلاف القرارات والنظم والقوانين التي تزخر بها أضابير الأرشيف في مختلف قطاعات الدولة.

---

[2] نشر المقال بجريدة "الوفد" في 9 نوفمبر 2009

وبنفس المنطق ترى المسئولين ينشدقون بكلمة فخمة ضخمة أخرى هي "الإستراتيجية". فكلما تفاقمت مشكلة وزادت معاناة الناس من آثارها، وكلما تأكد الفشل الحكومي في تحقيق ما سبق أن وعدت به الناس، يبرز إلى السطح مسئول همام ليعلن بكل ثقة أن الحكومة بصدد وضع "إستراتيجية" متكاملة للتعامل مع تلك المشكلة وكأنه يمكن أن تكون الإستراتيجية غير متكاملة. والنتيجة المتوقعة دائماً أن المعنى المقصود بالإستراتيجية المتكاملة هو مجموعة من الشعارات الرنانة والتعبيرات الإنشائية تتشغل بها الصحف ووسائل الإعلام لفترة ثم يطويها النسيان.

- ترى هل يعلم أحد كم مرة وضعت إستراتيجية لتطوير التعليم بمختلف مراحله؟
- وكم مرة اعتمدت الدولة إستراتيجيات لتنمية الصعيد وتعمير سيناء؟
- وهل يتذكر أحد أو يعلم مصير كثير من الإستراتيجيات التي كانت موضوعات لأحاديث وندوات ومؤتمرات في شتى المجالات من الصحة والعلاج إلى الصناعة وتنمية الصادرات مروراً بالتنمية الزراعية؟ حين أسمع مسئولاً يتحدث عن "إستراتيجية" ما، أفوض أمري إلى الله وأعلم مقدماً أن هذا الموضوع محكوم عليه بالفشل والاندثار في طي النسيان.

وفي المجال الاقتصادي ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية نسمع ونقرأ عبارات كثيرة يلوكها المسئولون في أحاديثهم من نوع "الانحياز إلى محدودي الدخل" و"وصول الدعم إلى مستحقيه" و"مجانية التعليم" الذي هو حق دستوري لجميع المصريين. تلك العبارات يعلم قائلوها قبل غيرهم أنها لا تعني شيئاً ولا يقابلها الناس إلا بالسخرية وعدم التصديق، فقد اعتادوا مع سماعها أن تزيد أحوالهم المعيشية سوءاً وتنهار مقومات حياتهم من سكن غير صحي فضلاً عن تفاقم ما يلاقونه من العنت في تدبير تكاليف الحياة اليومية عند أقل المستويات المتصورة آدمياً، وصعوبات الحصول على الخدمات الأساسية التي يعانون في الوصول إليها من المرافق الحكومية في الصحة والتعليم والمواصلات.

إن المواطن الذي لا تجد ماء الشرب النظيف والذي يفتقد خدمات الصرف الصحي ويعيش مهدداً في كل لحظة بانهيار صخور الجبال ومخاطر خطوط الضغط العالي لشبكة الكهرباء التي اتخذ مسكنه العشوائي تحتها، والذي تحوطه وأولاده تلال القمامة والمخلفات من كل نوع، هذا المواطن لا يمكن أبداً تصور أنه يصدق ما يقوله المسئولون من أنهم مهمومون بمشكلاته ومنشغلون بتأمين احتياجاته، وأنهم جادون فيما يعلنونه من إستراتيجيات وتوابعها من الخطط والبرامج إلى آخر قائمة المسميات التي فقدت معناها .

وأذكر أن رئيس وزراء أسبق[3] طلع علينا بفكرة "البرامج" وأعلن وقتها عن وضع أربعة عشر برنامجاً يتعامل كل منها مع قضية محورية من قضايا التنمية الوطنية، ثم ما لبث أن نسيتها الحكومة وضاعت في سلة مهملات التاريخ، وكان من قبله رئيس وزراء[4] خرج علينا بما أسماه "وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون" صدرها بكلمة للرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ برنامج وادي النيل الجديد يوم 9 يناير 1997 قال فيها " هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على المصريين"، واليوم وقد انقضى ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على هذا الكلام الزاهي، هل يستطيع أي مصري أن يدلني أين يقع وادي النيل الجديد وكم مصرياً خرجوا من أسر الوادي القديم إلى رحاب مصر كلها ؟

[3] هو المرحوم دكتور عاطف عبيد

[4] هو المرحوم دكتور كمال الجنزوري ومع الأسف لم تنجح عن الوثيقة ولم أجدها .

ومن الكلمات التي فقدت معناها كلمة " إنجازات " حيث ابتذلت بشكل غير مسبوق وأصبحت فارغة من المضمون خاصة بعد أن أصدرت الحكومة منذ عدة أسابيع كتابها الشهير الذي أطلقت عليه اسم " 60 إنجازاً في 60 شهر "[5] وذلك احتفالاً بعامها الخامس في سدة الحكم. فقد احتوى الكتاب على إنجازات ما أنزل الله بها من سلطان من نوع " طفرات قياسية في الأداء الشموي" و" تحولات غير مسبوقة من أجل تحديث مصر وزيادة القدرة التنافسية" ثم " إنجازات تحققت على أرض الواقع لأول مرة" وكلها أشياء لم تصل إلى علم أغلبية المصريين ولم تنعكس بأي شكل على الواقع المرير الذي يعيشونه في ظل تفاقم الفقر والعشوائية وتردي الخدمات الأساسية وفقدان الأمل في مستقبل أفضل !

وفي حقل السياسة الخارجية توجد مجموعة من التعبيرات يستخدمها الحكام ومساعدوهم من السياسيين المحترفين من نوع " عملية السلام " و"الشرعية الدولية" وغيرهما من التعبيرات الفارغة التي تستخدم لمجرد إيهام المستمع أو القارئ أن هناك حركة يقوم بها هؤلاء الذين يتصدون للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منذ ما يزيد عن ربع قرن من دون أن يتحقق أي إنجاز له معنى على أرض الواقع.

ويتابع المواطنون باندهاش كبير تلك العبارات التي تصف زيارات الرئيس للدول الخارجية بأنها " تاريخية" بينما لا يكاد الإعلام في تلك الدول يذكر شيئاً عنها ! كما يندهشون وهم يتابعون أخبار زيارات الوزراء للدول الأجنبية وسيل الاتفاقات التي يوقعونها والاستثمارات التي ستهمس على مصر والخير العميم الآتي بفضل الزيارات الميمونة، ثم يعود الوزير من رحلته ليستريح قليلاً وينسى الناس أخبارها ويستعد هو لزيارة جديدة !

---

[5] هو الدكتور أحمد نظيف

ولا تنتهي قائمة التعبيرات التي فقدت معانيها في بلادي فقد استهلكت كلمات الديمقراطية والتعددية السياسية والمواطنة والحراك السياسي، كما ابتذلت كلمات التطوير والتحديث وإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة وأفرغت من مضامينها بفضل ممارسات حزب يتحكم في العباد والبلاد منذ ثلاثين عاماً أو يزيد. ثم أضيفت مؤخراً عبارة تقول إن عام 2010 سيكون حاسماً لتحديد مستقبل مصر، وكل ذلك مما ينطبق عليه قول الحق تبارك وتعالى في سورة الصف" يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" [آية 2 و3] . وكان الله في عون مصر وأهلها ووفقهم في سعيهم لإعادة الاعتبار لتلك الكلمات .

(تعقيب 2024)

سأختار بعض الكلمات التي فقدت معانيها لكونها تمثل مشكلات ومآسي تعاني منها مصر الآن:

الاستراتيجية

https://youtu.be/IzttZ8UGmzk

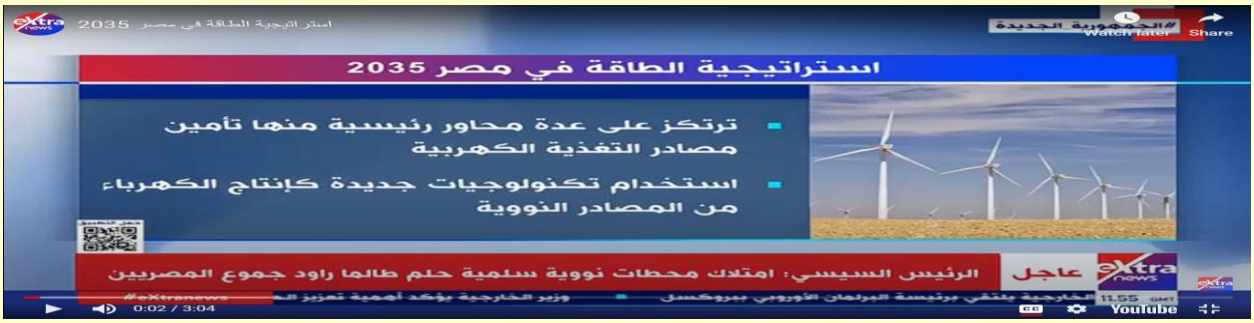

https://youtu.be/yiSaMueOVAg

https://youtube.com/shorts/yG_K2qxbWkg?si=xOXR3Hata_g79saz

https://youtube.com/shorts/AT_dZFOyTPg?si=eWAcjPRtV43gMksZ

ثم كلمة " إنجازات"

https://youtu.be/6s_L1ZSRb0Q?si=6Y00P4SEolJxn_zL

أترك التعقيب على كلام مقدمة البرنامج للقارئ ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!!!!!

ثم عبارة "عملية السلام"

https://youtu.be/CP1CnXDGPCU?si=zSU4ujDiBFnVJUSd

ثم كلمة "اطروحات"

https://youtu.be/REG_CGenPuE?si=EdlnJKmkR6YFeQBY

هذا خطاب الرئيس الأسبق في عيد العمال مايو 2010 وبعد أشهر معدودة قام الشعب بثورة 25 يناير

2011 برغم كل "الكلمات التي فقدت معانيها" التي قالها مبارك . . حتى تنحى ! !

_https://youtu.be/GzvXjoUd_Os?si=EAnZC_FISKSGFoA

وختاماً لنشاهد الراحل الكبير دكتور عبد الوهاب المسيري

https://youtu.be/II-d1mMSqRQ

ثم قليلاً من الطرب بكلمات نزار قباني وغناء ماجدة الرومي

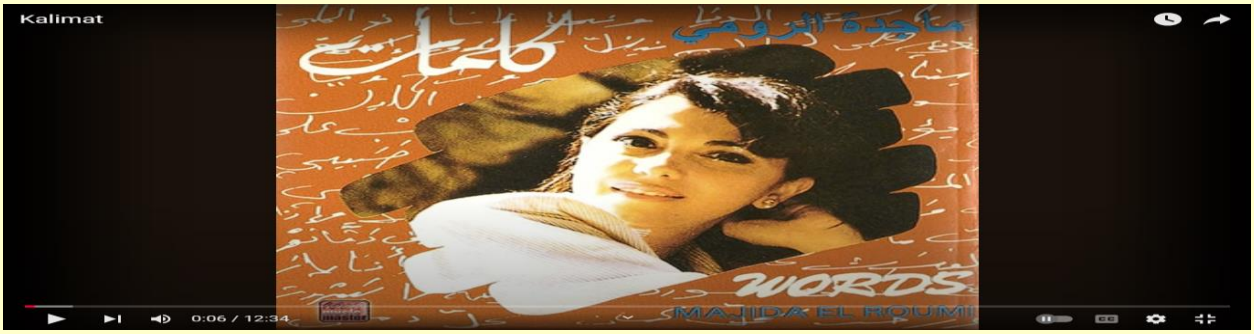

https://youtu.be/OMhGwLfMAfo?si=9ZDTrrUwJwLVw4mO

ثم قليلاً من الضحك

المقال الثالث

ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمراً![6]

دكتور علي السلمي

برغم توقف إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المعتدية على شعب غزة المسالم، وبرغم ارتياح العرب إلى هذه النتيجة التي رفعت عن كاهلهم أعباء البحث عن حل لوقف إطلاق النار وهم عاجزون تماماً، فإن قرار إسرائيل وقف العدوان وسحب قواتها من غزة لا يجب أبداً أن يؤخذ على أنه انتهاء للعدوان وعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

لا يمكن أن يهنأ العرب بهذا القرار الإسرائيلي فإنه مجرد خطوة مرسومة على طريق تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على مقدرات المنطقة جميعها وليس فقط غزة وأرض فلسطين السليبة.

إن الهدف الإسرائيلي هو مصر أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يغيب هذا الأمر عنا جميعاً شعباً ودولة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تؤكد إصرارها دائماً على تأكيد انفرادها باتخاذ القرارات في علاقاتها بالعرب. فقد اتخذت قرار الانسحاب الأحادي من غزة في 2005 منفردة، كما اتخذت منفردة قرارات العدوان عليها مرات عدة طوال الفترة منذ ذلك الانسحاب الأحادي وحتى العدوان الأخير في 27 ديسمبر 2008. وكذلك تجاهلت قرار مجلس الأمن رقم 1860 الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب حتى تحدد هي الانسحاب بقرار منفرد لوقف إطلاق النار قبل يومين فقط من موعد تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد أوباما.

---

[6] نشر هذا المقال بجريدة "الوفد" بتاريخ 23 يناير 2009

وهكذا كانت إسرائيل دائماً في حربها المستمرة ضد أهل فلسطين وضغطها المتواصل على كل من مصر والأردن واللتين وقعتا اتفاقيات سلام معها، وذلك حتى تظل دائماً صاحبة اليد العليا في توجيه علاقاتها بتلك الدول.

قضية الأنفــاق

ولعل استغلال إسرائيل لقضية الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة دليل واضح على الأسلوب الإسرائيلي في الضغط والابتزاز لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة. وقد استغلت إسرائيل قصة الأنفاق لتبتز مصر من خلال ضغطها على الولايات المتحدة لقطع معونتها العسكرية عنها بدعوى أنها ، أي مصر ، لا تقوم بعمل حاسم لمنع تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة عبر الأنفاق. وفعلاً استجاب الكونجرس الأمريكي لتلك الضغوط وقرر تجميد مبلغ 100 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر في موازنة 2008 وذلك حتى تقدم وزيرة الخارجية في ذلك الوقت كوندوليزا رايس شهادة تقنع الكونجرس بأن مصر نجحت في وقف التهريب عبر تلك الأنفاق، فضلاً عن شرطين آخرين تستخدمهما واشنطن دائماً للضغط على مصر لتحقيق غايات لها، وهما التقدم في مجال استقلال القضاء ومنع تجاوزات الشرطة ضد المصريين.

ولما رفضت مصر هذا الموقف الأمريكي ووجه الرئيس مبارك تهديداً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني واصفاً إياها بأنها قد "تجاوزت الخط الأحمر معه" فقد عادت الولايات المتحدة للإفراج عن تلك المائة مليون دولار بموجب قرار من نائب وزير الدفاع نجروبونتي في 29 فبراير 2008، وذلك بعد حادثة اجتياح آلاف الفلسطينيين من غزة لمعبر رفح ودخولهم إلى مصر. كذلك يبدو أن قرار رفع الحظر عن المائة مليون دولار كان نتيجة وعد مصر بأنها سوف تخصص 25 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لتأمين الحدود مع غزة.

ولعلنا نتوقف قليلاً عند قصة الأنفاق لنحاول تبين أهداف إسرائيل من تكرار إثارتها وهل هي فعلاً سبيل لتهريب الأسلحة إلى حماس في غزة أم أنها تخدم أغراضاً أخرى؟

لقد بدأت إسرائيل في التركيز على قضية الأنفاق منذ انسحابها من غزة في أغسطس 2005 بادعاء أن الأسلحة الثقيلة يتم تهريبها إلى غزة عبر أنفاق سيناء مما يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية لحركة حماس التي أحكمت سيطرتها على القطاع في يونيو 2007 . وكانت إسرائيل دائماً تردد أن مصر لا تقوم بمراقبة الأنفاق ومنع التهريب بالجدية المفترضة، وتضيف إسرائيل أن تلك الأنفاق يتم استخدامها لتهريب أسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا، وصواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطائرات وهي من الأسلحة التي استخدمها حزب الله ضد إسرائيل في حرب يوليو 2006 .

وتعود قصة الأنفاق إلى عام 1982 حين وافقت مصر على تقسيم مدينة رفح بموجب اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل الموقعة في 1979 وتم بموجب ذلك ضم الجزء الأكبر من رفح والأكثر سكاناً إلى قطاع غزة والتي كانت إسرائيل تحتله في ذلك الوقت، وبقي الجزء الأصغر من رفح وهو ما يسمى الآن رفح المصرية ضمن حدود مصر. وكان شارون نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت يطالب بضم كل رفح إلى الجانب الإسرائيلي حتى لا يصبح الجزء المصري منها وسيلة لتسرب الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى غزة كما كان يدعي، وهو المطلب الذي رفضته مصر. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمس في مقال لمراسلها في المنطقة دافيد شيبلر نشرت يوم 19 يناير 1982 إلى طلب إسرائيل تعديل الحدود بين مصر وغزة حتى تصبح رفح كلها في قبضة إسرائيل. وفي تقرير أعدته خدمات البحوث لأعضاء ولجان الكونجرس الأمريكي ما يشير إلى أن العائلات الفلسطينية التي انقسمت نتيجة تقسيم رفح هم أول من بدأ حفر الأنفاق كوسيلة لتحقيق التواصل بين فروع العائلات التي تفرقت بين مصر وغزة نتيجة لتقسيم مدينة رفح! ويمضي التقرير في تصوير الموقف أن الأنفاق بدأت تستخدم في تهريب السلع المدعومة من مصر

لإعادة بيعها بأسعار أعلى في غزة، وكذلك تهريب الدولارات الأمريكية والسجائر والبريد وقطع غيار السيارات، وكما يقول التقرير فقد كانت المخدرات من بين ما يتم تهريبه.

ويقرر تقرير الكونجرس المنشور في فبراير 2008 أن إسرائيل بدأت تستشعر خطورة الأنفاق في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ومع بدأ الانتفاضة الثانية في عام 2000 تعاونت إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية في تعقب عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وقبل انسحابها من غزة في 2005 قامت إسرائيل بعمليات عديدة هدفها تدمير الأنفاق لعل أشهرها عملية "قوس قزح" في 2004 والتي استخدمت فيها كاسحات مسلحة من نوع كاتربلر D9 لهدم مئات المنازل التي يعتقد بأن الأنفاق تختفي تحتها، وأدى ذلك إلى مصرع عشرات الفلسطينيين المحتجين على هدم بيوتهم. وقد يكون من المنطقي تصور أن ارتفاع حركة تهريب البضائع عبر أنفاق سيناء كان نتيجة لحظر المعونات الدولية عن السلطة الفلسطينية لسماحها أن تشكل حماس الحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وحلاً لمشكلة الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007.

واستمرت إسرائيل تكيل الاتهامات إلى مصر بأنها تعلم كل شيء عن تهريب الأسلحة بل وتعلم من هم المهربين ولا تتخذ الإجراءات الواجبة لوقفهم. وفي ديسمبر 2007 بلغت الحماقة الإسرائيلية ذروتها حين أعلنت وزيرة خارجيتها ليفني في شهادتها أمام إحدى لجان الكنيست أن" فشل مصر في حماية الحدود مع غزة هو مربع ويثير المشاكل ويدمر القدرة على التقدم في عملية السلام".

وكما سبق أن أوضحنا نجحت إسرائيل نتيجة حملتها ضد مصر في حفز الكونجرس الأمريكي على تجميد مائة مليون دولار من المعونة العسكرية لعام 2008. وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقرار الكونجرس الأمريكي غضب الرئيس مبارك الذي صرح مخاطباً إسرائيل قائلاً" إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في معالجة مسألة تهريب الأسلحة، فأهلاً بكم لأداء العمل بأنفسكم"!!!

واسنمر الخلاف المصري الإسرائيلي بشأن الحدود مع غزة، حيث طالبت مصر بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2005 لزيادة عدد قوة حرس الحدود المصرية التي قررتها تلك المذكرة وقوامها 750 جندياً مسلحين تسليحاً خفيفاً ومحدوداً. كذلك طلبت مصر حتى تعديل اتفاقية كامب دافيد ذاتها لتيسير إضافة فرقة أو فرقتين من القوات المصرية على الحدود مع غزة. وكان رد إسرائيل دوماً أنه على مصر أن تحسن استخدام القوة الحالية لحرس الحدود بدلاً من طلب زيادة عددها. ومع ذلك فقد نشرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم 31 يناير 2008 أن محادثات نشطة تجري بين مصر وإسرائيل لزيادة عدد قواتها على الحدود مع غزة!

الدور الأمريكي في قصة الأنفاق

وكعادتها في كل ما يتصل بدعم إسرائيل بلا حدود، مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في تعزيز الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود. وفي تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد أوفدت أمريكا في نوفمبر 2007 اثنين من مساعدي كوندوليزا رايس لمعاينة منطقة الحدود المصرية مع غزة وتقييم مسألة الأنفاق، وقد جاء في توصياتهما أن على أمريكا أن تزود مصر بوسائل تقنية متقدمة تساعدها في الكشف عن الأنفاق وتدميرها. كما أوصى المندوبان الأمريكيان بتبني فكرة سبق لإسرائيل اقتراحها بأن تقوم مصر بحفر قناة موازية للحدود، وأن يتم بناء عوازل مانعة تصل أساساتها إلى أعماق بعيدة تحت الأرض، وأن تشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل لجنة للأمن تتعامل مع جميع الأمور المتصلة بقضية التهريب وعبور الإرهابيين للحدود ومراقبة الحدود بشكل عام. ولكن إسرائيل اعترضت على تشكيل تلك اللجنة.

ومرة أخرى توفد الولايات المتحدة الأمريكية فريقاً من مهندسي الجيش الأمريكي إلى مصر في ديسمبر 2007 لتقديم المعونة الفنية والتدريب لمصر. وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك

الوقت أنها تعتقد بأن على مصر أن تبذل جهداً أكبر في قضية منع التهريب عبر الأنفاق، وأنه رغم أن الولايات المتحدة استجابت لرغبة مصر الحصول على معونة فنية في هذا الصدد " إلا أن إرادة العمل مطلوبة أيضاً" ! وفي هذا الصدد صرح المبعوث الأمريكي إلى رفح عضو مجلس النواب سنيف إسرائيل [لاحظ الاسم] بأنه مع تزويد مصر بالمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، ومع استمرار الدعم الفني الأمريكي، فإن ذلك سوف يكون فارقاً مما يؤدي إلى إغلاق موضوع الأنفاق ويمنع العودة إليه عند نظر المعونات الأمريكية لمصر في الفترة القادمة".

وماذا عن معبر رفح؟

إن معبر رفح هو الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل والذي يعتبر وسيلة أهل غزة الوحيدة للخروج منها والعودة إليها . ومن المعروف أن اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في 2005 لتنظيم مراقبة المعبر بعد انسحاب إسرائيل من غزة. وعقب استيلاء حماس على السلطة في غزة، فقد ترددت الأنباء عن تعاون مصر وإسرائيل في غلق المعبر خاصة بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولم يكن المعبر يفتح إلا في حالات استثنائية. وحسب ما جاء في نشرة بعثة الاتحاد الأوربي للمساعدة في تشغيل معبر رفح والمعروفة باسم EUBAM بتاريخ 15 يونيو 2007 أن المعبر قد تم إغلاقه مؤقتاً بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية في القطاع، وأنه رغم ذلك فإن بعثة المشرفين الأوروبيين سوف تظل في المنطقة حتى تتمكن من إعادة تشغيل المعبر بسرعة حال أن يتقرر ذلك. وقد أوضحت إحصائيات تشغيل المعبر بأن أيام التشغيل طوال الفترة من 25 يونيو 2006 حتى 13 يونيو 2007 لم تتجاوز 83 يوماً فقط وأن عدد العابرين كان 165000 شخص.

وقد سمحت مصر بفتح المعبر وعبور 2200 فلسطيني من غزة لأداء فريضة الحج في يناير 2008 مما أثار حفيظة كل من إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مدعياً أن تصرف مصر يضعف موقف

السلطة. وكانت مصر بالاتفاق مع إسرائيل قد سمحت في أوائل 2007 بعبور 500 من أنصار فتح للعودة عبر المعبر إلى غزة بعد حصولهم على تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشاع. ثم كان اجتياح ما يزيد عن 200000 فلسطيني للمعبر يوم 23 يناير 2008 بترتيب من حكومة حماس وذلك بعد أسبوع من حصار إسرائيلي كامل شل الحياة في غزة وحرمها من الكهرباء والوقود والغذاء وكل احتياجات الناس الضرورية.

أسئلة مهمة تبحث عن إجابات

لقد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرياً بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوماً وأوقع ما يقرب من 1500 شهيد وما يزيد عن 4000 جريح ودمر آلاف المنازل وهدم البنية التحتية وأدى إلى تلويث البيئة بالآثار الناتجة عن غازات انبعثت من قنابل فسفورية وغيرها من متفجرات محرمة دولياً ، إلا لأغراض التجربة في أهالي غزة ومن على شاكلتهم، وتوقعات كثير من الأطباء والمختصين بأن تلك القنابل مخصبة باليورانيوم مما ستظهر آثاره بعد فترات تطول أو تقصر وتؤدي إلى إصابة الآلاف بأمراض سرطانية وأخرى غير معروفة.

إن توقف إطلاق النار لا يمثل حلاً للمشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على الحدود مع غزة، ولم تزل حالة الحصار على غزة كما هي فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حول القطاع براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، وحالة النشز الفلسطيني والانقسام بين الفصائل على حالها. كما أن تجاهل التعامل مع حكومة حماس في غزة لا يزال هو المسيطر على موقف إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة. وحتى مصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل، فإن حصاراً مضروباً حول وفود حماس التي تأتي للقاهرة

فلا يلقاها سوى السيد/ عمر سليمان ولا تتاح لهم فرص اللقاء وزير الخارجية أو غيره من المسئولين، ناهيك عن أن يلتقوا بالرئيس.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً من أصحاب القمة لم تخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام.

وتثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات كثيرة:

- أولها هل تظل مشكلة معبر رفح هكذا من دون حل وتظل مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح "المصرية" وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟
- وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها؟
- وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟
- وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

? وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدتها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟

? وهل يجوز أن تحرم حكومة حماس من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها ؟

? وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقائها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي(2009) " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا ترضى مصر أن تضع مصيرها بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

(تعقيب 2024)

نبدأ بمشاهدة كيف كان الرئيس الأسبق مبارك يتعامل مع الصهاينة؟

https://youtu.be/B_Ly8HfShFk?si=m306gc64SrtAiAnG

https://youtu.be/yv8OyNHuDXo?si=WuQdcE2wi_06NwZI

https://youtu.be/-bbzbu1zufo?si=psqmJPE6VnIB-RWJ

ونعود إلى التعقيب

إن التعقيب الأهم هو العدوان الصهيوني الصارخ والمستمر على غزة منذ 8 أكتوبر 2023 رداً على "طوفان الأقصى" الذي بدأته حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية يوم 7 أكتوبر 2023 لتحريك القضية الفلسطينية بعد موتها على محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية منذ فوز حماس بانتخابات 2005 وسيطرتها على "قطاع غزة" !

وقد امتد هذا العدوان إلى لبنان واغتيل أمين عام حزب الله السيد/ حسن نصر الله وتم تخريب الضاحية الجنوبية من بيروت ، وعاثت إسرائيل فساداً في لبنان وطال هذا العدوان سوريا !

ولا يزال الاحتلال الصهيوني مستمر في غزة والضفة الغربية وتم تحييد قدرات " حماس" إلى حد كبير وأصبحت غزة في جانب كبير منها "أطـــــــــــــلال" والدول العربية والإسلامية غرقة في صمت عدم اكتراث بما تحدث في "أرض المسجد الأقصى" !!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!

1. محور فيلادلفيا بين قطاع غزة ومصر وأهميته في محادثات وقف إطلاق النار[7]

2024/9/6

رجال يمرون وسط أنقاض مبنى تعرض للقصف الإسرائيلي في حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة (3 ايلول 2024)

برزت أهمية شريط حدودي ضيق بين مصر وقطاع غزة يعرف باسم محور صلاح الدين أو فيلادلفيا في الآونة الأخيرة، إذ يشكل الخلاف بشأنه حجر عثرة في طريق التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) في الحرب الدائرة منذ نحو 11 شهرا .

ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل تحتاج لإبقاء قوات في ذلك المحور كي لا يصبح شريان حياة لحماس من خلال تهريب الأسلحة لداخل القطاع.

لكن مصر تقول إنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من هناك، كما تطالب حماس بانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة بأكمله.

فيما يلي بعض الحقائق عن محور صلاح الدين:

* ما هو محور صلاح الدين (فيلادلفيا) ؟

[7] محور فيلادلفيا بين قطاع غزة ومصر وأهميته في محادثات وقف إطلاق النار | النهار

هو عبارة عن شريط حدودي طولة نحو 14 كيلومترا ويمتد من ساحل البحر المتوسط في الطرف الشمالي الغربي وحتى قرب معبر كرم أبو سالم الذي تسيطر عليه إسرائيل في طرفه من ناحية جنوبه الشرقي.

تطلق عليه إسرائيل فيلادلفيا ويطلق عليه الفلسطينيون ومصر عادة محور صلاح الدين.

تأمين الحدود هو شغل شاغل لإسرائيل منذ فترة طويلة. وقبل سحب قواتها ومستوطنيها من قطاع غزة في 2005، كان وقوع هجمات على الجنود الإسرائيليين الذين يقومون بدوريات تأمين وحراسة للمحور أمرا شائع الحدوث.

وفي إطار الانسحاب من قطاع غزة في 2005، وقعت إسرائيل اتفاقا مع مصر يسمح بوجود قوة حرس حدود مصرية قوامها 750 فردا لمكافحة التهريب والمسلحين في المنطقة الحدودية. أما السيطرة على الجانب الفلسطيني من المحور فتسلمته وقتها السلطة الفلسطينية إلى حين تولت حركة حماس إدارة القطاع في 2007.

* من يسيطر على المحور وما الذي تريده إسرائيل؟

فرضت إسرائيل سيطرتها على المحور في أيار في إطار توغل في رفح جنوب قطاع غزة.

وتقول إنها تحتاج إلى تأمين هذا المحور لأن حماس استخدمت أنفاقا تربط القطاع بشبه جزيرة سيناء المصرية لتهريب أسلحة ومواد محظورة.

وظلت شبكة كبيرة من الأنفاق مستخدمة بعد مرور فترة طويلة على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة.

وفي أيار، قال وفد إسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية إن نحو 50 نفقا رصدت في رفح بعد دخول القوات الإسرائيلية للمنطقة. وتقول مصر إنها دمرت شبكة الأنفاق من جانبها على الحدود لدى شنها لحملة على مسلحين متشددين في شمال سيناء قبل نحو عقد وإنها أسست في وقت لاحق منطقة عازلة وتحصينات حدودية منعت أي أعمال تهريب.

* ما هي أهمية المحور للفلسطينيين؟

منذ تولي حركة حماس لإدارة قطاع غزة، فرضت إسرائيل حصارا على القطاع كما شددت مصر من جانبها الإجراءات على الحدود.

شمل ذلك فرض سيطرة مشددة على التنقل من خلال معبر رفح الذي يقع على محور صلاح الدين وهو المعبر البري الوحيد بين القطاع ومصر غير الخاضع لسيطرة إسرائيل المباشرة.

ورغم القيود الصارمة، ظل معبر رفح شريان حياة للفلسطينيين بالسماح لمن لديهم موافقة أمنية بالخروج من القطاع والعودة إليه كما شكل بوابة للتجارة. وبعد اندلاع الحرب في السابع من تشرين الأول، أصبح معبر رفح نقطة الدخول البرية الأساسية للمساعدات الإنسانية وإجلاء من هم في أمس الحاجة لعلاج طبي لا يتوفر داخل القطاع. وتسبب توغل إسرائيل في المنطقة في أيار في إغلاق المعبر مما قلل بشدة من معدلات إيصال المساعدات وإجلاء المرضى والمصابين.

* ما هو موقف مصر؟

تقول القاهرة إن محور صلاح الدين مشمول بضمانات بموجب اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في 1979، وإنه يتعين على إسرائيل الانسحاب منه وتجب كذلك إعادة الوجود الفلسطيني إلى معبر رفح.

وحرم التوغل الإسرائيلي مصر من دورها كوسيط في العبور للقطاع وهو دور كان يمنحها نفوذا على حماس. ومسألة تأمين الحدود لها حساسية خاصة بالنسبة لمصر بالنظر إلى تاريخ صراعها مع إسرائيل وقلقها من أن عملية عسكرية إسرائيلية قد تفضي إلى اختراق للحدود وتدفع أعدادا كبيرة من الفلسطينيين إلى سيناء وما قد ينطوي عليه ذلك من إثارة خطر المسلحين المتشددين. ورغم أن مصر كثفت بشكل ملحوظ التواصل مع حركة حماس إلا أن الحركة تعتبر فرعا لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر منذ أن عزل عبد الفتاح السيسي، الذي كان قائدا للجيش، الرئيس السابق محمد مرسي

في 2013 بعد انتفاضة شعبية على حكمه. وكان مرسي قد وصل إلى سدة الرئاسة في مصر عبر انتخابات ديموقراطية. وفي بدايات الحلقة الحالية من الصراع في غزة، أشار الرئيس السيسي إلى احتمال تحول سيناء قاعدة لشن هجمات على إسرائيل إذا تم إجبار الفلسطينيين على عبور الحدود بأعداد ضخمة.

* أهمية في محادثات وقف إطلاق النار

أصبح إصرار إسرائيل على الإبقاء على قوات في محوري فيلادلفيا وفنسارين، الذي يمتد عبر القطاع جنوب مدينة غزة، نقطة خلافية عالقة في محادثات تهدف للتوصل لوقف لإطلاق النار. وتركزت المطالب الأساسية لحماس في المفاوضات التي دارت على مدى أشهر على ضمان أن يكون وقف إطلاق النار دائما وانسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من قطاع غزة. كذلك تريد الحركة أن يتمكن الفلسطينيون، الذين نزح الكثيرون منهم من شمال القطاع إلى جنوبه، من التنقل عبر فنسارين في المرحلة الأولى من أي اتفاق لوقف إطلاق النار. واهتمت الحركة نتنياهو بطرح مطالب جديدة واستخدامها ذريعة لمواصلة الحرب. وتتوسط مصر في محادثات وقف إطلاق النار إلى جانب الولايات المتحدة وقطر، وردت بغضب على ما تقوله إسرائيل عن أن حدودها مع قطاع غزة ليست مؤمنة. وناقش المفاوضون اقتراح وضع أنظمة مراقبة بما قد يدفع إسرائيل للموافقة على سحب قواتها في حالة الاتفاق على وقف لإطلاق النار. وتطرقت المناقشات أيضا إلى نشر مراقبين دوليين على الحدود. ورفض نتنياهو الانسحاب من المحور في المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار وقال إن إسرائيل لن توافق على وقف دائم لإطلاق النار بعد ذلك إلا بعد الحصول على ضمانات بتأمينه.

2. معبر رفح معضلة لإسرائيل بعد السيطرة عليه وإغلاقه[8]

20 مايو 2024

القدس-(أ ف ب) – يرفرف العلم الإسرائيلي فوق الجانب الفلسطيني من معبر رفح، لكن المستقبل الغامض والشائك لهذا المنفذ الحدودي بين القطاع الفلسطيني ومصر، بات يشكّل معضلة بالنسبة لإسرائيل في ظل حالة الطوارئ الإنسانية المتزايدة.

شكّل رفع العلم الإسرائيلي محطة رمزية في سياق الحرب في قطاع غزة، اذ أن المعبر بقي حتى وقت قريب، أحد رموز سيادة حماس على قطاع غزة الذي سيطرت عليه حركة المقاومة الإسلامية في 2007. على مدى الأعوام الماضية، كانت الحركة تمسك بالجانب الفلسطيني من المعبر، وتحصّل الضرائب على حركة العبور فيه. كما يشتبه الجانب الإسرائيلي بأن هذا المعبر استخدم لتهريب الجزء الأكبر من ترسانة الفصائل الفلسطينية المسلحة إلى القطاع الذي تفرض عليه الدولة العبرية حصاراً منذ أكثر من 10 أعوام.

وقالت إسرائيل إن معلوماتها الاستخباراتية تشير الى أن المعبر "كان يستخدم لأغراض إرهابية".

ومنذ توغل دباباتها في رفح في السابع من أيار، أغلقت إسرائيل هذا المعبر الذي كان تحت إدارة السلطة الفلسطينية بين العامين 2005 و2007.

---

[8] معبر رفح معضلة لإسرائيل بعد السيطرة عليه وإغلاقه | رأي اليوم

ترفض مصر إعادة فتح المعبر من جانبها طالما أن القوات الإسرائيلية تسيطر على الجانب الآخر، بحسب ما تنقل قناة "القاهرة الإخبارية" المقربة من المخابرات المصرية. كانت العواقب المباشرة لإغلاق المعبر إنسانية: فهو كان من نقاط العبور الرئيسية للمساعدات المخصصة للقطاع الغارق في الحرب منذ أكثر من سبعة أشهر.

ومع كونه نقطة دخول وخروج موظفي الإغاثة الإنسانية الدوليين، فهو يشهد مرور حوالى مئة شاحنة تنقل مواد غذائية وبشكل خاص الوقود الضروري للبنى التحتية في القطاع المحروم من التغذية بالتيار الكهربائي، بالإضافة إلى المركبات الإنسانية.

شكوك

تقول إسرائيل إنها تبحث عن شريك لإعادة فتح أبواب رفح، وهو مسعى معقد لأن السيطرة على المعبر تنطوي على رهانات سياسية واستراتيجية. وغداة الاستيلاء الإسرائيلي، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن الدولة العبرية بدأت مفاوضات مع مصر والولايات المتحدة لتكليف شركة أميركية خاصة بإدارة المعبر. ويثير هذا البرنامج الذي تؤكد واشنطن عدم علمها به، شكوكا لدى عدد من المحللين الذين يعتقدون أن الفصائل الفلسطينية لن تقبل به وسيجعل المعبر هدفاً لها، ما يجعل استخدامه مستحيلاً. ومنذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية البرية في رفح، تبنت حماس عدة هجمات صاروخية في اتجاه المعبر.

وذكرت تقارير صحافية الأربعاء أن القاهرة رفضت اقتراحا إسرائيليا بإعادة فتح المعبر والمشاركة في تشغيله، متضمناً انسحاباً، يبقى نظرياً الى حد كبير، للقوات الإسرائيلية.

وتحدثت وسائل الإعلام إسرائيلية وفلسطينية عن مقترح اسرائيلي آخر يقضي بتسليم المعبر رسميا للسلطة الفلسطينية، على أن تفوض العمليات إلى جهة فلسطينية محايدة مثل جمعية الهلال الأحمر. لكن السلطة الفلسطينية رفضت الأمر مشيرة إلى أنها لن تستعيد السيطرة على المعبر إلا بسلطتها الكاملة.

طوارئ إنسانية

بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في 2005، نصت "اتفاقية حركة التنقل والوصول" التي رعتها واشنطن إلى حد كبير، على منح السلطة الفلسطينية حق السيطرة على معبر رفح بإشراف دورك من بعثة الاتحاد الأوروبي، مع ضمان حق إسرائيل في التفتيش.

وقال مصدر أوروبي في القدس لوكالة فرانس برس إنه تم أيضا طلب ذلك من بعثة الاتحاد الأوروبي التي ردت بأنها ترفض المشاركة في العمليات عند المعبر ما لم تشارك السلطة الفلسطينية، تطبيقاً للآلية الموضوعة بهذا الصدد في 2005. وأكد دبلوماسي من دول النكتل الأوروبي في تل أبيب لفرانس برس أنه تم استشارة سفارته حول مصير المعبر في المستقبل القريب.

وقال "يبدو لي أنه من غير المحتمل أن نتدخل بشكل مباشر"، متحدثاً عن فجوة بين المهمة المعقدة لإنشاء بعثة أوروبية في المعبر، وحال "الطوارئ الإنسانية" الراهنة التي تعتبرها بلاده من "مسؤولية إسرائيل".

يمكن للأمم المتحدة أن تكون شريكاً مثالياً في هذه العملية. فعلى رغم أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لم تقم بإدارة المنفذ الحدودي قط، إلا أنه سبق لها أن أدت دوراً مهماً في إدارة عبور المساعدات منه إلا أنه يصعب أن يكون ذلك محل قبول إسرائيلي، اذ وجهت الدولة العبرية وابلاً من الانتقادات للوكالة، واتهمها مسؤولون وشخصيات عامة بالتواطؤ مع حماس، وهو ما تنفيه الأونروا.

3. ماذا نعرف عن معبر رفح ولماذا يعتبر شديد الأهمية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين؟[9]

08/05/2024

سيطر الجيش الإسرائيلي الثلاثاء على الجانب الفلسطيني من معبر رفح في جنوب قطاع غزة على الحدود مع مصر. ويعتبر معبر رفح منفذا بالغ الأهمية لمرور المساعدات إلى القطاع وإخراج المصابين في الحرب.

ماذا يعني ذلك لسكان غزة؟

ويشكل معبر رفح شريان الحياة الرئيسي بين العالم الخارجي وسكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، فهو المنفذ الوحيد في القطاع الذي لا تديره إسرائيل، إذ أتاح، منذ بداية الحرب قبل سبعة أشهر، دخول الإمدادات الإنسانية ونقل المرضى إلى الخارج في ظل الهيار مرافق الرعاية الصحية.

وأفادت مصادر في مجال العمل الإنساني أن تدفق المساعدات من المعبر توقف.

وأشار هشام عدوان المتحدث باسم هيئة المعابر في قطاع غزة أن "الاحتلال الإسرائيلي تحكم على سكان القطاع بالموت بعد إغلاقه معبر رفح. . . إغلاق معبر رفح تحكم على مرضى السرطان بالموت في ظل الهيار المنظومة الصحية."

اقرأ أيضا اجتياح إسرائيل لرفح. . . "المعركة الفاصلة" ضد حماس في غزة أم مجرد "حرب نفسية"؟

وأكد الجيش الإسرائيلي أن معبر كرم أبو سالم، وهو نقطة العبور الأخرى الوحيدة في الجنوب والذي تم من خلاله تسليم معظم المساعدات إلى غزة في الآونة الأخيرة، مغلق أيضا بعدما أسفر هجوم صاروخي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن مقتل أربعة جنود إسرائيليين.

وقال بنس لايركه المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة إن ذلك أدى إلى "خنق" الشريانين الرئيسيين لإدخال المساعدات إلى غزة مع وجود مخزونات قليلة جدا داخل القطاع.

---

[9] ماذا نعرف عن معبر رفح ولماذا يعتبر شديد الأهمية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين؟

وأعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في منشور على منصة إكس أن معدلات الجوع الكارثية، خاصة في شمال قطاع غزة، ستزداد سوءا إذا انقطعت خطوط الإمداد.

وحذرت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي من "مجاعة شاملة" تنتشي في شمال القطاع.

وعبرت منظمة الصحة العالمية في وقت سابق عن قلقها من أن إغلاق المعبر بين مصر وغزة سيكون له تأثير كبير على إمدادات الأدوية ودخول العاملين في المجال الطبي.

لماذا يعتبر معبر رفح شديد الأهمية؟

تسيطر إسرائيل على جميع المنافذ البحرية والجوية إلى غزة وعلى معظم حدودها البرية.

وشددت إسرائيل القيود التي تفرضها على القطاع لتصبح حصارا شاملا بعد هجوم حماس عليها في السابع من أكتوبر والذي رد عليه الجيش الإسرائيلي بشن حملة عسكرية واسعة على غزة.

ومع إغلاق المعابر الحدودية الإسرائيلية، أصبح معبر رفح الطريق الوحيد الذي يمكن لسكان غزة من خلاله مغادرة القطاع الساحلي الذي تبلغ مساحته 360 كيلومترا مربعا، كما بات محور الجهود المبذولة لتوصيل المساعدات الإنسانية والسماح للمصابين وحاملي جوازات السفر الأجنبية بالخروج.

وتوسطت قطر في اتفاق بين مصر وإسرائيل وحماس بالتنسيق مع الولايات المتحدة للسماح بعمليات إجلاء محدودة.

اقرأ أيضا ● مباشر: إسرائيل تكثف غاراتها على غزة ومفاوضات "الفرصة الأخيرة" تتواصل في القاهرة

وغادرت القطاع المجموعة الأولى من المصابين عبر معبر رفح في الأول من نوفمبر بعد حوالي ثلاثة أسابيع من بدء الحرب، تلتها الدفعة الأولى من حاملي جوازات السفر الأجنبية.

ولم تكن إسرائيل تسيطر بشكل مباشر على المعبر قبل الثلاثاء، لكنها كانت تراقب كل الأنشطة في جنوب غزة من قاعدة كرم أبو سالم العسكرية وعبر غيرها من وسائل المراقبة. وهذه أول عودة للقوات الإسرائيلية إلى معبر رفح منذ انسحاب إسرائيل من غزة عام 2005.

ما هي الطرق الأخرى لإدخال المساعدات؟

بعد إعلان الحصار، فتحت إسرائيل تدريجيا المزيد من المعابر، وكان آخرها معبر إيريز في الشمال في الأول من مايو ، والذي كان مغلقا منذ تدميره خلال هجمات السابع من أكتوبر.

وكانت إعادة فتح معبر إيريز واحدة من المطالب الرئيسية لوكالات الإغاثة الدولية للتخفيف من حدة الجوع الذي يعتقد أنه أشد وطأة بين المدنيين في الجزء الشمالي من القطاع.

وقال مسؤول إسرائيلي في الأول من مايو إن من المستهدف إدخال 500 شاحنة مساعدات إلى غزة يوميا.

وأعيد فتح معبر كرم أبو سالم، حيث تلتقي حدود إسرائيل وغزة ومصر، في ديسمبر ومرت من خلاله منذ ذلك الحين أكثر من 14 ألف شاحنة مساعدات لغزة، وهو ما يزيد على حجم المساعدات التي دخلت من معبر رفح، وفقا لبيانات الأونروا.

وأغلقت إسرائيل المعبر لأسباب أمنية بعد هجوم أعلن الجناح المسلح لحركة حماس في الخامس من مايو مسؤوليته عنه وأسفر عن مقتل أربعة جنود إسرائيليين. وقال الجيش الإسرائيلي إنه سيعاد فتح المعبر بمجرد أن يسمح الوضع الأمني بذلك.

كما وصلت كميات محدودة من المساعدات إلى غزة عن طريق البحر أو عن طريق الإنزال الجوي. وبدأت قوات أمريكية في بناء رصيف بحري قبالة ساحل غزة في أبريل بهدف تسريع تدفق المساعدات إلى القطاع عندما يبدأ تشغيله في مايو.

ما الذي يعرقل دخول المساعدات؟

اتهم المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليب لازاريني إسرائيل بالاستمرار في منع وصول مساعدات الأمم المتحدة إلى غزة. وقال في الخامس من مايو إن الوكالة سجلت 10 حوادث شملت إطلاق النار على قوافل الإغاثة وإلقاء القبض على موظفين بالأمم المتحدة وتأخير طويل عند نقاط التفتيش خلال الأسبوعين الماضيين فقط.

وقالت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، وهي هيئة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية مكلفة بتنسيق عمليات توصيل المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية، إنها تواصل تعزيز جهودها لزيادة المساعدات لغزة. ودعا لازاريني حركة حماس والجماعات المسلحة الأخرى إلى وقف أي هجمات على المعابر الإنسانية والامتناع عن تحويل مسار المساعدات وضمان وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين.

https://youtu.be/6djM2XQ2EK4?si=v2QGM4IIYQ27zgt8

https://youtu.be/ERYwlvSOcOQ?si=Yj15fumtiODGcxFg

4. الأنفاق في قطاع غزة[10]

حرب الأنفاق الفلسطينية في قطاع غزة.

صورة لأحد الأنفاق المؤدية بين رفح الفلسطينية، ورفح المصرية

الأنفاق في قطاع غزة هي أنفاق حفرها الفلسطينيون سكان قطاع غزة بشكل سري تحت الأرض، تحت محور صلاح الدين على طول الحدود بين مصر وقطاع غزة. وقد تم حفرها بهدف كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وتهريب الوقود والغذاء والأسلحة والسلع الأخرى إلى قطاع غزة. بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، تم تقسيم مدينة رفح، في جنوب قطاع غزة، بواسطة هذه المنطقة العازلة. يقع جزء منها في الجزء الجنوبي من غزة، والجزء الأصغر من المدينة يقع في مصر. بعد انسحاب إسرائيل من غزة عام 2005، وُضِع محور صلاح الدين تحت سيطرة السلطة الفلسطينية حتى عام 2007، عندما سيطرت حماس على السلطة في 2007، وأغلقت مصر وإسرائيل الحدود مع قطاع غزة.[2][4]

في عام 2009، بدأت مصر في بناء حاجز تحت الأرض لسد الأنفاق القائمة وجعل حفر الأنفاق الجديدة أكثر صعوبة. وفي عام 2011، خففت مصر القيود على حدودها مع قطاع غزة، مما سمح للفلسطينيين بالعبور بحُرية.[4] وفي الفترة بين 2013 و2014، دمر الجيش المصري معظم أنفاق التهريب البالغ عددها 1200.[3]

---

[10] الأنفاق في قطاع غزة – ويكيبيديا

خلفية

أنفاق التهريب في قطاع غزة هي أنفاق عبر الحدود بين غزة ومصر، تستخدم للالتفاف على معبر رفح الحدودي، وتستخدم في حالات استثنائية فقط، في حال فتحها أصلًا. أول اكتشاف مسجل لنفق من قبل إسرائيل كان في عام 1983، بعد انسحاب إسرائيل من سيناء.[4] بعدما أُعيد رسم الحدود في عام 1982 بعد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل،[5] تم تقسيم رفح إلى جزء مصري وجزء غزة. وكانت الأنفاق تبدأ من أقبية منازل مدينة رفح من جهة الحدود، وتنتهي عند منازل مدينة رفح من جهة أخرى.[4]

وبحلول سبتمبر 2005، بعد الانسحاب من قطاع غزة، أعلنت إسرائيل أن الفلسطينيين لن تكون لهم السيطرة على الجانب الخاص بهم من المعبر، وتجب إغلاق معبر رفح. وخلال بقية العام فتحت مصر المعبر وأغلقته بشكل متقطع. وفي نوفمبر 2005، سمح اتفاقان بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بإعادة فتح المعبر بمساعدة طرف ثالث من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، كانت حركة الأشخاص مُقيّدة للغاية وتم استخدام البضائع عبر معبر كرم أبو سالم، تحت إشراف الإسرائيليين ومراقبة مراقبي الاتحاد الأوروبي. في عام 2006، تم فتح معبر رفح حتى شهر يونيو. خلال بقية العام كان مفتوحًا لمدة 31 يومًا بشكل عشوائي.[6]

في يونيو 2007، سيطرت حماس على قطاع غزة. وفي أعقاب السيطرة على القطاع، أغلقت مصر وإسرائيل إلى حد كبير معابرهما الحدودية مع غزة، بحجة أن السلطة الفلسطينية انسحبت ولم تعد توفر الأمن على الجانب الفلسطيني.[7] وتم إغلاق معبري المنطار ورفح مرة أخرى، مما أدى إلى "صعوبات شخصية واقتصادية شديدة لسكان غزة البالغ عددهم 1.4 مليون نسمة"، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد تقطعت السبل بآلاف المسافرين على جانبي الحدود.[6]

نقص بعض المنتجات الأساسية

تسبب الحصار المفروض على قطاع غزة في نقص بعض المنتجات الأساسية، وخاصة مواد البناء والوقود وبعض المواد الاستهلاكية والأدوية والمستلزمات الطبية.[8][9] وقد أدت القيود المفروضة على الاستيراد، بما في ذلك مواد البناء الأساسية، إلى انتشار الأنفاق تحت الحدود مع مصر.[10][11] وبما أن إسرائيل تحد من حرية حركة الفلسطينيين، فإن الأنفاق بالنسبة لمعظم سكان غزة هي الطريقة الوحيدة للانتقال من غزة وإليها .

الاستخدام

استُخدِمت الأنفاق لتهريب مجموعة واسعة من البضائع، منها الوقود والغاز والأسمنت ومواد البناء والمواد الأولية والمبيدات الحشرية والبذور والأدوات الزراعية والمواد الحافظة ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار والمواشي والحيوانات والأغذية والأدوية والملابس وقطع غيار السيارات ولوازم البناء والأسلحة والمواد الكمالية.[12][13] في البداية، كانت الأنفاق تستخدم لنقل السلع الاستهلاكية والأدوية. خلال الانتفاضة الأولى (ديسمبر 1987 إلى 1993)، أُشير إن بعض الأنفاق الأكثر سرية استُخدِمت لجلب الأسلحة والمال.[6][14]

2007–2015

وأشار تقرير صدر عام 2015 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أنه بين عامي 2007 و2013، كان هناك أكثر من 1532 نفقًا تحت الحدود للتخفيف من تأثير الحصار على غزة. تم إغلاقها بحلول منتصف عام 2013 . وكان حجم تجارة الأنفاق أكبر من حجم التجارة عبر القنوات الرسمية. وكانت الأنفاق ضرورية للتعافي من الدمار الذي حدث أثناء الحرب على غزة (2008–2009) . واستنادا إلى المواد التي سمحت إسرائيل بدخولها، كان من الممكن أن يستغرق الأمر 80 عاما لإعادة

بناء 6000 وحدة سكنية دمرت خلال العملية العسكرية. وبسبب واردات الأنفاق، استغرق الأمر خمس سنوات فقط. كانت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة تعمل بالديزل من مصر الذي تم جلبه عبر الأنفاق في نطاق مليون لتر يوميًا قبل يونيو 2013. وفي عام 2015. أفاد الأونكتاد أن نهاية اقتصاد الأنفاق سلطت الضوء على الحاجة الملحة للرفع الكامل والفوري للحصار الإسرائيلي على غزة.[12]

لقراءة تقرير ويكيبديا كاملا اضغط الرابط التالي:

الأنفاق في قطاع غزة – ويكيبيديا

https://youtu.be/LT5Bbvk-TWg?si=4-X6r8HYpQWoRbhu

https://youtu.be/438ZZFHVBfs?si=vBE5_FdREseGlzBN

https://youtu.be/_gjSoToVhh8?si=qAzsBF4gvbAVSo_x

أين حماس الآن؟

https://youtu.be/Pe3gyizBThY?si=Va6euW9mEFINJZKQ

https://youtube.com/shorts/E4OktBacIls?si=4gQayjPwDifNvUuw

https://youtu.be/F048clb_qHO?si=BUJ4qc4TIOE1EMZM

https://youtube.com/shorts/Asmel3PbvZk?si=20ygHJi0jVj2JkUz

مجموعة كتبي عن نكبة فلسطين والعدوان الصهيوني على غزة

PDF

كتيبي عن النكبة.pdf

لقراءة الكتب وتحميلها اضغط علامة PDF

المقال الرابع

يا أهل الحكم . . تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم![11]

دكتور علي السلمي

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثر سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة.

والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصرفات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يملكناهم في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى.

وكان أبناء المحروسة قد صدموا، كالمعتاد، بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون التفات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات وتحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى يتسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد لا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟

---

[11] نشر هذا المقال بجريدة "الوفد" في 9 يناير 2010

وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام، ولا تنفيها الحكومة، كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن وزير التربية والتعليم المقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وحثه على الانتهاء من برنامج الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية، التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي،.

حينما يسمع الناس في مصر ويقرئون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير الذي كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير!

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010، وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير، أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس.

ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم.

وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخول قانوناً بتقييم أداء الحكومة، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز الذي يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية! وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة الذي لم يستطع اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و"تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية!

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتتنوع الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة منطلقاتها الفكرية المحابية بالتمام لقوى السوق الرأسمالية من رجال الأعمال والمستثمرين والمقاربين مع أهل الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تستنفر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً.

وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة" الذي يده في الماء، يقصدون المعارضين، ليس كالذي يده في النار" أي يشيرون إلى أنفسهم وينبأكون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب الناكر للجميل.

وفي ردي على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له " لما لا تحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً وتخرج من النار كي يتمتع بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة؟".

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً ! ونقول لهم إن المعارضين تحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها المتنافسون.

ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة ،على عكس ما صرح به دكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب المعارضة رديئة ، فإنهم يخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم يجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها ، ويتباعدون، وهم أصحاب الحكومة الذكية ، عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات واستخراج النتائج.

كما يصر الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق.

لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها ، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها

بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها". كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، وينجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة".

إن رسالة الوفد إلى الأمة أننا "نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر، والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار".

لذلك نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائم عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه، كل ذلك لن يمنع من حدوث التغيير الذي يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن ينجدي التجاهل أو التعالي.

وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة!

والله المستعان.

عضو الهيئة العليا للوفد

(تعقيب 2024)

من باب المقارنة بين فشل أهل الحكم في إدارة شئون البلاد لتخلف أساليبهم وبرامجهم، ولكي نؤكد دعوتنا إلى أهل الحكم ليجربوا الانضمام إلى صفوف المعارضة، نعرض " البرنامج الانتخابي لحزب الوفد " الذي أصدره عام 2010 قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في ذلك العام والتي انسحب مرشحو حزب " الوفد" بسبب التزوير الفاضح في تلك الانتخابات.

https://youtu.be/-TgldvSCpZI?si=yHLxbH_1kj7tdfIv

نص البرنامج

على أساس واحد وميزان لا تختل كان الوفد وسيبقى حزب الوطنية المصرية والدستور واستقلال الإرادة الوطنية وسيظل الوفد متمسكاً بثوابته أميناً عليها معاهداً الشعب المصري أن تكون تلك الثوابت هي الأساس الذى نبنى عليه برنامج الوفد فى كافة المجالات

ثوابت الوفد

1. الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ولأصحاب الديانات السماوية الأخرى حق الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية .
2. الوحدة الوطنية هي صمام أمن وسلامة واستقرار البلاد .. والمواطنة هي أساس الحقوق والواجبات .
3. نرفض العلمانية التي تفصل بين الدين والدولة ونرفض الدولة الثيوقراطية التي تسمح بسيطرة رجال الدين على الحكم.

4. الديمقراطية القائمة على أسس التعدد الحزبية والفكرية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وتداول السلطة بانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل . . الديمقراطية التي تحميها سيادة القانون والقضاء المستقل والرقابة الشعبية والمساءلة السياسية والصحافة الحرة والإعلام المستقل .
5. العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل وتقريب الفوارق بين الطبقات وضمان حد أدنى من الدخل لكل مواطن يكفل له حياة كريمة.
6. الدور الإقليمي الرائد لمصر في محيطها العربي والإسلامي والأفريقي وبناء علاقات مصر الإقليمية والدولية على أساس من الندية والتعاون والتكامل مع كل دوائر المجال الحيوي المصري بما لا تخل بالأولويات المصرية وانتمائها لمحيطها العربي والتزامها بقضاياه.
7. كان ما سبق من مبادئ وثوابت هو دائماً وسيبقى دستور الوفد الذي املاه المصريون قبل عقود ، وظل لنا هادياً وحاكماً ، ونشد اليوم أن يعود واقعا نعمل على تحقيقه.

البرنامج الانتخابي لحزب الوفد :

- اليوم تبدأ مرحلة تاريخية غير مسبوقة في حياتنا كمصريين. تحين اليوم لحظة الحقيقة من اجل ان تختار كل مصري شكل وملامح المستقبل ، ويمارس حقه الذي لا ينازعه فيه احد كمواطن تختار مصيره بمشيئته وتصوره الحر.
- من اجل ذلك ، نضع أمامكم وبين أيديكم تصورا محددا لبرنامجنا ومبادئنا . نستدعي من تراث الوفد السياسي العريق مبادئ لا تتغير ، ونستخلص من واقعنا وحاضرنا ما نحن قادرون على تحقيقه وتطبيقه في مواجهة تحديات اليوم ومستجدات المستقبل.

- ✓ لا ينفصل برنامجنا عن مبادئنا وثوابتنا بل هو امتداد وانعكاس لسياسات كنا أول من طبقها ونحن في الحكم، وسعى لها معارضة عندما اختلفت المواقع وتبدلت ، وبقينا على ما يشكل عقيدتنا وثوابتنا الوفدية .
- ✓ لا يقدم الوفد برنامجا من فراغ ، ولا يعرض الا ما مارسه واختبره ، وعمل على تحقيقه في تاريخ مضى ، ويعود اليوم لينشد تفويضا مصريا خالصا عبر صندوق الانتخاب حتى يصل رصيد التاريخ برؤية المستقبل الجديد في القادم من الايام.
- ✓ ما نضعه الآن أمامكم هو نتاج اجتهاد ابناء الوفد من مختلف مشارب الحياة . وهم فيما نطرح عليكم لا ينفصلون عن واقعنا ومشكلاتنا ، وما نواجه من صعاب حياتنا ، وما نفكر فيه يوميا كمواطنين باحثين حاضر يلبي احتياجاتنا ، ومستقبل يضمن النمو والتطور لأبنائنا .
- ✓ ومن اجل تحقيق ذلك تكون السياسة خادمة لمجتمعها لا منفصلة عنه . وتكون التشريعات من قمتها متمثلة في نصوص الدستور ، وحتى اقلها وادقها مما ينظم نشاطا او إجراءا ، الا تعبيرا وضمانا لحرية المواطن وسيادته على مقدراته تحت حماية قوانين لا تميز او تفرق في حق أو واجب. وفيما يلي ما نراه أولوية حقيقية لضمان امن ونمو وطن ومواطن .

أولاً: الدستور

- ناضل حزب الوفد منذ قيامه بثورة 1919 من أجل الدستور فكان دستور 1923 واليوم بعد ثورة 25 يناير يسعى الوفد لدستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة تمثل شعب مصر بكل فئاته وطوائفه وانتماءاته السياسية ونقاباته المهنية واتحاداته النوعية من عمال وفلاحين . . دستور تحقق للمواطن حريته وكرامته ويتحقق به كرامة الوطن وسيادته.

ثانياً : الأمن والاستقرار

- ✓ يأتي على رأس أولويات حزب الوفد تحقيق الأمن والاستقرار للوطن والمواطن وضمان الطمأنينة للمصريين جميعاً في كل بقعة من بقاع مصر . ولا تنفصل او تتناقض هيبة الشرطة مع تحقيق شعار الشرطة في خدمة الشعب بل هو شرط لهذه الهيبة والفعالية . كما ان إعادة تأهيل ضباط وأفراد الشرطة ودعمهم مادياً ومعنوياً هو اهم خطوات إعادة بناء الجهاز الشرطي بعيدا عن الخراف طال كثيرين لكنه لا يعني فسادا مطلقاً .
- ✓ نؤمن في الوفد أن نجاح هذا الجهاز الذي لا غنى عنه في أي مجتمع انساني يرتكز على عودة مفاهيم الأمن المجتمعي وعلومه وتطبيقاته من بحث جنائي وجوازات ومرور وأمن موانئ ودفاع مدني وغيرها من أركان تأمين مجتمع مفتوح لا يتناقض مع حرية المواطن فيه ، وانما تحميه من التجاوز او ممن يهدد سلامته .

ثالثاً : المواطن المصري حجر الأساس في التنمية الشاملة للبلاد

- اقتناعا بأن المواطن المصري الذي بنى حضارة 7000 سنة هو القادر بإذن الله على تحقيق نهضة بلاده لذلك يقع في اولويات برامجنا التنموية تنمية المواطن المصري وتهيئة المناخ الذي يؤهله للقيام بهذه التنمية الشاملة وذلك من خلال تطوير برامج التعليم ومحو الأمية والقضاء على مشكلة البطالة من خلال إتاحة فرص عمل جديدة من تشجيع الاستثمارات وتدريب الخريجين لتأهيلهم لمتطلبات أسواق العمل المحلية والعربية والعالمية ، وبرامج التأمين الصحي والعلاج الطبي المجاني والرعاية الصحية الشاملة وضمان حد أدنى لدخل الأسرة من خلال إعادة هيكلة نظام الأجور وتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى .

- وللمرأة المصرية نصيب كبير في برامج التنمية فهي الأم المدرسة إذا أعددتها أعددت سعب طيب الأعراق ولها دورها الإيجابي في المجتمع فهي شريك أساسي في نهضة الأمة . والاهتمام بالمواطن المصري يبدأ منذ ولادته تحت مظلة تفعيل قوانين حماية الطفل العادلة وتوفير دور الرعاية لأطفال الشوارع والمنسولين وتأهيلهم لوظائف لدمجهم في المجتمع .
- والشباب المصري الذي قاد ثورة 25 يناير له أهمية كبرى في برامج التنمية لحزب الوفد وحكومته وذلك من خلال تفعيل دوره ومشاركته في بناء الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

رابعاً : الصحة

- تأتي برامج العلاج الطبي المجاني والرعاية الصحية لكافة أفراد الشعب المصري على قائمة برامج التنمية الشاملة للمواطن المصري والاهتمام بالقضاء على أسباب تفشي الأمراض الوبائية المستوطنة بين أفراد الشعب المصري من الفشل الكلوي إلى أمراض الكبد ، ويتحقق ذلك من خلال إعادة هيكلة التأمين الصحي واتساع مظلته لتشمل كافة أفراد العشب المصري ويندرج تحت هذه البرامج تحسين جودة الخدمة الطبية والمستوى العلمي والمادي لقطاع الأطباء والممرضين .
- كما سيعمل حزب الوفد وحكومته على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية ومعاهد الأبحاث الطبية المتخصصة

خامساً : المواطنة والسلام الاجتماعي

- ✓ نشر فكر المواطنة والعدل والمساواة بين المصريين والتسامح الديني وحرية العقيدة وحرية العبادة في المناهج الدراسية للمسلمين والمسيحيين ليعم السلام الاجتماعي بين كافة أبناء الوطن الواحد .
- ✓ وإعطاء أصحاب جميع الأديان السماوية الحق في بناء دور عباداتهم طبقاً لاحتياجاتهم دون حظر أو اعاقة وتجريم التمييز بين المصريين على أساس الدين أو العرق أو الجنس .

سادساً : العشوائيات

- ✗ لا يقبل الوفد أو يرضخ أمام حقيقة أن ما يقرب من عشرين مليون مصري يعيشون في ألف ومائتي (1200) منطقة عشوائية تفتقر إلى مقومات الحياة الآدمية فضلاً عن مصادر الخطر التي تهدد حياة هؤلاء المواطنين .
- ✓ ونحن في حزب الوفد سوف نتعامل بشكل عاجل لتطوير تلك العشوائيات وإعادة التخطيط للكثافات السكانية بما يوفر مناطق للسكن الآمن وتوفير الخدمات الأساسية من مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وخدمات التعليم والصحة . يكون ذلك بتخصيص 50% من قيمة بيع أراضي الدولة لمدة 3 سنوات لتمويل تطوير العشوائيات ومشاركة شركات القطاع الخاص المتوسطة والكبرى في توفير وحدات سكنية للعاملين في المناطق والمدن الصناعية لقاء قيمة إيجارية مخفضة .ويهدف ذلك إلى القضاء على العشوائيات ونقل قاطنيها إلى مدن حديثة تكفل لهم حياة آدمية متكاملة .

سابعاً : الدعم

- من الأمور الهامة التي يضعها حزب الوفد وحكومته توصيل الدعم للسلع التموينية لمستحقيه ولذلك جاء برنامج حزب الوفد وحكومته لإعادة هيكلة نظام الدعم بما تحقق الهدف منه وتوصيله لمستحقيه من محدودي الدخل ويأتي ذلك ضمن مجموعة برامج إعادة الهيكلة المالية والاقتصادية والضرائبية والأجور .

ثامناً : العدالة الاجتماعية

1. ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعاً فلن نقبل أن تحصل الأقلية على النسبة الأكبر من الدخل القومي بينما تعيش الغالبية من شعب مصر تحت خط الفقر .

2. العدالة في توزيع الأعباء العامة بالتخفيض من الضرائب الغير مباشرة على اختلاف أنواعها وإعادة تخطيط النظام الضريبي ليتحمل أصحاب الدخول الأعلى والثروات الأكبر نصيباً من الضرائب يكافئ مع قدراتهم المالية .

تاسعاً : مكافحة الفقر

1. التوسع في برامج تخفيض الفقر وتوفير التمويل اللازم لها .
2. إعادة توجيه الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصيل الذي أنشئ من أجله وهو تخفيض مشكلة الفقر .
3. تنمية المهارات من اجل رفع القدرة المهنية للمواطن الأكثر احتياجا وتحسين فرصه للحصول على عمل منتج .
4. توفير إعانات شهرية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل وليوجد لهم عائل يرعاهم ويتم احتساب قيمة الإعانة الشهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد تحتاجها المواطن .
5. وضع حد أدنى للأجور على المستوى القومي يراعي فيه نفقات المعيشة وإيجاد الوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين زيادة الأجور وما تحتمل أن يقابله من زيادة في الأسعار تلتهم هذه الزيادة وكان شيئاً لم تحدث .
6. إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات .
7. ربط الحد الأدنى للأجور بإستراتيجية تخفف حدة الفقر وبذلك سيتم زيادته بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية بالصعيد حيث تشتد حدة الفقر

عاشراً : التأمين والضمان الاجتماعي

1. التزام الدولة بنظام تأميني عادل يشمل جميع قطاعات المواطنين وخاصة عمال الزراعة .
2. تأمين بطالة بما يوفر للمنعطلين عن العمل والقادرين عليه بما يعادل نسبة 65% من الراتب الذي تحصل عليه المشتغل والذي ينصف بنفس مواصفات المنعطل من حيث مستوى التعليم والخبرة والتخصص المهني والمهارات ويستمر حصول المنعطل على هذا التعويض إلى أن يتم تشغيله بواسطة مكاتب التوظيف الحكومية التابعة لوزارة القوى العاملة أو حصوله على عمله نتيجة جهده الشخصي .
3. توفير معاشات لكبار السن الذين لم يسبق لهم الاشتغال بوظيفة منتظمة في الحكومة أو القطاع الخاص ويتم احتساب قيمة المعاش الشهري بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر .

حادي عشر : الإصلاح التشريعي

- ✓ مراجعة كافة التشريعات المدنية والجنائية والاقتصادية وتنقيتها من كل القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ومن كل ما يعوق تحقيق العدالة وبما يمكن من سرعة الفصل في القضايا وتنفيذ الأحكام وإعلاء دولة القانون حتى يطمئن كل مواطن على نفسه وماله .

ثاني عشر : القضاء

1. ترسيخ استقلال السلطة القضائية وتعظيم هيبة السلطة القضائية لتمكينها من اقرار العدل .
2. إلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي .
3. التوسع في المحاكم المتخصصة لضمان تحقيق العدل .
4. زيادة عدد الوظائف القضائية لضمان سرعة الفصل في القضايا .

ثالث عشر : الطرق والمواصلات العامة

1. التوسع في إنشاء شبكة السكك الحديدية وأيضاً التوسع في إنشاء شبكة الطرق البرية حيث يتم الربط بين جميع المحافظات خاصة النائية منها بهدف تنميه واستغلال مواردها .
2. الاهتمام بخدمات النقل النهري لربط الموانئ البحرية بالمدن النيلية لتخفيف الضغط عن الطرق البرية .

رابع عشر : البنية التحتية

- ✓ الاهتمام بالريف المصري من خلال توصيل خدمات الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي إلى المناطق المحرومة منه والتوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمناطق الصناعية وجميع التجمعات السكنية .

خامس عشر : الأحوال الشخصية

- إعادة صياغة قانون الأحوال الشخصية لتفادي المشاكل الأسرية التي تكدست بها المحاكم المصرية من جراء القانون الحالي .

سادس عشر : المحافظات

- ✓ لكي تصل التنمية إلى كل ربوع مصر لابد من إعادة ترسيم الحدود الجغرافية للمحافظات بما يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للثروات الطبيعية
- ✓ إعادة ترسيم حدود محافظات الصعيد والتي حرمت من أن يكون لها واجهه على البحر الأحمر رغم قربها الكبير منه فلا يزيد بعد كل محافظه منها عن 100 كم من البحر الأحمر وذلك ما تجعل لأسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبني سويف شواطئ على البحر الأحمر والذي يستفيد منها الآن محافظه واحده في الصعيد ، هي محافظه البحر الأحمر مما يساعد على دعم التنمية السياحية وأيضاً زيادة موارد تلك المحافظات .

- ✓ تقسيم محافظة مطروح الشاسعة المساحة إلى ثلاث محافظات هي محافظة مطروح ومحافظة العلمين ومحافظة السلوم حيث يصعب على إدارة محلية واحدة ومحافظ واحد الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والسياحية التي حباها الله لمحافظة مطروح.
- ✓ تقسيم سيناء إلى ثلاث محافظات بدلاً من محافظتين . . الأولى هي شمال سيناء والثانية هي السويس بعد أن يضاف إليها وسط سيناء الغني بثرواته الطبيعية والصالح للزراعة الثالثة محافظة شرم الشيخ بدلاً من جنوب سيناء .
- ✓ قاهرة جديدة تصل حدودها إلى خليج السويس ويصبح لها ميناء بحري هو السخنة حالياً .

سابع عشر : النوبة

- إعادة الاعتبار لأهالي النوبة الذين يمثلون جزء أصيل وهام في نسيج الوطن بإعطائهم حق العودة إلى موطنهم الأصلي وفتح الملف الخاص بالتعويضات النوبية المجحفة مع تقديرها المناسب حسب سعر السوق في الوقت الحاضر والاهتمام بالثقافة النوبية والتراث النوبي في وسائل الإعلام المختلفة سواء المرئية أو المسموعة أو المقروءة وإنشاء شبكة سكك حديد صناعية لربط النوبة بسائر عموم مصر وإنشاء هيئة لإعمار ضفاف بحيرة ناصر وقرى النوبة القديمة .

ثامن عشر : الاقتصاد والاستثمار

- ✓ يبنى الوفد الشمية الشاملة على أساس إعادة الهيكلة المالية بما تخفف من ديونها الداخلية والخارجية والاعتماد على نظام الاقتصاد الحر والذي يعطي للقطاع الخاص النصيب الأكبر في تحقيق برامج الشمية الاستثمارية والحد من الاقتراض ، ويدخل ضمن برامج إعادة الهيكلة المالية وإعادة النظر في قوانين ضرائب الدخل وزيادة حد الإعفاء الضريبي لمحدودي الدخل وإعادة هيكلة شرائح ضرائب الدخل وأسعارها بما لا يضر محدودي الدخل ويؤدي في ذات الوقت إلى عدالة توزيع الدخل .

سيناء :

- ويأتي على قائمة التنمية الاستثمارية برامج التنمية الشاملة لسيناء بما تحقق استغلال كافة الثروات المعدنية التي تشتهر بها سيناء والتنمية الصناعية والزراعية بما يتيح العديد من فرص العمل لأهل سيناء والمحافظات الحدودية لها ، وتهدف برامج تنمية سيناء جعلها منطقة لوجستية عالمية بما ينشأ بها من مناطق حرة صناعية وتجارية وموانئ بحرية وشبكة طرق برية تعمل على تنمية التجارة العالمية بين الشرق والغرب بما يساعد على توطين ما لا يقل عن ثلاثة ملايين مصري يشكلون حاجز بشري صلب يمنع المعتدين والمغامرين من مجرد التفكير في تهديد الأمن الوطني مع تمكين أهل سيناء من تملك الأراضي وما يقام عليها من مبان .

قناة السويس :

- ✓ تطوير قناة السويس بحيث لا تظل مجرد ممر مائي وإنما تصبح منطقة جذب تجاري وصناعي عالمية وربط شرق قناة السويس بسيناء لتكامل المشاريع التنموية وخدمة المناطق الحرة .

بورسعيد :

- ✓ تنمية مدينة بورسعيد والإبقاء عليها كمدينة حرة وتطويرها لتكون مدينة حرة عالمية ومحورية بين أفريقيا وآسيا .

الزراعة :

- ✓ الاهتمام بالتوسع الزراعي في الصحراء الغربية والساحل الشمالي وسيناء وجنوب الوادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

الإنتاج الحيواني والداجني :

- ✓ تشجيع الاستثمار في هذا المجال لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج اللحوم

الصناعة :

- تشجيع التصنيع الزراعي والاستثمار في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي مثل قطاعات الغزل والنسيج والاهتمام بالصناعات المتوسطة والصغيرة

التصدير :

- تشجيع التصدير خاصة الذي يعتمد على التصنيع الزراعي وتصنيع الخامات المستخرجة من باطن الأرض لتعظيم عوائد التصدير .

الثروة السمكية :

- الاهتمام بتنمية واستغلال الثروة من البحرين الأحمر والمتوسط والبحيرات الشمالية وبحيرة ناصر .

الثروة المعدنية :

- تشجيع الشركات الوطنية على أعمال البحث والتنقيب عن المعادن واستخراج البترول والغاز الطبيعي من الصحراء الغربية والشرقية .

السياحة :

- إعادة رسم خريطة مصر السياحية وفتح مجالات سياحية جديدة بما يساعد على خلق فرص عمل ضخمة لكثير من المصريين .

الطاقة :

- تطوير أنحاث الطاقة وزيادة الاستثمار في برامج توليد الكهرباء من المصادر المحلية والمتجددة (الطاقة المولدة من الرياح – الطاقة الشمسية) .

تاسع عشر : البيئة

- إدخال مادة علم البيئة في المناهج الدراسية لغرسها في نفوس النشء وتعليمهم كيف يكون صديق للبيئة وكيف نحافظ عليها ورفع شعار (اغرس شجرة من أجل مصر) .

عشرون : السياسة الخارجية

1. دول العالم العربي والإسلامي والأفريقي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية ، وتصرة قضاياها ، وفي مقدمتها قضيتا فلسطين ومختلف قضايا التحرر ، ركيزة أساسية لهذه السياسة .
2. تقوم السياسة الخارجية المصرية على رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة على المبادرة وبزوداها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دورها .
3. تدعيم العمل العربي المشترك رسمياً وشعبياً وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي ، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن ، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعني بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيداً لبناء تحالفات اقتصادية على اساس المصلحة ، تتطور لاحقا الى كتل اقتصادية واحدة .
4. بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والتكامل ، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة ومراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقياً في ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق الفلسطيني في دولة ذات سيادة قادرة على البقاء وتصنع مصيرها ومستقبل أبنائها .
5. تدعيم العلاقات مع دول حوض النيل وبناء علاقة خاصة مع ليبيا والسودان والسعي إلى إقامة تكامل اقتصادي مع شماله وجنوبه . تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء توجهات دورها العربي والإسلامي والإقليمي سعياً إلى نظام عالمي أكثر توازناً وأقل إجحافاً .

6. ويقتضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصاً أكبر للمشاركة والحوار ، ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع الصين وروسيا وإعادة بنائها وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاماً مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيداً عن التبعية والهيمنة .

ماذا يتوقع الناخب أن يقدم له حزب الوفد وحكومته

- تعمل برامج حزب الوفد وحكومته على تحقيق مطالب شباب الثورة وكافة أفراد الوطن والتي كانت من أهداف ثورة 25 يناير وذلك من خلال برامج قصيرة الأجل وفورية للآتي :

1. تحقيق الأمن الداخلي والقومي بما تحقق لجميع من هم على أرض هذا البلد الحياة الآمنة .
2. تطوير التعليم بما تحقق التعليم الجيد الهادف والقضاء على الدروس الخصوصية .
3. إعادة هيكلة نظام الأجور بالدولة وتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لكافة الفئات العاملة بالدولة وبما تحقق الحياة الكريمة .
4. برامج الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بما يوفر فرص عمالة فورية والقضاء على مشكلة البطالة .
5. برامج تدريب تأهيلية للشباب لإعدادهم لمتطلبات واحتياجات فرص العمل المتاحة في أسواق العمل المحلية والعربية والعالمية .
6. تطوير برنامج العلاج المجاني والرعاية الصحية لكافة أفراد الشعب .
7. عمل التعديلات اللازمة على بعض القوانين الأسرة وخاصة قانون الرؤية والذي يعاني منه قاعدة عريضة من الأسر المصرية .
8. إلغاء قانون الطوارئ .

لا يسعنا في الختام الا ان نقف أمامكم بعهد على تنفيذ ما نعبر عنه عبر مبادئنا وبرنامجنا . نتقبل المراجعة والحساب من مواطن تختار مصيره وتحدد مستقبله ، ونسعى معا باحثين عن صالح الوطن الذي لا نراه الا بمشاركة فاعلة من كل صاحب صوت كشريك اصيل في رسم اي سياسة ، وصنع كل قرار وجزء من ضمن الأمه .

الوفد مستقبل له تاريخ

https://youtu.be/d3Y-FJOPehU?si=BM4OT9qGQZO2msCv

https://youtu.be/94aeoRpqnPE?si=Nlq4aWl1gjy4bAJQ

https://youtu.be/6sAdgv16mS8?si=fa1f_18gen5UWrEV

https://youtu.be/92a3HllTzCo?si=r3pgP73ZAuNf6PnS

https://youtu.be/j22Csna02r8?si=juG3BRXQbm4mKy_K

https://youtu.be/ViVmepdkWHo?si=YnSknMnLtIRQITZo

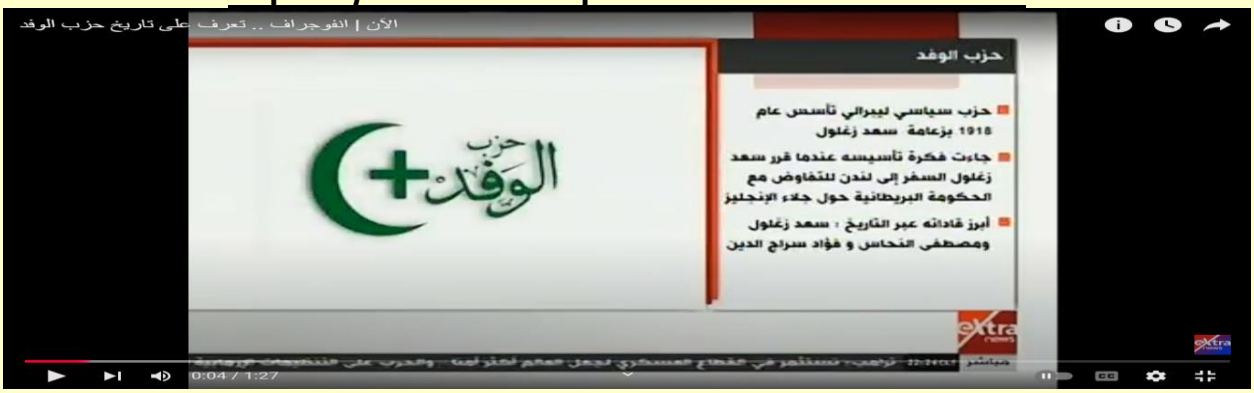

https://youtu.be/cwst8LhEp2U?si=s_-oGwIZNF3-5gmK

https://youtu.be/90ml_oYPpI4?si=jd7FIwWTNydI-UWW

أهدي برنامج حزب الوفد إلى الحكومة لتنفذه !!

المقال الخامس

أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية[12]

أ.د. علي السلمي

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون وتفتخر بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهدت شهر نوفمبر الحالي صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

الحكم الأول

هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

---

[12] نشر هذا المقال بجريدة "الوفد" في 29 نوفمبر 2008

الحكم الثاني

وكان القرار النار تخي لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي مقابل 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

الحكم الثالث

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر النار تخي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات امن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة.

ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مستفيضة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما ينكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والآسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

الحكم الرابع

وأصدرته محكمة جنايات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية "الميدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة رائدا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها. وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية. وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية النهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير

عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين.

وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد الميدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن برنامجها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تدير ها تهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن ثمنها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها برنامج كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات

غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد – حال استمرارها واستفحالها – بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر لها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم.

فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار.

كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها .

كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها .

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تتحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000 برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.

من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007 . وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً . أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف والتنمية

الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم. لذلك يعتبر الحكم النارتخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها النارتخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا. وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في برامج التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها.

إن الأحكام الأربعة النارتخية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها.

وعلى الله قصد السبيل.

(تعقيب 2024)

https://youtu.be/X9Co6F89Z5k?si=_QbYkMuxnwOSHFQr

https://youtu.be/ZFkQqU6GKLg?si=uU6rghll9LsJMbSa

https://youtu.be/AoLPA9-rohQ?si=r45-0x5WfFCgHHW7

https://youtu.be/2ipZ1SGwa8A?si=eXIz9hj8ONnXYFgE

https://youtu.be/03SDTcJODIs?si=h_oCD2o_k_Bf32Rx

https://youtu.be/BDGIKFQnpSc?si=q4r3gGViqVKUjYWB

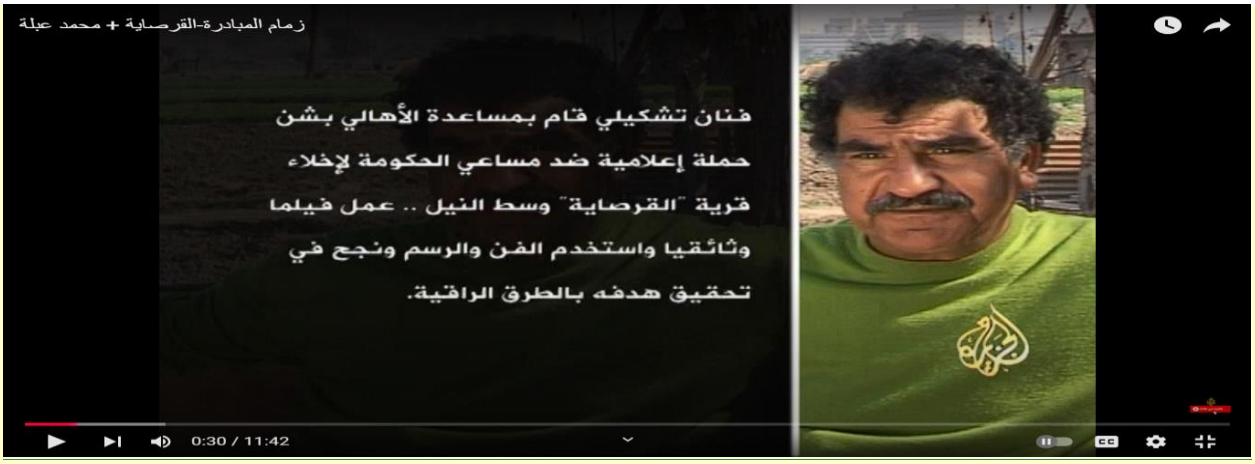

https://youtu.be/uj53mIhy9TE?si=nS-TQu9YTgsIMEGz

https://youtu.be/F8IgLAOBzuk?si=C2zzIt1YDPAg4uLn

https://youtu.be/rc7JbWEQTOg?si=ZspZAbc27j6bza-R

آخر الأخبار عن موضوع الغاز

1. تقرير سعودي: زيادة واردات مصر من الغاز الطيعي الإسرائيلي[13]

2024-12-9

نشر موقع "العربية" السعودي، تقريرا يوم الإثنين، سلط الضوء على زيادة واردات مصر من الغاز الطبيعي الذي ينتجه كيان الاحتلال الإسرائيلي.

تدفق الغاز الإسرائيلي إلى مصر يرتفع

نقلت «العربية»، عن مسؤول حكومي مصري أن تدفقات الغاز الإسرائيلي إلى مصر ارتفعت بنحو 8% تقريبا خلال الأسبوع الأول من ديسمبر الجاري. وأوضح المسؤول أن حجم كميات الغاز اليومية الموجهة إلى مصر تدور حول مستوى 970 مليون قدم مكعبة يوميا، وذلك بالمقارنة بمتوسط بلغ نحو 900 مليون قدم مكعب يوميا في آخر أسبوعين من نوفمبر الماضي.

ولفت إلى أن الزيادة في حجم التدفقات اليومية من الغاز الإسرائيلي الموجه إلى مصر تراوحت بين 50 و70 مليون قدم مكعب. وأشار المصدر أن مصر تعتمد حاليا على الغاز الإسرائيلي لتلبية احتياجاتها الناقصة في هذا الصدد، وذلك من خلال خط أنابيب شرق المتوسط، عبر المياه الإقليمية المصرية والإسرائيلية، كما تحصل مصر على جزء من الواردات عبر خط الغاز العربي.

---

[13] تقرير سعودي: زيادة واردات مصر من الغاز الطبيعي الإسرائيلي – شبابيك

وكان وزير البترول، كريم بدوي قد أوضح، خلال تصريح صحفي في أكتوبر الماضي، أن إنتاج الغاز الطبيعي في مصر تراجع بنحو 20 و25% خلال العامين الماضيين، ما دفع الدولة إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية لدعم الشركاء في برامج التنمية وخطط الحفر والاستكشاف المستهدفة، بحسب بيان وزارة البترول حينذاك.

وتقول الحكومة المصرية إنها عملت خلال الفترة الماضية على توفير احتياجات مصر من الطاقة لتلبية الاحتياجات المحلية، ولتجنب تكرار أزمة انقطاع الكهرباء.

2. مصر تستهدف استيراد نحو 160 شحنة غاز مسال في 2025[14]

18/ديسمبر/2024

تسعى مصر لاستيراد 155- 160 شحنة غاز مسال خلال 2025، لسد الفجوة بين الاحتياج الفعلي للسوق المحلية من الغاز الطبيعي والإنتاج المحلي.

وتبلغ تكلفة استيراد شحنات الغاز المسال خلال 2025 نحو 8 مليارات دولار، وفقاً لمتوسط سعر من 48 مليون دولار إلى 50 مليون دولار للشحنة الواحدة، وهو ما رُصد في التقرير الخاص باحتياجات البلاد من الغاز المستورد خلال العام المقبل الذي تم رفعه لرئاسة مجلس الوزراء، وفق مسؤول.

وتحولت مصر إلى استيراد الغاز المسال بداية من العام الحالي عقب تراجع إنتاجها من الغاز، بعد توقفها عن ذلك منذ 2018، بدعم من اكتشافات جديدة للغاز وقتها، يتقدمها حقل ظهر.

عملت مصر على زيادة كميات الغاز الطبيعي المتاحة في الدولة، وذلك لسد احتياجاتها، ما دفعها للاتفاق على ما يصل إلى 50 شحنة من الغاز المسال منذ أبريل الماضي وحتى الآن، كما أجلت بعض الشحنات إلى الربع الأول من 2025.

---

[14] مصر تستهدف استيراد نحو 160 شحنة غاز مسال في 2025

تعتزم مصر مواصلة استيراد الغاز المسال من الخارج حتى 2029-2030 لتوفير احتياجات البلاد، في ظل التناقص الطبيعي للحقول والذي هوى بإنتاج البلاد إلى 4.3 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي، إذ تبلغ الاحتياجات اليومية حوالي 6 مليارات قدم وتزيد في فصل الصيف، بحسب مسؤول حكومي تحدث مع "الشرق" في تصريحات سابقة.

وقال المسؤول، إن "جميع الآبار التي سيتم ربطها في مصر بالإنتاج خلال العام المقبل لن تنجح في سد الفجوة بين الاستهلاك المحلي والإنتاج التي تخطت حوالي مليار قدم مكعب من الغاز يومياً."

تعاقدت مصر على استئجار سفينة تغويز جديدة تُعد هي الثالثة لاستقبال شحنات الغاز المسال بميناء السخنة، على أن تصل بحلول شهر يونيو المقبل، بحسب تصريحات سابقة.

المراكب الثلاث ستستقبل شحنات الغاز الطبيعي المسال لصالح مصر والأردن خلال أشهر الصيف المقبل وإعادته إلى الحالة الغازية وتوجيهه إلى الشبكة القومية للغازات الطبيعية لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي.

3. ماذا تحولت مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي بعد أن كانت تصدره ؟[15]

25 يوليو 2024

تحولت مصر من مُصدِر رئيسي للغاز الطبيعي إلى مستورد له، في ظل تزايد الاستهلاك، وتراجع الإنتاج المحلي، ما أدى إلى ظهور أزمة انقطاع الكهرباء في الفترة الأخيرة . وتحتاج مصر إلى الغاز الذي يستخدم في تشغيل أغلب محطات توليد الكهرباء، وذلك بعد سنوات كان يتدفق خلالها الغاز المصري إلى إسرائيل، ثم إلى أوروبا .

[15] لماذا تحولت مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي بعد أن كانت تصدره ؟ BBC News - عربي

وبدأت مصر استيراد الغاز من إسرائيل للمرة الأولى في يناير 2020، في إطار صفقة قيمتها 15 مليار دولار، وُقعت في فبراير 2018 بين شركتي "نوبل إينرجي"، التي استحوذت عليها شيفرون في 2020، وشركة "ديليك دريلينغ" من جانب، وشركة "دولفينوس" القابضة المصرية من الجانب الآخر.

وكشفت إسرائيل الشهر الماضي أنها تدرس "مد خط أنابيب بري جديد" لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي لمصر، في ظل انخفاض المعروض من الغاز على المستوى العالمي. ويبلغ استهلاك مصر من الغاز الطبيعي نحو 6.8 مليار قدم مكعب من الغاز، بينما يبلغ الإنتاج المحلي نحو 5 مليارات قدم مكعب.

وعقب بدء الإنتاج المحلي من حقل ظُهر المصري في ديسمبر 2017، وهو من أكبر اكتشافات الغاز في حوض البحر المتوسط في الفترة الأخيرة، دخلت مصر منطقة الاكتفاء الذاتي بعد أن وصل إنتاج ذلك الحقل إلى نحو ثلاث مليارات قدم مكعب من الغاز يومياً. وأشارت تقديرات حكومية رسمية أن احتياطي الغاز في ذلك الحقل يبلغ 30 تريليون قدم مكعب.

https://youtu.be/GGUpfThlyx8?si=44Zp3WYkHgjRmW2R

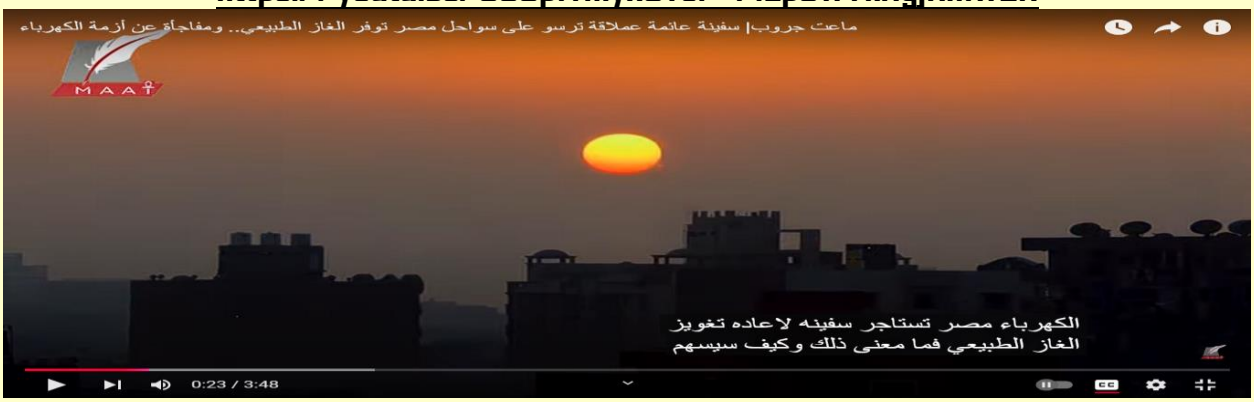

https://youtu.be/GiJgDFwseVE?si=5U9D010YfUPeqsRz

المقال السادس

متى تُجرى الانتخابات المحليـــــــــــــــة![16]

أ.د. علي السلمي

لا تزال خارطة المستقبل تمثل الأساس الذي تم التوافق عليه بين المصريين باعتبارها الخطة الوطنية المتكاملة للعبور بالوطن إلى مستقبل أفضل وآمن بالتنمية المستدامة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وأنها ليست فقط تلك الاستحقاقات الثلاث التي حظيت بالاهتمام الرسمي والإعلامي.

فقد توافقت القوى السياسية المجتمعة يوم 3 يوليو 2013 على خارطة للمستقبل تتضمن خطوات أولية لتحقيق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام. بحسب البيان الذي ألقاه الفريق السيسي.. واشتملت الخارطة على أمور تم تنفيذها مثل تعطيل العمل بالدستور الذي وضعته الجماعة الإرهابية، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتا للبلاد، ووضع دستور جديد وافق عليه المصريون، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتجري الآن انتخاب مجلس النواب باعتباره حسب القول الشائع الاستحقاق الثالث والأخير من خارطة المستقبل!

ولقد بينت في مقال الأسبوع الماضي أن ثمة استحقاق رابع هو إعادة بناء الوطن، واليوم نستكمل بالحديث عن أمور لم يتم إنجازها من خارطة المستقبل، واستحقاق خامس لا بد وأن يلقى الاهتمام والإنجاز السريع من الدولة والدعم والمؤازرة من المواطنين، وهو تشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للإدارة المحلية ينظم شؤنها على نحو جديد.

---

[16] نشر هذا المقال بجريدة "الوطن" في 3 نوفمبر 2015

أما الأمور التي لم تتم من خارطة المستقبل فهي تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية، ذلك بأن الحكومات التي تم تشكيلها منذ 30 يونيو 2013 افتقدت صفات الكفاءة والقدرة على إنجاز ما يطمح إليه المواطنون. كذلك لم يتم وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام وتحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيادية وإعلاء المصلحة العليا للوطن، حيث ما يزال الإعلام المصري. وخاصة الإعلام والقنوات الفضائية الخاصة. نموج بكل ما هو سلبي ومناقض لمواثيق الشرف الإعلامي في الدول الديموقراطية المتحضرة ! كذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة، في حين تم تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية وقت الرئيس المؤقت عدلي منصور واجتمعت اللجنة مرة واحدة !

ونأتي إلى الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل وهو ضرورة الإسراع بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لضمان وجود رقابة ومساءلة شعبية على أداء المحافظين وأجهزة الإدارة المحلية بعد تفشي الإهمال وتردي الخدمات العامة، ناهيك عن توقف التنمية المحلية وتوحش الفساد ! إضافة إلى أن نظام الإدارة المحلية الحالي يركز معظم السلطات في الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلي لمباشرة بعض الاختصاصات في حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية هو التحول نحو اللامركزية لتخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها، مع تخويل يكون الأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات

المحلية. بما يستتبع ذلك تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات. يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس لبرنامج التنمية في حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع برامجها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر في صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدت مصر في تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعني انتهاء المشكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً. ويصدق نفس الأمر بالنسبة لسيناء بسبب الإرهاب ما يؤدي إلى تراجع معدلات تنفيذ البرنامج القومي لتنميتها.

وتتضح حالة الوحدات المحلية في ظل المركزية الشديدة وعدم إطلاق قدراتها في التصرف من مأساة الإسكندرية خلال أيام سوء الأحوال الجوية في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2015 وغرق المدينة في مياه الأمطار ومياه البحر وعدم وجود صيانة دائمة ومستمرة للبالوعات واختفاء عربات شفط وكسح المياه ما أدى إلى وفاة خمسة مواطنين، ودعا المحافظ إلى الاستقالة وأن تجمع الرئيس السيسي مجلس الوزراء في اجتماع عاجل لدراسة الحالة واتخاذ قرارات بشأنها.

وكان حل المجالس المحلية بعد 25 يناير 2011 تلبية لمطالب الثورة، وحكمت محكمة القضاء الإداري في 25 يونيو 2011 بحل جميع المجالس الشعبية المحلية وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء بإصدار قرار بحل تلك المجالس.

وبالفعل أعد مجلس الوزراء برئاسة دكتور عصام شرف برنامج قانون لحل المجالس الشعبية المحلية وتشكيل مجالس محلية مؤقتة في المحافظات من 7 . 15 عضوًا يتألفون من أعضاء الهيئات القضائية السابقين ومن هيئات التدريس بالجامعات والشخصيات العامة وممثل للشباب وممثلة للمرأة . وقد صدر المرسم بقانون رقم 116 لسنة 2011 بتحديد اختصاصات المجالس الشعبية المحلية المؤقتة في قيامهم بتولي اختصاصات جميع المجالس الشعبية المحلية في دائرة المحافظة بالنسبة للموضوعات الضرورية والعاجلة لإدارة عمليات التنمية وتلبية مطالب المواطنين طبقا للخطة الاستثمارية للمحافظة والمشاركة المجتمعية بالإضافة الى تحقيق سير المرافق العامة في المحافظة بانتظام واضطراد .على أن يسمى الشعبي المحلى المؤقت المشكل وفقا لهذا القانون لمدة سنة أو انتخاب مجالس شعبية محلية جديدة أيهما أقرب.

ولكن من أسف أن ذلك القانون تم تنفيذه في صدد إلغاء المجالس المحلية التي كانت قائمة، ولم يتم تفعليه حتى الآن فيما يتعلق بتشكيل المجالس المؤقتة، فعسى أن يكون تشكيلها هو الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل ! ! !

(تعقيب 2024)

https://youtu.be/Mtdpv-xReAo?si=hSJmfZZk2_6Xc64M

لم يصدر قانون الإدارة المحلية رغم النص الدستوري في مادة 242

بأن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم الى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور.

1. نحو نظام ديمقراطي للحكم المحلي

1. نظم الدستور شئون "الإدارة المحلية" في الفرع الثالث من المواد 175 إلى 183 ، ونرى أن تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد في البلاد يتطلب التوسع في تطبيق اللا مركزية والحد من سيطرة الحكومة المركزية على كافة الأنشطة والموارد وتجاهل الطاقات والقدرات المتاحة بالمحليات.

إن تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول نحو إقامة نظام للحكم المحلي يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة بين مناطق الجمهورية ومحافظاتها حيث لا تتركز الخدمات ومصادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصعيد وجنوب الوادي عامة من فرص النمو المتكافئة.

2. ونرى ضرورة أن يتضمن صدور قانون جديد ينص على التحول إلى الحكم المحلي بديلاً عن الإدارة المحلية، وأن يكرس المبادئ التالية:

- ✓ عادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية على أساس اللا مركزية، بحيث تختص الحكومة المركزية بالتخطيط الإستراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة، فضلاً عن إدارة السياسة الخارجية للبلاد وإقامة العدل وتوفير أمن الوطن والمواطن. بينما تختص وحدات الحكم المحلي [المحافظات، المدن، القرى..] بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية وبرامجها وتقديم الخدمات العامة للمواطنين والإشراف على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- ✓ تقليص سلطة أجهزة الدولة المركزية فيما تختص أعمال الوحدات المحلية بحيث يكون لتلك الوحدات اختصاصات وصلاحيات تمكنها من تأدية الخدمات للمواطنين محلياً دون الرجوع إلى السلطات المركزية، وبما تحقق التمايز بينها بحسب ظروف وإمكانيات وموارد كل منها .
- ✓ توضيح مجالات اختصاص الأجهزة المحلية في كل ما يتصل باحتياجات المواطنين المباشرة والتي يتم توفيرها محلياً [التعليم، الصحة، الثقافة، الرعاية الاجتماعية، الإسكان ،المواصلات الداخلية، المرافق المحلية، تحسين وحماية البيئة، الرياضة، الخدمات الدينية، خدمات إطفاء الحرائق والإنقاذ والدفاع المدني.....] وتقوم الإدارات المحلية بتنفيذ هذه الخدمات في إطار السياسات الوطنية والتي تراقب تنفيذها الوزارات والأجهزة المركزية.
- ✓ إرساء دعائم الديمقراطية باختيار المحافظين ورؤساء المراكز والمدن بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحين متعددين ولمدة محددة . إن النظام الحالي الذي ابتدعته الدولة منذ سنوات ويقضي بتعيين المحافظين من بين ضباط القوات المسلحة والشرطة السابقين وبعض أساتذة الجامعات والمستشارين وتوزيعهم على المحافظات لم يثبت أبداً جدواه إلا في حالات نادرة . إذ يبدو أن الدولة تتوجه إلى اختيار محافظي المحافظات الحدودية من بين أفراد القوات المسلحة، ومحافظات الصعيد من بين ضباط الشرطة وباقي المحافظات الحضرية ومحافظات الدلتا تتوزع بين القضاة وأساتذة الجامعات. ويكون هؤلاء المحافظين في أغلب الأحيان غير مهيئين لممارسة أعمال القيادة الإدارية على مستواها العالي ولا مطلعين على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية لتحقيق تنمية مجتمعية شاملة. وفي حالات نادرة تفوق بعض هؤلاء المحافظين المعينين ومنهم اللواء محمد عبد السلام المحجوب في الإسكندرية واللواء عادل لبيب في قنا ثم الإسكندرية. إن الانتخاب المباشر للمحافظين ينقل مسئولية وتبعة الاختيار من الدولة إلى المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية، وتدل التجربة في جميع

أخاء العالم على أن الاختيار الديمقراطي أصلح وأقوم، وأن النتائج ستكون هي اختيار الأصلح في النهاية.

- ✓ تفعيل نظام للتشريع بحيث يكون للمجالس الشعبية المحلية حق إصدار قوانين محلية تناسب ظروف واحتياجات المنطقة المحلية المعنية. إن ظروف المحافظات وإمكانياتها تختلف، ومن ثم لا بد أن يكون لمجالسها الشعبية المنتخبة صلاحية التشريع المحلي لكي تتوفر فرص مناسبة لتحقيق العدالة والتنمية في كل منها وفق ظروفها وطبيعة الأوضاع الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في كل منها.
- ✓ إعطاء كل محافظة حق إعداد وتنفيذ الموازنة الخاصة بها وتدبير مصادر التمويل من الموارد المحلية [الرسوم ومقابل أداء الخدمات وحصة في أرباح الشركات العاملة في المحافظة وعائد استثمار برامج التنمية المحلية التي تديرها المحافظة وموارد صناديق الخدمات والحسابات الخاصة]. وفي حالة عجز موارد المحافظة الذاتية عن الوفاء بمصروفاتها يتم سداد إعانة من الحكومة المركزية كرقم واحد " إعانة سد العجز"، ويتضاءل هذه الإعانة تدريجيا مع نمو الموارد المالية للمحافظة.
- ✓ تفعيل نظام الموظف المحلي، بحيث يكون كل العاملين في الجهاز التنفيذي للمحافظة تابعين إداريا وفنياً للمحافظة وليسوا تابعين للوزارات المركزية المعنية، وبذلك تكون جميع الشئون الوظيفية للعاملين [التعيين، قياس الكفاءة، التدريب، الترقية والنقل والندب والإعارة، تقرير الحوافز والعلاوات والمكافآت، والتأديب وإنهاء الخدمة من سلطات الجهاز الإداري المحلي المختص.
- ✓ تنمية الاتجاه نحو استخدام القطاعين الأهلي والخاص في تنفيذ الخدمات المحلية، وتشجيع الأفراد والجمعيات التعاونية ومختلف الهيئات الأهلية على الدخول في مجالات الخدمات العامة كالتعليم

والصحة والثقافة وإصحاح البيئة وغيرها مما تقوم به الأجهزة الحكومية بكفاءة محدودة وتكلفة غير مرشدة.

- ✓ تحويل كافة برامج التنمية المحلية التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية إلى القطاعين الأهلي والخاص، وأكتفاء الإدارات المحلية بالمتابعة والمساندة.
- إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية والتحول به نحو شكل من أشكال الحكم المحلي تتركز في تقليص سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها وتجب أن يكون للأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية.
- كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية – بما يستتبع ذلك من ضرورة تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات – يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وكما أشرنا فقد تحققت في محافظتنا على سبيل المثال إنجازات جعلتها تتحول من محافظة طاردة لأبنائها نتيجة الفقر والبطالة، إلى محافظة جاذبة لهؤلاء الأبناء نتيجة الجهود المتميزة التي قام بها محافظها السابق اللواء عادل لبيب بمشاركة فاعلة من جماهيرنا.
- إن العبرة في نجاح العمل التنموي هو إقبال الناس على المشاركة حين يقتنعون بعدالة وموضوعية ما يصدر عن السلطة المحلية من قرارات كان لهم رأي فيها، ومن ثم يكون التزامهم بها أعلى. ونمثل لنا حالة فريدة لم تتكرر كثيراً ولا يمكن الاطمئنان إلى أنها سوف تتكرر في حالات أخرى إلا

من خلال إعمال نظام ديمقراطي لانتخاب المحافظين وضمان التشكيل الديمقراطي الصحيح للمجالس الشعبية المحلية.

- وفي إطار نظام للحكم المحلي يقوم على قواعد اللامركزية والديمقراطية، يكون للمواطنين على المستوى المحلي حق المشاركة الفاعلة في توجيه وإدارة شئون مجتمعهم المحلي من خلال انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية، ومراقبة أداء الموظفين المحليين في مختلف الإدارات والأجهزة التنفيذية المحلية، ومن خلال المشاركة في عضوية المجالس الشعبية المحلية ومجالس الآباء بالمدارس، ومجالس الأمناء في غيرها من المؤسسات المحلية المختلفة. كما أن في هذا التطوير ما يسمح مبدأ أن "يشترك المنتفعون في إدارة برامج الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون" الذي نص عليه دستور 1971 (مادة 27) وهو الأمر الذي لم يتحقق إلى الآن.
- ومن جانب آخر، نرى أن التحول نحو نظام ديمقراطي للحكم المحلي في إطار الدولة المركزية، تحقق مزية إشراك مؤسسات المجتمع المدني بالمحليات في التعاون مع السلطات المحلية المنتخبة لتسريع عمليات التنمية المحلية بشكل يفوق ما يمكن للسلطة المحلية المعينة تحقيقه في ظل النظام الحالي.
- ونؤكد أن مجرد اتخاذ بعض القرارات لتفويض جانب من سلطات الوزراء المركزيين إلى المحافظين لن تحقق الطفرة المطلوبة في التنمية المحلية حيث لا يزال المحافظين – والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة – يفتقدون السيطرة على الأجهزة التنفيذية المحلية التي تدين بالولاء والطاعة للوزارات المركزية التي ينتمون لها. كذلك فإن التحويلات من الوزارات المركزية تشكل ما يقرب من 90% من إيرادات الوحدات المحلية، ومن ثم فإن الموارد المالية الذاتية للمحليات ضعيفة للغاية ولا تمكنها من بدء وتنفيذ برامج مهمة للتنمية المحلية، ويظل اعتمادها بالأساس على ما تقرره الوزارات المركزية من

برامج لكل محافظة في دائرة نشاطها بغض النظر عن احتياجات المحليات وتوجهات مجالسها الشعبية المنتخبة.

- إن التطوير الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية بتحويله إلى نظام للحكم المحلي في إطار دولة مركزية يستهدف بالدرجة الأولى إطلاق عملية التنمية المحلية ودفعها في سبيل تحقيق أعلى مستويات الاستثمار الفعال للموارد المحلية والطاقات والقدرات البشرية لمواطني مصر في مختلف أرجائها من دون انتظار أن تتذكر الحكومة المركزية إدراج بعض البرامج هنا وهناك بشكل عفوي. ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر المحروسة لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس لبرنامج التنمية في حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع برامجها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر في صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدته مصر في تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعني انتهاء المشكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً.

2. المجالس المحلية في مصر بين الواقع والمأمول[17]

يوليو 19, 2020

متى سيتم إجراء الانتخابات للمجالس المحلية الشعبية. . أين المجالس المحلية الشعبية؟ وأين دورها فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

حتى الآن لم يتم تنفيذ الانتخابات للمجالس المحلية الشعبية وهذا يؤدى إلى عدم استكمال الركن الرابع الأساسي للدولة حيث إن البرلمان دون وجود المجالس المحلية الشعبية يكون غير فعال لقيام الأعضاء بواجبات البرلمان بجانب دور عضو المجلس المحلي وهذا غير منطقي لعدم وجود المتابعة والرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية بالدولة .

لقد نجح الشعب المصري فى تحقيق الاستحقاق الثالث لخارطة الطريق وبذلك اكتملت مؤسسات الدولة الدستورية. .

ولكى تكتمل منظومة العمل بين مؤسسات المجتمع واحتياجات المواطنين لابد من وجود الكيان الذى يربط هذه المؤسسات بمطالب واحتياجات المواطنين. .وهى المجالس المحلية الشعبية. .

وأوضح الدستور فى المواد 180 ما يتعلق بانتخابات المجالس المحلية الشعبية واختصاصاتها فى متابعة خطة التنمية ومراقبة أوجه النشاط المختلفة. .وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة والتفتيش ومن الاقتراحات والتوصيات وتوجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات وغيرها وفى سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية. .

والمادة 181 الخاصة بقرارات المجلس المحلى الصادرة في حدود اختصاصه نهائية. . . . "وما ورد فى الأحكام الانتقالية المواد 236 خصوص المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية وخاصة فى محافظات

---

[17] المجالس المحلية في مصر بين الواقع والمأمول

الحدود . والمادة 242 الخاصة باستمرار العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه دون الإخلال بأحكام المادة 180 من هذا الدستور .

ورغم ذلك فقد صرح السيد رئيس مجلس الوزراء بأن إجراء الانتخابات للمجالس المحلية الشعبية أوائل العام القادم ، وتساءل

? كيف يكون البرلمان خلال عمله هذا العام دون وجود المجالس المحلية الشعبية ؟

? كيف سيؤدى دوره الرقابي وهو الشق الأساسي الثاني فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية دون وجود أهم أدواته فى الرقابة وهى المجالس المحلية الشعبية. ؟

? كيف سيرفع المحافظون بكل محافظة برنامج الموازنة فور إقرارها وبرامج الخطط بعد إقرارها من المجالس المحلية الشعبية وهى ليست موجودة ؟

? كيف سيقدم وزير الادارة المحلية للبرلمان هذا العام التقرير السنوي عن نشاط وإنجازات المجالس المحلية الشعبية للمحافظات الذى يتضمن ما تم تنفيذه من خطط التنمية والموازنات الخاصة بكل محافظة وأيضا البيان الخاص بالأسئلة وطلبات الإحاطة والاقتراحات المهمة التي تمت مناقشتها فى هذه المجالس المحلية والقرارات التي صدرت بشأنها دون وجود هذه المجالس ؟

? كيف سيعرض كل محافظ على رئيس الوزراء رغبات المجلس الشعبي للمحافظة ؟

- للمجالس المحلية الشعبية اختصاصات بالإضافة لدورها فى تفعيل دور البرلمان في قيامه بدوره الرقابي والمتابعة مهام واختصاصات أكثر أهمية لاستقرار والتنمية فى مصر ولعل أهمها :

1. عليها تقع مسؤولية الموافقة على إنشاء المراكز والمدن والأحياء ويصدر القرار من رئيس مجلس الوزراء بعرض من وزير الادارة المحلية .

2. الموافقة، فى حدود القواعد العامة ،على قواعد التصرف فى الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الإدارة المحلية فى المحافظة وقواعد التصرف فى الأراضي القابلة للاستزراع .
3. رؤساء المجالس المحلية الشعبية للمحافظات أعضاء فى المجلس الأعلى للإدارة المحلية. .فكيف تجتمع المجلس دون وجودهم ؟
4. من الذى سيوجه في المراكز والمدن والأحياء والقرى الأسئلة وطلبات الإحاطة لرؤساء وحدات الإدارة المحلية المختصين ولمديري الإدارات ولرؤساء الأجهزة التنفيذية المحلية ورؤساء الهيئات العامة فى نطاق الوحدة المحلية دون وجود هذه المجالس ؟
5. من الذى سيتولى توزيع الجزء الخاص من الموارد الخاصة بالمحافظة "فى الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان والاضافية على الأطيان بالمحافظة وضرائب رسوم السيارات. . .على الوحدات الداخلة في نطاق اختصاص المجلس وبالنسب التي يقررها مراعاة كل وحدة واحتياجاتها . ؟

https://youtu.be/OcCMCQYdOqM?si=M5nsG3hod2KaStvA

https://youtu.be/DY3rEQDSgfs?si=tl2_frXieNZmnzyG

المقال السابع

ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي !

1. القول النامر . . . فى التعليم العام ![18]

علي السلمي

2018-10-24

تنشغل مصر بمشروع تطوير التعليم ومحاولات تجديد مناهج وأساليب التدريس وتقنيات التعليم وتزويد الطلاب بأجهزة " التابلت" والعمل على تحسين كفاءة المعلمين بما يؤدى إلى تحقيق دور التعليم فى التنمية البشرية والاقتصادية والمجتمعية، وذلك مع العلم بأن المدارس «غير مؤهلة لتطبيق النظام التعليمي الجديد، وأن مشاكل التعليم قديمة والأمر يتطلب اقتحامها» حسب قول وزير التعليم مؤخراً !

ويمنيت لو أن المسؤولين عن تطوير التعليم قد قرأوا كتاب " القول النامر فى التعليم العام"، وقد اتخذته عنواناً لمقالي، لمؤلفه يعقوب أرتين، وكيل المعارف العمومية يتحدث فيه عن أوضاع التعليم العام [الحكومي] عام 1893 ، وجاء فى مقدمته " أنَه منى نَزَلَت السَكينة بلدًا من بلاد المعمورة، وحلَت روح النظام والعدل فيها محل الخوف والاختلال . . . . . شعر أهالي ذلك البلد باحتياجهم للتعليم، وهمَ العلم بالحلول مكان الجهل . . . عند ذلك تكثر فى الأهلين الثقة بالمستقبل، ويقلُ همهم بالزمن الحاضر، فينفَغُونَ لتربية أولادهم، وتثقيفِ عقولهم".

واحتوى الكتاب على تقارير شاملة لأعداد المدارس وأنواعها ابتدائية وثانوية و"خصوصية" أى متخصصة ومنها مدرسة البنات ومدرسة الصنائع ومدرسة الزراعة، فضلاً عن المدارس العالية مثل

[18] القول النامر . . . فى التعليم العام!

الطب والمهندسخانة والحقوق. كما عرض الكتاب أعداد الطلاب فى كل مدرسة وتكلفة التلميذ سواء فى المدارس الخارجية أو المدارس الداخلية، مع الإشارة إلى قصور الموارد المالية للإنفاق على التعليم العام، والتي كانت تتمثل فى مصدرين أساسيين هما؛ "المصاريف المدرسيَة التي تدفعها التلامذة، ثم الإعانة التي تؤديها الحكومة أو يؤديها شخصٌ من أهل البِر، أو شركة، أو مجموعٌ من ذكرت".

وقال أرتين باشا كان كل ما أنفق على التعليم عام 1893 "118258 جنيهًا مصريًا فى جميع المدارس وكان عددها 55 مدرسة، 7800 تلميذ، مؤكداً" إنَ العُسر المالي لا يكونُ مَانعًا من نشر التعليم. . . وإذن فالصعوبة التي لا يُمكِن قهرها هي قِلَة المدرِسين، لا قِلَة النقود!

كما يؤكد الكتاب أن المدرِسين ذوى الكفاءة هم عماد التعليم وأن شروط المدرس أن يَكُونَ مُتعلِمًا، قد درس بغرض تعليم الآخرين ما تعلَمه، وأن يكونَ تعلَمَ العلومَ والآدابَ أو ما شاكلها من الفنونِ الصَالحة للتلقين، على حسب أحسن الطرق العقليَة، وأيسرها، وأقربها منالًا، حتى يتأتى له نقلها بكفاءة إلى تلاميذه، وأن يكونَ وعى طريق التدبُر والفكر، حتى يسهُل عليه التنويع فى طُرُق التعليم، والتقريب فيها، مع مُراعاة مُقتضَى المقام، وقوةَ حافظة التلامذة، والبر وجرامات التي يتعيَنَ عليه تعليمُ مَا جاءَها، ثم عرض لتأسيس مدارس المعلمين بغرض سد الحاجة إلى المعلمين الأكفاء ومنها "دار العلوم".

وقد أكد أنه يُشترط للتعليم فى إحدى المدارس الثانويَة والعالية "أن يكون المدرس قد أتمَ الدراسة فى إحدى المدارس المُشتملة على درجات التعليم المُختلفة، وأن يكونَ قادرًا على تأدية الامتحان فى المواد التي يُطلَب الامتحان فيها بفرنسا؛ لإعطاء لقب الليسانس لكفاءة التدريس فى المدارس الثانوية، ولقب أجرجيه مدرس فى مدارس الحقوق العليا ومدارس الطب وغيرها".

وقد عرض الكتاب بكل شفافية لأمور إعداد المناهج وفلسفة الاهتمام باللغة العربية فى ذات الوقت الذى يتم فيه تعليم اللغات الأجنبية على مراحل مخططة تتفق ومستوى إدراك التلاميذ مضيفاً أن تدريس

لغتين أجنبيتين لا يُخشى منه على الاهتمام باللغة العربية أيضاً، وأنَ تعليم إحدى اللغات الأوروبيَة يؤدى إلى تقدُم المعارف والعلوم عمومًا، وانتظامِ الإدارةِ خُصُوصًا .

وأشار الكتاب إلى " القانون الداخلي للمدارس" الصادر من نظارة المعارف العمومية عام 1891 والواجب تنفيذه فى جميع المدارس ويشتمل على مائة وستة عشر بنداً ينظم أمور نظار المدارس، المدرسين، الضباط المسؤولين عن الضبط والربط وحفظ النظام بالمدرسة، التلامذة، العقوبات التأديبية وما يتعلق بالضبط والربط، قبول التلامذة بالمدارس، والامتحانات التي تحصل فى أثناء السنة والامتحانات العمومية التي تحصل فى آخرها، وأنه يجب على كل مدرس فى كل فرقة أن يقدم فى نهاية كل ثلاثة شهور، كشفاً يعطى فيه لكل تلميذ ثلاث درجات، إحداها تختص بالتعليم، والثانية بالأخلاق، والثالثة بالدقة والمواظبة، ثم أحكام عمومية.

وقال أرتين باشا "ولستُ أَخشَى اليومَ أن أُجاهِرَ بأنَ مدارسنا أَصبَحَت تُضَارِعُ أحسن المدارس الأجنبيَة بمصر، من حيثُ مُعِدَاتُها، وطرق التهذيب والتعليم بها، بل يسوغُ لي أن أقولَ: إنَ بعض مدارسنا الابتدائية والثانوية كالمدرسة التوفيقيَة، والناصريَة، والمدرسة الخديويَة، يصحُ أن تُعدُ بين نَظَائِرِها بأيِ مملكةٍ من ممالك أوروبا" . . ودليل صدق المؤلف أن تلك المدارس أنتجت عقول مصر العظيمة، والجدير الآن هو البحث فى أسباب تردى التعليم ليكون التطوير المستهدف ناجعاً وفاعلاً .

يعقوب أرتين باشا

2. ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي[19]

علي السلمي

2018-08-16

يعيش المصريون هذه الأيام مشكلة تتجدد كل عام حين محاولة إيجاد أماكن لأبنائهم وبناتهم فى الجامعات الحكومية يعجز العديد من الحاصلين على مجموع عال فى الثانوية العامة قد يزيد على 96% عن تحقيق رغباتهم فى الالتحاق بالكليات التي يرغبونها ويضطرون لقبول الدراسة فى تخصصات مختلفة لا يرغبونها !

ومثال على تلك المشكلة (المأساة) أم فاضلة سألتني أى التخصصات أفضل لابنتها الحاصلة على مجموع 96% ورشحها مكتب التنسيق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بينما كانت الابنة ترغب فى دراسة الطب ! وزادت مشكلة الأم الفاضلة حين علمت أن تكلفة الدراسة فى تلك الكلية فى البرنامج "المتميز" الذى يُدرس باللغة الإنجليزية تصل إلى 27 ألف جنيه سنوياً، فى حين تبلغ رسوم الدراسة فى ذات الكلية فى نفس الجامعة الحكومية سبعمائة وخمسين جنيها فقط! ! ! !

وتزيد المشكلة بسبب ارتفاع مصروفات الدراسة فى الجامعات الخاصة التي لا تقل من سنين ألف جنيه سنوياً فى المتوسط لكليات ما يسمى "القمة" وتقل عن ذلك بنسب مختلفة لغيرها من التخصصات، واستحالة تحمل هذه التكاليف على الكثير من أبناء المصريين مهما كان تفوقهم أو قدراتهم العلمية والفكرية، فى حين يتمكن أصحاب القدرات المالية الأعلى من الولوج إلى تلك الكليات على الرغم من ضعف قدراتهم على الدراسة فى مثل تلك التخصصات !

[19] ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي

ودعاني هذا التساؤل من هذه الأم ومثلها آلاف، إلى إعادة قراءة تقرير البنك الدولي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذى كان وزير التعليم العالي فى مصر قد طلب إعداده فى عام 2008 وصدر عام 2010 بعنوان "مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي فى مصر" وجاء به "إن نظام التعليم العالي المصري لا يخدم جيدا الاحتياجات الراهنة، وإن لم تحدث إصلاح واسع النطاق فسوف تحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي فى مصر. ويظل نظام التعليم العالي فى حاجة إلى إعادة بناء فى هذا السياق. ولا يزال إنتاجه موجها إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلى منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان" !

وأوضح التقرير الدولي أهم نقاط الضعف فى سياسات التعليم العالي المصري تكمن فى قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها ، رداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، اختلالات التوازن فى مخرجات التي تبين مقارنة باحتياجات سوق العمل.

وجاء فى التقرير الدولي مقترحات رئيسة بشأن التحسينات المطلوبة فى سياسات التعليم العالي لتحسين الاتساق فيما بينها ، منها العمل على الحد من الجمود الهيكلي فى نظام التعليم العالي، تحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطني، توسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب وتوفير المعلومات لتوجيه الطلاب فى اختيار مجالات الدراسة المحققة لرغباتهم والمتوافقة مع قدراتهم.

وكان التقرير الدولي صريحاً فى ضرورة التركيز على "إيلاء المزيد من العناية للإصلاح الهيكلي بتغيير الثقافة المؤسسية وزيادة قدرة النظام على المساهمة فى تحقيق الأهداف القومية. كما يتطلب أيضا الإصلاح الناجح للتعليم العالي التحسين المستمر لجودة وفاعلية الدراسة الابتدائية والثانوية".

وهنا أشار التقرير إلى صلب المشكلة وهو الانفصال بين محاولات إصلاح التعليم العالي ومحاولات تطوير التعليم قبل الجامعي، ومن هنا يكون ما أشرنا إليه فى مقال سابق من ضرورة دمج وزارة التربية

والتعليم ووزارة التعليم العالي فى وزارة واحدة بمسمى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير التعليم تضعها "الهيئة الوطنية للتعليم" وهى كيان مستقل يصدر بإنشائها قانون خاص.

ويؤكد حتمية ذلك الإدماج بين الوزارتين المسؤولتين عن تعليم أبناء المصريين ما صرح به وزير التعليم العالي مؤخراً من "أن الحاصلين على أكثر من 95%، فى علمي علوم، يمثلون ما يقرب من 23% من الناجحين، وهذا الرقم كبير، وأن التحليل الأولى لتلك النتائج يؤكد أن هناك أشياء غير منطقية، معقبًا: " فيه حاجة مش منطقية فى عملية التقييم والقياس، فى الثانوية العامة، وأكيد أنها ليست منضبطة لأن الطلاب اعتمدوا على الحفظ والتلقين والدروس الخصوصية والملزمات، ومش دا اللي إحنا عاوزينه، ولابد من منطق لقياس المهارات بين الطلاب" وأن "15% من الطلاب اللي جابوا 98% و99% واللي يدخلوا كليات الطب والصيدلة والكليات التي يطلق عليها كليات القمة لا يتفوقون فى أول سنة جامعية لهم، وليس بالضرورة أن المجموع الكبير دليل على تفوق الطلاب عندما يلتحقون فى تخصص معين، مؤكدًا أن النظام التعليمي الجديد للثانوية العامة سيعالج الكثير من المشاكل الموجودة، وسيعتمد على قياس المهارات المختلفة للطلاب!".

وأختم بأن أهم أسباب نجاح دول مثل ماليزيا وسنغافورة فى الوصول إلى أعلى المراتب العالمية فى تطوير وجودة التعليم كان إدماج تطوير التعليم كمحور أساسي فى استراتيجية وطنية شاملة، وإحداث التكامل المؤسسي بين الكيانات المسؤولة عن التعليم، والأهم تطوير نظم القبول فى مؤسسات التعليم بما تحقق أعلى درجة من التوافق مع رغبات وقدرات الطلاب من ناحية ومع الاحتياجات فى أسواق العمل الوطنية والخارجية من ناحية أخرى. فهل نستطيع مجاراة تلك الدول خاصة أن دولاً شقيقة قد فعلتها؟

PDF

-تقرير-البنك-الدولي-عن
التعليم-العالي-في-مصر

لقراءة وتحميل التقرير اضغط علامة PDF

3. استراتيجيات تطوير التعليم . بين الرؤى والتفعيل![20]

علي السلمي

2018-08-02

عبر سنوات طويلة، كانت فكرة إعداد خطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي تسطع أحيانا مع قدوم كل وزير جديد للتربية والتعليم، ثم تخفت إلى حد العدم مع طول العهد بذلك الوزير حتى تخرج من الوزارة . ثم تتكرر القصة مع الوزراء الجدد الذى اعتاد كل منهم عقد مؤتمر لعرض مبادئ خطته وأهدافها، كما يقوم هو وأركان وزارته بزيارات متعددة لبلاد تقدمت فى مجال التعليم بحثاً عن أسباب ذلك التقدم وواعداً بالاستفادة من تجارب الآخرين، ولا بأس من الاتصال بالمؤسسات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي وهيئات المعونة الأجنبية طلباً لتمويل خطة التطوير المصرية وتدريب المعلمين وغيرهم حتى يكون نظام التعليم المطور كاملاً شاملاً وتتحقق أهدافه الاستراتيجية وبرامجه الرئيسة والفرعية!

وقد تعددت تلك المحاولات قبل ثورة 25 يناير مثل ما أنتجه الوزراء د . أحمد فتحي سرور ود . حسين كامل بهاء الدين وغيرهما، كان مصيرها جميعاً النسيان! إلى أن جاء د . محمود أبو النصر وزيراً للتربية والتعليم الذى أعلن فى 17 ديسمبر 2013 أنه سيتم عرض الخطة الاستراتيجية للتعليم على الرئيس عدلي منصور للاطلاع عليها واعتمادها والبدء فى تنفيذها من يناير 2014 حتى عام 2022، وأكد أن الوزارة انتهت من وضع المحاور المبدئية للخطة الاستراتيجية، كما تم عرضها على الخبراء التربويين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والطلاب لمعرفة آرائهم حول مقترح الخطة، كما عُرض المقترح المبدئي للخطة على جميع الجهات

[20] استراتيجيات تطوير التعليم . بين الرؤى والتفعيل!

المستفيدة من الخدمة التعليمية عبر " الفيديو كونفراس"، بحضور مديري المديريات التعليمية وممثلين عن المعلمين والطلاب والإداريين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والخبراء التربويين وممثلي المجتمع المدني.

وتم إعلان خطة د. أبو النصر وحملت عناوين "الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014- 2030"، "التعليم المشروع القومي لمصر"، "معاً نستطيع"، "تقديم تعليم جيد لكل طفل".

وجاء في تقديم د. أبو النصر للخطة "... توفير موارد بشرية مثامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. كما تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية". ولتحقيق ما سبق تم تبني ثلاث سياسات:

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفني، مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
- تكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز.
- تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

وفي 17 أغسطس التقى الرئيس السيسي بالدكتور أبو النصر في اجتماع مطول تم خلاله استعراض الاستراتيجية (2014 - 2030) ومرحلتها التأسيسية (2014 - 2017)، كما تم الوقوف على مدى التقدم الذي

تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التنفيذية للنهوض بكافة عناصر العملية التعليمية، والتي تشمل الطالب والمعلم والمناهج الدراسية والأبنية التعليمية.

ولكن تلك الخطة الاستراتيجية لم تصمد طويلًا، وتم تعيين من بعده وزيرين سبقا د. طارق شوقي لم يقدما أى إنجاز فى قضية تطوير التعليم! وكان الرئيس السيسي قد أطلق فى 24 فبراير 2016 استراتيجية التنمية المستدامة - 30/20 واشتملت على محور للتعليم والتدريب تضمن التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي ورؤية تستهدف حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفى إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن.

وفى 30 إبريل 2018 صرح د. طارق شوقي، بأن الاستراتيجية الموضوعة لتطوير التعليم التي سيبدأ تطبيقها فى سبتمبر 2018، ستتم وفقًا للدستور، مشيرًا إلى أنها تتفرع لـ4 محاور هي "تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام المرحلة الثانوية، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني".

مع كل التمنيات بنجاح تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وتخطى كل المعوقات والتحديات التي عوّقت تنفيذ الخطط والاستراتيجيات السابقة، ولكن لي ثلاثة أسئلة:

الأول لماذا لا يوجد على موقع وزارة التربية والتعليم أى معلومات عن تلك الاستراتيجية وبرامجها وخطتها التنفيذية؟

والثاني؛ هل يتفق قول الدكتور طارق شوقي خلال الجلسة الثانية عن استراتيجية تطوير التعليم فى مؤتمر الشباب: إن الوزارة قامت بشراء كتاب "الأضواء" لجميع المراحل التعليمية بالإضافة الى كتاب "سلاح التلميذ" من الابتدائية إلى الثانوية العامة للطلبة مجاناً؟

والثالث؛ هل يتفق استمرار استخدام الكتب الورقية الخارجية مع التحول إلى مناهج إلكترونية واستخدام التابلت وتشجيع الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري؟!

4. جودة التعليم فى مص . . واجب وطني ![21]

علي السلمي

2018-05-31

"الجودة" مفهوم إنساني يعبر عن الرغبة فى تحقيق نتائج مرغوبة توفر نفعاً لأصحاب المصلحة، يقوم على تحقيقها نفر من المختصين، يدبرون الموارد والإمكانيات اللازمة، ويحددون الأعمال الواجبة، ويضعون الخطط والبرامج، ويقودون القائمين بالتنفيذ، ويراقبون سير الأداء للتأكد من تحقق النتائج المرجوة، وهم فى ذلك كله يأخذون فى الاعتبار الظروف المحيطة بهم، يلتمسون الفرص ويتجنبون المخاطر ويستعدون لاحتمالات المستقبل.

فى نفس الوقت يصبح من المقومات الضرورية لتحقيق الجودة، حسن استثمار وتوظيف الموارد المتاحة، الإعداد والتخطيط للتعامل مع المتغيرات، التفكير الابتكاري والإبداع والتطوير، القيادة الفعالة والتوجيه الإيجابي للقائمين بالأداء، المحاسبة سلباً وإيجاباً بحسب النتائج ومستوى الأداء، حسن التوقيت واستثمار الوقت فيما يفيد وتجنب تبديده فيما لا يفيد، والأهم المصارحة والشفافية فى التعامل وعدم محاولة إخفاء العيوب أو التقصير بدلاً من البحث الإيجابي عن مصادر الخلل والعمل على إزالة أسبابها .

ومع تطور التقنيات التعليمية أصبحت جودة التعليم أمراً ممكناً لا تُستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية، التي كانت تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافي.

من أجل ذلك تتجه الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة وحتى المدارس فى معظم دول العالم إلى تطوير نظمها وإجراءاتها وتحسين مستوى برامجها وتقنياتها من أجل تقديم خدمات تعليمية متميزة تحقق للخريجين فرصاً أفضل فى سوق العمل، وذلك بأن تكون البرامج والمناهج والمواد التعليمية وتقنيات

---

[21] جودة التعليم فى مص . . واجب وطني!

التعليم وأساليب التقويم وقياس الأداء الطلابي ومستويات أعضاء هيئات التدريس وقدراتهم ونتائج ما يقومون به من بحوث متطابقة مع المواصفات التعليمية المتعارف عليها من ناحية، ومتوافقة مع احتياجات المستفيدين وأصحاب المصلحة ومحققة لرغباتهم وتطلعاتهم من ناحية أخرى. ولا يُتصور أن تتحقق جودة التعليم بالمعنى الشامل المشار إليه بمجرد التمني أو رفع الشعارات، ولكن تحتاج الأمر إلى بناء نظام متكامل لتخطيط مستويات الجودة ومجالاتها، وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات وضمان تحقيق أهدافها. إن النجاح فى تطبيق فكر الجودة لا يتحقق إلا إذا نجحت الإدارة التعليمية، على كل المستويات، أولاً فى تكوين فلسفة إدارية شاملة تقوم على قبول مبدأ التغيير والتعامل بإيجابية مع الواقع المحلى والخارجي، وعدم الانكفاء على الذات داخل الجامعة أو المؤسسة التعليمية وفهم حركة العولمة وانفتاح الفرص أمام المواطنين من دول العالم المختلفة للحصول على معلومات وخدمات من أى مكان فى العالم. كما يقتضى فكر جودة التعليم التخلي عن الاعتقاد بأن الجامعات والمدارس الحكومية هي المصدر الوحيد لتقديم الخدمات التعليمية للمواطنين، وضرورة استيعاب ضغوط المنافسة وسعى مؤسسات خارجية للاستثمار فى منظومة التعليم المصرية كما هو حاصل الآن من احتواء شركات من الإمارات لجامعات ومدارس مصرية خاصة وفق برامج استثمارية معلنة.

ويعنى توجه الجامعات المصرية إلى تطبيق مفاهيم وتقنيات إدارة الجودة الشاملة أن الإدارة التعليمية باتت تتفهم ضرورة وجود استراتيجية تعليمية واضحة للالتزام بالمعايير الأكاديمية السليمة فى كافة مجالات العمل التعليمي، وسياسات متطورة تحكم تصرفات الإدارة التعليمية فى كافة المستويات، وتفعيل نظم وأساليب مدروسة لتنمية الموارد التعليمية وتحسين تقنيات التعليم وتطوير المناهج، والقدرة على الاختيار الدقيق للطلاب وأعضاء هيئات التدريس وكافة عناصر العمليات التعليمية وفق المعايير الأكاديمية المعتبرة، ثم تفعيل نظم للمتابعة وتقويم الأداء والرقابة على مستويات الجودة فى كافة مرافق

وفعاليات المنظمات التعليمية، والسلطة الكافية للتدخل لتصحيح الانحرافات ومنع تكرارها، وأخيراً توفر المعايير الصحيحة والمتعارف عليها عالمياً في اتخاذ القرارات في المنظمات التعليمية حتى حصولها على الاعتماد Accreditation . ولا يكتمل الحديث عن جودة التعليم في مصر من دون مناقشة دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وذلك في مقال الأسبوع القادم إن شاء الله.

https://youtu.be/xUcJsifH0D4?si=eMxQyXEF2ZHnHsv0

https://youtube.com/shorts/-vMoe1hKYTc?si=pKTnFzmrIh8kEf0X

5. حديث عن هيئة ضمان جودة التعليم[22]

علي السلمي

2018-06-07

منذ إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد صادفها مشكلات منها تباعد قانون إنشائها رقم 82 لسنة 2006 عن قوانين تنظيم الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة والأهلية.

وفي إطار الرغبة في تطوير منظومة التعليم الوطنية طالب الكثيرون بإدماج قانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في قانون جديد للتعليم يطبق على كل مؤسسات التعليم الجامعي والعالي العاملة في مصر. وقد تعددت محاولات إصدار مثل ذلك القانون كان آخرها في العام 2016 حين شُكلت لجنة لصياغة مشروع قانون للتعليم العالي برئاسة أ.د. عباس محمد منصور رئيس جامعة جنوب الوادي في ذلك الوقت.

ورغم أن ذلك القانون لم يصدر، فقد تميز مشروعه بتخصيص الباب الثامن لموضوع "ضمان الجودة وتقييم الأداء في مؤسسات التعليم العالي" نص في مادته الأولى على أن تخضع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي يسري عليها ذلك المشروع لنظام ضمان جودة التعليم والاعتماد وفقاً للقانون المنظم لذلك. وقد اشتمل مشروع القانون على أهداف نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ونص أن يتم تحديد موازناتها بناء على التقارير الدورية لتقييم الأداء والجودة، وأن تشارك الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد المجالس العليا للمؤسسات التعليمية في الاعتراف بالكليات والبرامج الجديدة، وأن تلتزم كل جامعة أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بوضع استراتيجية متكاملة لها وللوحدات التابعة لها

[22] حديث عن هيئة ضمان جودة التعليم

لضمان الجودة والاعتماد وتقييم الأداء يتم تحديثها كل خمس سنوات وذلك في إطار القوانين والتشريعات التي تنظم ضمان الجودة .

وحيث لم يصدر أي تشريع لتحديث قوانين تنظيم مؤسسات التعليم العالي. حتى الآن. نرى أن يتم تطوير القانون الحالي للهيئة رقم 82 لسنة 2006 ، وذلك بتعديل تبعية الهيئة لتصبح لمجلس النواب بدلاً من تبعيتها لرئيس مجلس الوزراء تأكيداً لاستقلالها وعدم خضوعها لتأثير السلطة التنفيذية.

كذلك تجب النص على عدم استعانة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأعضاء هيئات التدريس وأعضاء الهيئات الأكاديمية العاملين في الجامعات والمعاهد العليا. ولو بطريق الندب أو الإعارة. في أعمال فحص طلبات الاعتماد وإجراء المراجعات المنصوص عليها من أجل التحقق من استكمال معايير الجودة والتأهل للحصول على الاعتماد، وذلك ضماناً للشفافية ومنع تضارب المصالح ودرءاً لشبهات الفساد، مع النص على ضرورة أن يكون المراجعين من الهيئة . أو من خارجها . ينتمون إلى ذات التخصصات العلمية في الجهات المتقدمة بطلب الاعتماد ."

كما تجب تأكيد خضوع كافة المؤسسات التعليمية غير المصرية العاملة في مصر لقانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد حتى يتم الترخيص لها بمزاولة أنشطتها التعليمية، كما تجب إضافة نص " أنه في جميع الأحوال، تكون عمليات قبول الطلاب وإجراءاتها ونتائجها تحت إشراف ورقابة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتؤخذ ممارسات كل جامعة ومدى التزامها بشروط القبول المعلنة في الاعتبار حين فحص طلبات الاعتماد أو حين تجديده" .

ذلك إذا أردنا تحسين مستوى وكفاءة وفاعلية منظومة التعليم الوطنية والتقدم للحصول على مركز معقول وفقاً للمعايير العالمية.

https://youtu.be/pPctK7derRg?si=LSZR05ui7pCALA_G

_https://youtu.be/IpyJYI7IYic?si=gmqNnZzLebjINnQ

من نصدق. . . .رئيسة هيئة ضمان الجودة السابقة . . . أم نائبة مجلس النواب؟؟؟؟

تطوير التعليم سبيل التقدم![23]

علي السلمي

2018-05-17

نُشر خبر عن اجتماع الرئيس مع رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم لمناقشة استراتيجية تطوير منظومة التعليم، وأن الوزير قد عرض خطة الوزارة موضحًا التحديات التي تواجه عملية تطوير وتحسين جودة التعليم، وأن الخطة تسعى إلى بناء الإنسان المصري منذ النشأة والطفولة، بالإضافة إلى الارتقاء بالأجيال الحالية لتنمية مهاراتهم وقدراتهم على التعلم المستمر. كذلك الارتقاء بمستوى المعلمين، وتوفير مراجع علمية في شتى المجالات للطلاب من خلال بنك المعرفة، مع تهيئة البنية التحتية اللازمة لتطوير عملية التعليم، بالتعاون مع عدد من الدول المتقدمة في هذا المجال والمؤسسات الدولية والشركات العالمية المتخصصة. كل ذلك مهم ومطلوب لتطوير وليس فقط تطوير منظومة التعليم الوطنية والعودة بمصر إلى التصنيفات العالمية لنظم التعليم وجودته!

ولكن لي ملاحظات أرجو أن تكون محل اعتبار لدى إعداد الاستراتيجية الجديدة للتعليم، وقبل الشروع في تنفيذها:

1. لا تزال المعلومات المتاحة عن الاستراتيجية شحيحة بالنسبة لغير المسؤولين، ولم تتح ملامحها وعناصرها وآليات تنفيذها بعد لعلم كافة أصحاب المصلحة Stakeholders.

2. المفهوم من الخبر المنشور أن الاستراتيجية الجديدة تقتصر على مراحل التعليم قبل الجامعي بدليل عدم حضور وزير التعليم العالي في الاجتماع مع رئيس الجمهورية.

فما هي آليات تحقيق الترابط بين منظومة التعليم ما قبل الجامعي ومنظومة التعليم الجامعي؟

---

[23] تطوير التعليم سبيل التقدم!

وإلى أى مدى تتبنى الاستراتيجية الجديدة فكرة «الهيئة الوطنية للتعليم» التي طرحناها فى مقال الأسبوع الماضي، وما يستتبع القبول بها من توحيد المجالس العليا للجامعات والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي فى مجلس واحد بمسمى «المجلس الأعلى للتعليم» يتبع «الهيئة الوطنية للتعليم، خاصة مع تأكيد دكتور طارق شوقي فى حديثه له أن تطبيق استراتيجية التعليم الجديدة ليس مرتبطا بوجود وزير معين، وأن تلك الخطة ليست خطة وزير أو حكومة معينة.

3. لم يتضح بعد ما إذا كانت الاستراتيجية الجديدة تشمل التعليم الفني أم لا! وأهمية تطوير التعليم الفني لا تغيب عن أذهان المسؤولين، وتحتاج إلى جهود أكبر وموارد بشرية ومادية وتقنية أكثر بمراحل.

4. وثمة تساؤل عن مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة: ألا يزال التصور هو اعتماد تقديم الخدمات التعليمية المطورة على المدارس الحكومية بكل مشكلاتها! أم أن الاستراتيجية الجديدة تتضمن تطوير المدارس الحكومية شكلا وموضوعاً وابتكار نمط مؤسسي جديد تخرج نماذج من دائرة وزارة التربية والتعليم ليقدم الخدمات التعليمية الراقية والمتميزة بشكل وكفاءة وجودة تضاهى ما يوجد فى المدارس الخاصة والدولية المتفوقة!

5. ما هو التصور لآليات الرقابة والإشراف على المدارس الجديدة؟ وما هي ضمانات التخلص من شبكات الفساد السائدة فى أجهزة الدولة؟

6. وثمة تساؤل آخر: إلى أى مدى ستهتم الاستراتيجية الجديدة للتعليم بتفعيل برنامج مشاركة القطاع الخاص وفق قانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، والذى تتولى وحدة المركزية للمشاركة، فى وزارة المالية تنفيذه!

7. ويثير اهتمام الدولة بقضية تطوير التعليم تساؤلاً مهما حول مصير قانون التعليم الموحد، الذى ينص على خضوع كل المؤسسات التعليمية فى مصر، سواء كانت حكومية أو خاصة أو تعاونية، لكل

أحكام ونصوص القانون دون تميز، ما تجعل كل المؤسسات التعليمية فى مصر متساوية فى الموقف القانوني، ذلك القانون الذى قيل إنه سيعرض على مجلس النواب قبل انتهاء دور انعقاده الحالي فى يونيو القادم!

8. ثم ما الآليات التي تتضمنها الاستراتيجية الجديدة لتفعيل دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى ضوء استهداف المعايير العالمية للتعليم فى مصر!

9. وأخيراً هناك تساؤل مهم عما تتضمنه الاستراتيجية الجديدة للتعليم بشأن تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية؟

https://youtu.be/8UgELDT2avs?si=oGnBOUUDoNAqNQki

https://youtu.be/wpQmJHuTFuE?si=xRnH9663hGS1sdHQ

6. وزارة التعليم والتنمية المعرفية[24]

علي السلمي

2018-05-10

تسود حالة من الغضب بين أولياء أمور الطلاب في المدارس الحكومية الذين صدمهم قرار وزير التعليم بتعريب المناهج ومطالبته من يريد تعليم أبنائه بلغة أجنبية بأن يبعثهم للتعلم في دولة تلك اللغة.

ويثير قرار الوزير مجموعة من القضايا؛ منها أنه لم يطرح كمنص في خطة شاملة لتطوير التعليم، وأنه لم يعرض في حوار مجتمعي حقيقي و"جاد". وإن ذلك القرار على حد علمي. لم يناقش في لجنة التعليم بمجلس النواب!

والمفهوم العلمي أن تطوير واستمرار فاعلية المنظومة التعليمية يتطلب توفير مقومات رئيسة من استراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم.

كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فاعلية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية. ويكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

[24] وزارة التعليم والتنمية المعرفية

ولكن تظل الحقيقة الأساسية أن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم فى المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ إن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية فى نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة فى نظم التعليم العالمية.

وتتحدد الرؤية العلمية لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها. مثل تعريب المناهج أو إعلان نظام جديد للثانوية العامة. وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق أهداف التطوير!

إن قضايا تطوير التعليم فى جميع مراحله لا يمكن ولا يجب أن تترك لقرارات يصدرها الوزراء المختلفون حسب توجهات كل منهم وانحيازه المهني وخبراته الشخصية. ولقد أثرنا فى مناسبات وكتابات متعددة حتمية إنشاء " الهيئة الوطنية للتعليم" وتصدر بقانون خاص وهى مستقلة عن الوزارات المسؤولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية فى نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة فى التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلون للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص تلك الهيئة بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسة التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع فى توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.

كذلك تختص بتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقني]، على

أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم تجرى إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية تجب ألا يمسها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى مجلس النواب والحصول على موافقته، حيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الاجتهادات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

ويقتضى التطوير المستهدف للمنظومة الوطنية للتعليم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة لتكون "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق رؤى " الهيئة الوطنية للتعليم" وتفعيل قوانين وإجراءات التطوير من دون أن يكون لها حق التعديل أو التبديل من دون الرجوع للهيئة والمجلس النواب.

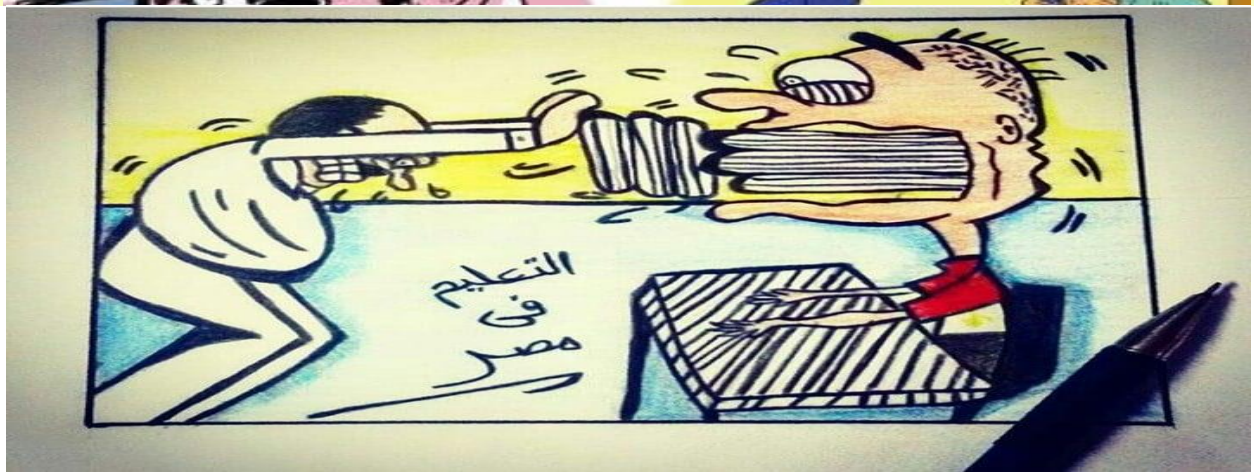

المقال الثامن

إعادة بناء الوطن[25]

أ.د. علي السلمي

انتهت المرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب، ثم ستجرى انتخابات المرحلة الثانية، ويفوز مرشحون وتخسر آخرون، وفي غضون شهرين على الأكثر سوف يتشكل مجلس النواب الأول لمصر بعد ثورتين، إذ لا يعتبر مجلسي الشعب والشورى الذين انتخبا في 2011 و2012 في عداد المجالس التشريعية الوطنية ولم تكن لهما أي مساهمة سوى تأكيد استيلاء الجماعة الإرهابية على السلطة التشريعية لخدمة أهداف الجماعة وحلفائها من تيارات التضليل والمتاجرة بالدين!

وسوف يلي تشكيل مجلس النواب أن تتقدم الحكومة بتشكيلها وبرنامجها إلى المجلس لمحاولة الفوز بثقته، ومن ثم تصبح مؤهلة لممارسة اختصاصاتها التي نص عليها الدستور باعتبارها هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة التي يرأسها رئيس الجمهورية والذي هو في ذات الوقت رئيس السلطة التنفيذية.

وبانتخاب مجلس النواب يكون قد اكتمل عقد خارطة المستقبل التي أعلنها القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو 2013، يوم استجابت القوات المسلحة لمطالب أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون مصري بعزل محمد مرسي وإنهاء حكم الجماعة الإرهابية. وبعدها تمت كتابة دستور جديد لمصر، وانتخب المشير السيسي بأغلبية ساحقة غير مسبوقة وتم تنصيبه رئيساً لمصر في الثامن من يوليو 2014!

---

[25] نشر بجريدة "الوطن" في 2015/10/28

ومع اكتمال الاستحقاق الثالث لخارطة المستقبل، لا يجب أن تغلق الملفات ويعتقد المسئولين في الدولة. وعن الدولة. أنهم أنهوا المطلوب، ومن ثم تعود الحياة على ذات الوتيرة وبذات المشكلات والتحديات. بل يبقى الاستحقاق الرابع والأهم والأخطر، ذلك هو إعادة بناء الوطن على مبادئ الدستور وأسس الديموقراطية وسيادة القانون والمواطنة، من أجل تحقيق رفاهية الشعب بالتنمية الوطنية الشاملة، ورفع مستويات جودة الحياة للمصريين جميعاً، والالتزام بالعدالة الاجتماعية.

إن مصر في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم. ومن المهم أن تبنى عملية إعادة بناء الوطن على أساس تصميم استراتيجية جريئة بالمشاركة بين الحكومة ومجلس النواب وأن تكون هذه الاستراتيجية المحور الأساس لبرنامج الحكومة الذي ستتقدم به للمجلس لنيل ثقته.

وسيكون مطلوباً مشاركة فعالة وإيجابية في تصميم تلك الاستراتيجية وتنفيذها من كافة مؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والمواطنين جميعاً.

وتهدف عملية إعادة بناء الوطن إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر. من جانب آخر سوف يكون مطلباً رئيساً في السعي لإعادة بناء الوطن تفعيل

قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته، وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن إعادة بناء الوطن تستهدف إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، كما يجب التنفيذ الصارم لمواد الحريات والحقوق التي جاء بها الدستور الجديد وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكذلك تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ومن أجل تحقيق تلك الاستراتيجية الوطنية لإعادة بناء الوطن يجب أن تعتمد الدولة على مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي ومنهجية الإدارة العلمية التي تعتمد في الأساس على البحث الموضوعي والتحليل العلمي للأوضاع القائمة وتحديد مصادر القوة والضعف في المجتمع، والتقييم الموضوعي لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية، والمصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التغيير الديمقراطي الشامل.

كما سيكون مطلوباً تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة، وإعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في

الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.

ومن المطالب الرئيسة في إعادة بناء الوطن تغيير الهياكل والنظم والآليات والمؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية، وتحديث تقنيات التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية، والتحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية المتاحة وزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة، وتحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.

لقد وُصفت مصر في مراحل سابقة بأنها "دولة فاشلة" أيام حكم الجماعة الإرهابية بسبب الفشل الذريع لذلك الحكم الفاشي في تحقيق أي إنجاز له معنى، واليوم وقد تخلص الشعب من الجماعة الإرهابية، واستكمل الشعب المصري بناء مؤسساته، يجب العمل على إخراج مصر من دائرة الدول الفاشلة كشرط محوري لإعادة بناء الوطن والتقدم في مسيرة الدول الناهضة وصولاً إلى المستوى العالمي التي هي جديرة به.

نستكمل اليوم عرض بعضاً من تطلعات المصريين مع مطلع العام الثاني للرئيس السيسي في رئاسة الجمهورية والذي يأملون أن يكون العام الجديد أفضل من سابقه وفاتحة لسنوات من التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية والبدء بتحول ديمقراطي حقيقي.

إن ما يتطلع إليه المصريون هو بالأساس التخلص من المشكلات والتحديات التي صنعتها أنظمة الحكم السابقة. وهو أمر صعب المنال باعتبار تراكم المشكلات طوال سنوات التردي والاستبداد التي سادت

عصر مبارك، والجهالة والظلامية وإقصاء من هم من غير الأهل والعشيرة التي كانت سمات حكم الجماعة الإرهابية. وبالقطع فإن الرئيس السيسي ليس مسئولاً عن صنع تلك المشكلات والمصاعب، ولكنه بالقطع المسئول الأول عن ضرورة التصدي لها والعمل على إنقاذ الوطن منها ومن آثارها السلبية. وكذلك لا يمكن أن تسأل حكومات ما بعد 30 يونيو 2013 عن جرائم النظامين السابقين في حق الوطن والمواطنين، ولكنها بالتأكيد مسئولة عن استمرارها وعدم الكفاءة في التصدي لها بأساليب غير تقليدية لا تكتفي بإخفاء مظاهر المشكلات، ولكنها تستأصل أسباب المشكلات من جذورها وتمنع تجددها . وقد تكون بعض ممارسات تلك الحكومات تساعد في تثبيت أركان بعض سمات النظم السابقة ! ! !

إن ما يتمناه المصريون هو الخروج من نظامي مبارك ومرسي ،فثورة 25 يناير لم يتح لها تحقيق أهدافها بسبب توقف الشعب الثائر عن فعاليات الثورة بمجرد أن أعلن مبارك تخليه عن السلطة، ومسارعة الجماعة الإرهابية إلى ركوب موجة الثورة والعمل بدأب للاستيلاء على مفاصل الدولة بإثارة الفتن وتكريس الفوضى ومظاهر الانفلات الأمني والاعتصامات والمطالب الفئوية التي شغلت المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومات السابقة عن مخطط الإخوان وحلفاؤهم من السلفيين للتسلط على مجلسي الشعب والشورى وانفرادهم باللجنة التأسيسية للدستور إلى أن تمكنوا من الوصول إلى قص الاتحادية ! ! ! .

وبذات المنطق فشلت الحكومات التي شكلت بعد الخلاص من حكم الإخوان الإرهابيين في تخليص الوطن من نظام حكم تكلس وعلاه الصدأ وانتشر به الفساد، وجهاز إداري ومؤسسات تكرست فيها البيروقراطية وترهلت تنظيماتها وأصبحت مضرب الأمثال في الفشل العام.

إن ما يتطلع إليه المصريون هو الخلاص من نظام حكم أُسقط رئيساه ولكن بقيت مؤسساته وسياساته وتوجهاته وقوانينه وإجراءاته يستخدمها ويعتمد عليها الرئيس السيسي وحكومته، وهو ما يهدد بالفشل كل ما يصبوا إليه الرئيس من تنمية وما تخطط له من مشرعات.

إن نظام حكم البلاد وإدارة شئونها لم يزل على حاله منذ 1952 مروراً بعصور عبد الناصر والسادات ثم مبارك وانتهاء بمرسي، وحتى بعد 30 يونيو 2013 وتنصيب رئيس منتخب جاء بعد إقرار الشعب لدستور جديد في يناير 2014 ! ! النظام كما هو بدءاً من طريقة تشكيل الوزارات وعدم وضوح معايير إنشاء الوزارات وإلغاءها ودمجها أو فكها، فيتم إنشاء وزارات لا تمارس الاختصاصات التي أُنشئت من أجلها وعندنا من هذا الصنف على الأقل وزارة العدالة الانتقالية ووزارة التطوير الحضري والعشوائيات، ووزارات لا ندري شيئاً عن أعمالها وإنجازاتها . إن كان ثمة إنجازات . مثل وزاراتي البيئة والبحث العلمي، ووزارات خارج السياق تغرد منفردة مثل الثقافة والعدل حتى وقت قريب. وقد أضيفت إلى التشكيل التقليدي وزارة دولة للسكان ووزارة دولة للتعليم الفني ! وتبشرنا الأنباء بقرب عودة وزارة كان قد تم الغاؤها في السبعينات وهي وزارة المصريين في الخارج ووزارة سيتم سلخها من وزارة الصناعة والتجارة وهي وزارة البرامج المتوسطة والصغيرة، ولا أحد يعلم لماذا تنشأ الوزارات أو متى ولماذا تلغى ! ! !

نفس الشيء يقال عن أسلوب ومعايير اختيار المحافظين وقيادات الإدارة المحلية ورؤساء المؤسسات والأجهزة الحكومية، فلا أحد يعلم متى ولماذا تجرى حركة للمحافظين على سبيل المثال، وما هي معايير تقييم أداء المسئولين في كافة المجالات، ولا تزال المركزية الطاغية هي السمة الأساس للإدارة المحلية وما تزال التنمية المحلية حلماً بعيد عن المصريين!

إن نظام الحكم البلاد وإدارة شئونها لم يزل على حاله من غياب الرؤى والخطط والبرامج المعلنة التي يشارك المواطنون في مناقشتها ومن ثم قبولها أو رفضها . ما زالت البرامج المسماة بالقومية أو الكبرى أو العملاقة تنزل على الناس فجأة من مؤسسة الرئاسة دون أن تتاح الفرص لتدارسها وتقييم جدواها وأولويتها بالمقارنة باحتياجات الوطن والمواطنين، ودون تقييم لاعتبارات التكلفة والعائد !

ما زالت نظم التعليم والبحث العلمي، ونظم العلاج والصحة، ونظم العمل في مختلف وزارات الدولة ووحدات الإدارة المحلية على ما هي عليه من روتين قاتل وفرص لا متناهية للفساد المالي والإداري مع تضخم أجهزة الرقابة ! ! !

أن كافة نظم الإدارة الحكومية التقليدية والمنتهية الصلاحية. تحكم التطور العلمي والتقنيات الجديدة، وتحكم تطلعات الناس وزيادة معارفهم. لا تزال هي القائمة منذ سنوات طوال وما تزال إدارة الرئيس السيسي تستخدمها بكل معوقاتها وسلبياتها . فأسلوب ومعايير إعداد الموازنة العامة للدولة كما هو منذ آخر تطوير بموجب القانون رقم 87 لسنة 2005 ! الذي نص على ضرورة تطبيق موازنة البرامج والأداء منذ تاريخ العمل به !

إن المصريين يطالبون الرئيس السيسي بالخروج من أسر نظم الحكم السابقة التي استمرت على مدى أكثر من ستين عاما ، والانطلاق إلى نظم للحكم تعتمد الأساليب العلمية في التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء . نظم تستند إلى معايير واضحة ومعلنة في اتخاذ القرارات، واختيار السياسات والمفاضلة بين البدائل .

والمصريون يطالبون بنظم حكم ديمقراطية تؤسس لدولة مدنية قوامها المواطنة والتعددية السياسية الحقة، وتكون السيادة فيها . تحسب الدستور . للشعب .

إننا نعيش عصر العلم والمعرفة والعولمة، فلا نستطيع التخلف عن الركب أكثر من هذا ! ! !

_https://youtu.be/dd8H-PbBcLw?si=o7ZT9V4EyEidE_q

https://youtu.be/DyAim92y2pc?si=aNH7w8vT9pZAZMJL

https://youtu.be/bE09iRLGrwY?si=NMw__qQGgtzLaa70

(تعقيب 2024)

1. إعادة البناء على نحو أفضل: دعم جهود مصر لتحقيق التعافي الشامل للجميع[26]

تسببت جائحة فيروس كورونا في ركود اقتصادي شديد في معظم بلدان العالم لدرجة أنها باتا يشكلان معاً أسوأ أزمة اقتصادية يمر بها العالم منذ الكساد الكبير في 1929-1933. وتظهر النتائج التي خلص إليها البنك الدولي مؤخراً أن تداعيات جائحة كورونا في عامي 2021/2020 من المحتمل أن تزيد عدد من يعيشون في فقر مدقع ما بين 110 ملايين و150 مليون شخص.

وقد ساعدت الإصلاحات التي نفذتها مصر في الاقتصاد الكلي في السنوات الاخيرة على استقرار وضع الاقتصاد، مما مكّن البلاد من مواجهة الجائحة بمستوى معقول من الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي خفف إلى حد ما من الصدمة التي أحدثتها أزمة كورونا . على الرغم من ذلك، كان لآثار الجائحة تداعيات على آفاق النمو في البلاد – مما أدى إلى إطالة أمد قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة منذ وقت طويل، إلا أنها أظهرت أيضاً ما يمكن لمصر فعله لتحقيق التعافي وإعادة البناء على نحو أفضل بطريقة تمكن البلاد من تحقيق كامل إمكاناتها .

لتحقيق هذه الغاية، ثمة حاجة إلى تبني نهج متعدد الأبعاد لوضع مصر على طريق التنمية الشاملة الخضراء، وحماية الفقراء، وتعزيز رأس المال البشري، والمساعدة في خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وتعزيز السياسات العامة والمؤسسات والاستثمارات.

وجاء الدعم الذي قدمه البنك الدولي على النحو التالي:

1. حماية المواطنين الفقراء وتعزيز رأس المال البشري .

---

[26] إعادة البناء على نحو أفضل: دعم جهود مصر لتحقيق التعافي الشامل للجميع

- منذ بدئه عام 2015، تمكن مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في مصر، بقيمة 400 مليون دولار، والتمويل الإضافي، بمبلغ 500 مليون دولار، من الوصول إلى ما يقرب من 3.4 مليون أسرة (نحو 12 مليون مواطن). وساعد الدعم المقدم لبرنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة على تعزيز رأس المال البشري في مصر، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم. وتمثل النساء ثلاثة أرباع المستفيدين من البرنامج، وتوجه 67% من مدفوعات البرنامج إلى الصعيد. وأضافت تلك العملية 411 ألف أسرة أثناء الجائحة، مما عزز قدرة برنامج "تكافل وكرامة" وكفاءته في الوصول إلى أكثر الأسر فقراً وضعفاً. ولتشجيع استقلال المستفيدين مالياً، ينفذ المشروع برامج تجريبية لنماذج الشمول الاقتصادي ونماذج التأهيل في ثماني محافظات في إطار برنامج "فرصة". وتوفر هذه البرامج التجريبية عمليات الربط اللازمة للحصول على الفرص الاقتصادية من خلال توفير أصول الإنتاج ونقل ملكيتها للمستحقين وتوفير فرص عمل بأجر والتدريب، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب.
- يهدف برنامج دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر، الذي بدأ عام 2020، بإجمالي 400 مليون دولار، إلى دعم الجهود المبذولة لضمان توافر رعاية صحية شاملة عادلة وعالية الجودة. وبالإضافة إلى وضع اللبنات الأساسية لنظام الرعاية الصحية الشامل عن طريق إنشاء أنظمة مالية وتشغيلية وتأمينية، ومن خلال دعم أربع هيئات جديدة معنية بهذا النظام، يدعم هذا المشروع بدء المرحلة الأولى من نظام الرعاية الصحية الشامل في محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وجنوب سيناء والأقصر وأسوان. ووفر المشروع حماية مالية مؤقتة للمواطنين الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء البلاد من تكاليف الخدمات الصحية الباهظة الناتجة عن فيروس كورونا.
- للمساعدة في إعداد الطلاب للحصول على وظائف في المستقبل، وإكسابهم المهارات الأكاديمية والحياتية اللازمة ليصبحوا مواطنين مؤثرين ومنتجين، بدأ مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر عام 2018 بغية دعم

الإصلاحات التي تنفذها الحكومة. وتهدف هذه العملية إلى تحسين عمليتي التعليم والتعلم في المدارس الحكومية، وذلك عن طريق: (1) تحسين جودة عملية التعليم في رياض الأطفال لمساعدة الأطفال على الاستعداد للالتحاق بالمدارس والتعلم؛ (2) تعزيز أنظمة التطوير المهني وممارساتها الفعالة للمعلمين والمشرفين والقيادات التعليمية؛ (3) الاستخدام المكثف للموارد الرقمية في عمليتي التعليم والتعلم؛ (4) إصلاح شامل لنظام تقييم الطلاب من أجل تحسين عملية التعلم، مع التركيز بصفة أساسية على امتحانات المرحلة الثانوية (التي تحدد الانتقال إلى الجامعة).

2. خلق فرص العمل

- صدر تقرير الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص في مصر في شهر ديسمبر/كانون الأول 2020 بهدف دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق تحليل التحديات التي يواجهها هذا القطاع. ويهدف التقرير أيضاً إلى تسليط الضوء على الاستثمار الخاص، وإمكانيات النمو في مجال خلق فرص العمل لإيجاد بيئة أعمال أكثر ديناميكية. وتحدد التقرير التجارة والخدمات اللوجستية ودور الدولة والمنافسة والعدالة التجارية باعتبارها مجالات بالغة الأهمية وتحتاج إلى بعض الإصلاحات، في حين تم تحديد الصناعات الغذائية والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها قطاعات تمثل فرصاً كبيرة لتحقيق النمو والتوسع.
- بدأ مشروع تحفيز ريادة الأعمال لخلق فرص العمل عام 2020 لتوفير حزمة شاملة من الدعم المالي وغير المالي للمؤسسات التقليدية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وأيضاً للشركات الناشئة التي تتسم بمعدلات نمو مرتفع مع التركيز على النساء والشباب. ويتعاون المشروع مع وسطاء ماليين بغية تيسير التمويل بالإقراض وتدبير رأس مال إضافي. وحتى اليوم، وفرت هذه العملية ما يربو على 30 ألف وظيفة وحافظت على استمرارها، وهي تهدف إلى خلق 100 ألف وظيفة بحلول عام 2025.

3. تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات لتحقيق النعافي المستدام والقادر على الصمود

- بدأ مشروع إدارة جودة الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى في سبتمبر/كانون الأول 2020 للمساهمة في تحقيق تعافٍ مستدام وقادر على الصمود، بما في ذلك الاستجابات المحددة لمكافحة فيروس كورونا، وذلك دعماً للجهود الحكومية الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر الصحية والبيئية. وتركز أنشطة المشروع على بناء قدرة المؤسسات والأنظمة على الاستجابة والصمود، مع التركيز على قطاع الصحة الذي يتولى معالجة النفايات الملوثة والحد منها، وعلى قطاع الخدمات الذي يعزز سلامة العمال، ويزيد الوعي بشأن الارتباط بين المخاطر المتزايدة لأمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن تلوث الهواء. بالإضافة إلى العمل داخل المستشفيات الجامعية لدعم إدارة أفضل للنفايات الصحية، تُعد الأنشطة التي ينفذها المشروع المتعلقة بفيروس كورونا بالغة الأهمية نظراً لوجود عدد كبير من العمال، الرسميين منهم وغير الرسميين، الذين يشاركون في إدارة النفايات في منطقة القاهرة الكبرى الذين قد لا تتوافر لهم إمكانية الحصول على معدات الحماية وتلقي التدريب.
- تسعى هذه العملية إلى تحقيق أهدافها العامة عن طريق ما يلي: 1) تحديث النظام المصري لرصد جودة الهواء؛ 2) مساندة إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى؛ 3) الإسهام في تقليص انبعاثات المركبات عن طريق مساندة تجربة نظام الحافلات الكهربائية في القطاع العام؛ 4) تدعيم الأنشطة الرامية إلى تغير السلوكيات المجتمعية وسلوكيات مقدمي الخدمات وضمان مشاركة المواطنين في تصميم المشروع وتنفيذه. ويكمل شمول النهج الذي يتبعه البنك الدولي الموجة الثانية من الإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها البلاد، وسيساعد مصر على تمهيد الطريق لتحقيق تعافٍ أكثر قدرة على الصمود يتسم بالاستدامة والشمول بعد الخسائر جائحة كورونا. على الرغم من أن الكشف عن آثار هذه الجائحة سيستغرق

سنوات على الأرجح، فإن البنك الدولي يفخر بالشراكة مع مصر في رحلتها لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق نمو اقتصادي يقدر بالصمود أمام اختبار الزمن وتحقيق الفائدة لجميع المصريين.

مصر.-وإعادة بناء-الوطن
_compressed.pdf

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط علامة PDF

مصر-المحروسة-رؤية-و
لديمقراطي-وإعادة-البناء

لقراءة المقال وتحميله اضغط لقراءة وتحميل الكتاب اضغط علامة PDF

المقال التاسع

تطلعات لمستقبل مصر![27]

أ.د. علي السلمي

مع بداية العام الثاني للرئيس السيسي، يتطلع المصريون نحو إنجازات تحقق لهم أهداف ثورتي 25 يناير و30 يونيو التي طال انتظارهم لها، ودفعوا، وما يزالون ، ثمناً غالياً في سبيلها من أرواح شهداء ودماء مصابين وتدمير منشآت عامة وممتلكات خاصة، وإهدار موارد لا تعوّض بسهولة، ناهيك عن أزمات اقتصادية وتعطل طاقات إنتاجية وبطالة متفشية في أرجاء الوطن، ومشكلات وأزمات حياتية تراكمت عبر سنوات عجاف من حكم رئيسين أسقطهما الشعب!

ولقد استجاب المصريون لطلب الفريق أول السيسي حين كان قائداً عاما للقوات المسلحة وطلب منهم تفويضه للقضاء على "الإرهاب والعنف المحتمل" يوم 26 يوليو 2013، وصدق المصريون ما عاهدوا المشير السيسي عليه حين انتخبوه رئيساً للجمهورية أن يعملوا معه لتنفيذ خارطة المستقبل، وصبروا حين وعدهم بالانتظار عامين حتى يشعروا بتحسن الأحوال!

وكنت قد تمنيت على الله ، في مقال نشر في صحيفة "الوطن" في مارس 2014 بعنوان "مهام جسام تنتظر الرئيس القادم" ، أن يوفق الرئيس المنتخب بإرادة الشعب للاهتمام إعادة بناء الوطن وذلك بعد عام من حكم الجماعة الإرهابية؛ وأن تجتهد في عرض صورة واضحة ورؤية متكاملة للوطن كما يتمناها المصريون، وأن ينجح في تشكيل فريقه الرئاسي من نائب أو أكثر، ومن مستشارين ومساعدين يتميزون بالكفاءة والقدرة التخصصية والتوافق الإيجابي مع رؤية الرئيس للوطن، وأن

---

[27] نشر هذا المقال بجريدة "الوطن" في 2015/6/19

تختار رئيس للوزراء قادر على مواجهة التحديات واتخاذ القرارات، بما تجعله شريكاً في الحكم لرئيس الجمهورية لا تابعاً له، ثم الإعلان من اليوم الأول لتوليه منصبه عن حرب لا هوادة فيها ضد الجماعات الإرهابية في كل بقاع الوطن وحشد مؤسسات الدولة والقوى الوطنية والمنظمات المجتمعية لمجابهة أصحاب الأفكار المضللة التي تتخذ من الدين ستاراً لأغراض سياسية ،وتفعيل الدستور وموادة التي تحدد التزامات الدولة وكل القضايا التي أوجب الدستور على الدولة العمل على تفعيلها .

وكنت قد تمنيت على الرئيس تحديد خطة عمل عاجلة " سنة" تلتزم بها الحكومة، تركز على الأولويات الملحة دون النزول على فرص الحل العلمي للمشكلات الأكثر إلحاحاً؛ ثم ترجمة برنامجه الرئاسي وبرامج الحكومة وتوجهاتها إلى خطة عمل متوسطة المدى "3 سنوات" تعمل على إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية، وخطة أخرى طويلة المدى "5-10سنوات"، تؤسس لطفرة اقتصادية وسياسية واجتماعية تكرس العدل الاجتماعي والحفاظ على القيم والتقاليد المرعية وحقوق الإنسان والمواطنة، وتركز على البرامج الرائدة مثل تطوير إقليم قناة السويس كمركز لوجيستي وصناعي عالمي (المرحلة الأولى)، وتنمية منطقة شرق بورسعيد، وتنمية وادي التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة، وتنمية منطقة شمال غرب خليج السويس، وبرامج تنمية سيناء، وتنمية الساحل الشمالي الغربي وظهيرة الصحراوي، وتنمية محافظات شمال الصعيد، وبرامج تحلية المياه، وتوفير مصادر جديدة لها وترشيد استهلاكها، وتوفير مصادر جديدة للطاقة الجديدة والمتجددة، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

كما تمنيت أن يهتم الرئيس بإحياء قطاع الأعمال العام وإعادة الاعتبار إليه كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. وكانت المهمة التالية هي ضرورة تطهير الجهاز الإداري للدولة من كل آثار الأخونة والتمكين والفساد والمفسدين، مع إعادة هيكلته على أساس غير تقليدي يركز وحداته في الوظائف الاستراتيجية

للدولة ويترك الجوانب التفصيلية والتنفيذية لمصالح وهيئات وشركات تابعة، وكذا تعميق اللامركزية وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتخويلها كل السلطات في أمور التنمية المحلية بالتوافق مع الخطط الاستراتيجية للوزارات المعنية.

وأخيراً فقد تمنيت أن يكون الرئيس القادم مسئولاً عن التأسيس لتحول ديمقراطي يقوم على تقديس قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية وسيادة القانون وإعلاء سلطة القضاء.

وها هو العام الأول من فترة الرئيس السيسي وقد مضى، وتحقق خلاله بعض ما تمنيته وليس كل الأمنيات، مع التقدير لكل ما تم إنجازه خلال العام الأول خاصة على الصعيد الدولي وتطوير سياسة خارجية نشطة، مع تطلع المصريين ليوم السادس من أغسطس القادم حين يحتفلون بافتتاح الشريعة الجديدة لقناة السويس التي تم تمويلها بأربعة وستين مليارا ً من مدخراتهم!

إلا أن المصريين ما يزالون يتطلعون إلى إنجازات أكبر وأهم على المستويات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية على الصعيد الداخلي ترقي إلى مستوى أهداف الثورتين؛ عيش، حرية، عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية، وهم يتلمسون بدايات المستقبل على طريق إعادة بناء الوطن!

ولا شك أن العام الأول من فترة الرئيس السيسي كان مليئاً بالألغام والمتفجرات المحلية الصنع والمستوردة من دول يهمها إسقاط دولة 30 يونيو. وكانت الحرب في مواجهة قوى الشر الإخوانية وحلفائهم في الداخل والخارج معركة حياة أو موت لم تزل مستمرة، ولكن كان أيضاً من عوامل تعجيل النصر في تلك المعركة لو أن الرئيس كان قد وضع رؤيته للمستقبل موضع التنفيذ الحاسم وألزم حكومته بتصميم البرامج والخطط التي تعبر عن أولويات تلك الرؤية. إن المهام الجسام التي تمنى المصريون أن يتبناها الرئيس في العام الأول من رئاسته لم تتحول إلى برنامج عمل رئاسي كان، وما يزال، مطلوباً!

كان مطلوباً تشكيل "حكومة حرب" تعمل وفق خطة وبرنامج وطني معلن وتستعين على تحقيق أهدافها بأساليب غير تقليدية لمواجهة ظروف غير عادية من إرهاب يرهق الوطن والمواطنين، وأزمة اقتصادية ومشكلات حياتية تعتص قدرات المصريين، وفساد يدمر طاقات الوطن ومواردة وتحبط المصريين، وعدالة اجتماعية غائبة وخدمات عامة متردية، ودولة هي أقرب للفشل ! !

كان المطلوب تشكيل مؤسسة للرئاسة تكون عوناً للرئيس تقدم له الآراء والمشورة والدراسات العلمية، وتتابع أداء الحكومة وأجهزتها بموضوعية وجدية، وتستبق المشكلات بحلول علمية مستفيدة من كل المجالس والقدرات الاستشارية، تقدمها للرئيس.

كان مطلوباً ، منذ حصل الرئيس على تفويض المصريين ، أن يعلنها حرب شاملة ضد الإرهاب لا أن تتحصر المواجهة بين القوات المسلحة والشرطة دون باقي وزارات الحكومة وأجهزتها التنفيذية !

كان مطلوباً أن تسير الحكومة وفق خطة علمية لرفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية وتطويرها وليس الاقتصار على إصدار تشريعات دون وجود المقومات البشرية والمادية اللازمة لتفعيلها !

كان مطلوباً أن يشعر الناس بجهود الدولة في إحياء الاقتصاد الوطني وتشغيل الطاقات العاطلة في مجالات الإنتاج المختلفة وخلق فرص العمل المنتج، وذلك قبل ، أو جنباً إلى جنب، البرامج العملاقة !

واستكمالا لتطلعات المصريين مع مطلع العام الثاني للرئيس السيسي في رئاسة الجمهورية والذي يأملون أن يكون العام الجديد أفضل من سابقه وفاتحة لسنوات من التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية والبدء بتحول ديمقراطي حقيقي.

إن ما يتطلع إليه المصريون هو بالأساس التخلص من المشكلات والتحديات التي صنعتها أنظمة الحكم السابقة. وهو أمر صعب المنال باعتبار تراكم المشكلات طوال سنوات التردي والاستبداد التي سادت

عصر مبارك، والجهالة والظلامية وإقصاء من هم من غير الأهل والعشيرة التي كانت سمات حكم الجماعة الإرهابية.

وبالقطع فإن الرئيس السيسي ليس مسئولاً عن صنع تلك المشكلات والمصاعب، ولكنه بالقطع المسئول الأول عن ضرورة التصدي لها والعمل على إنقاذ الوطن منها ومن آثارها السلبية. وكذلك لا يمكن أن تسأل حكومات ما بعد 30 يونيو 2013 عن جرائم النظامين السابقين في حق الوطن والمواطنين، ولكنها بالتأكيد مسئولة عن استمرارها وعدم الكفاءة في التصدي لها بأساليب غير تقليدية لا تكتفي بإخفاء مظاهر المشكلات، ولكنها تستأصل أسباب المشكلات من جذورها وتمنع تجددها . وقد تكون بعض ممارسات تلك الحكومات تساعد في تثبيت أركان بعض سمات النظم السابقة ! ! !

إن ما يتمناه المصريون هو القضاء على نظامي مبارك ومرسي ،فثورة 25 يناير لم يتح لها تحقيق أهدافها بسبب توقف الشعب الثائر عن فعاليات الثورة بمجرد أن أعلن مبارك تخليه عن السلطة، ومسارعة الجماعة الإرهابية إلى ركوب موجة الثورة والعمل بدأب للاستيلاء على مفاصل الدولة بإثارة الفتن وتكريس الفوضى ومظاهر الانفلات الأمني والاعتصامات والمطالب الفئوية التي شغلت المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومات السابقة عن مخطط الإخوان وحلفاؤهم من السلفيين للتسلط على مجلسي الشعب والشورى وانفرادهم باللجنة التأسيسية للدستور إلى أن تمكنوا من الوصول إلى قص الاتحادية ! ! ! .

وبذات المنطق فشلت الحكومات التي شكلت بعد الخلاص من حكم الإخوان الإرهابيين في تخليص الوطن من نظام حكم تكلس وعلاه الصدأ وانتشر به الفساد، وجهاز إداري ومؤسسات تكرست فيها البيروقراطية وترهلت تنظيماتها وأصبحت مضرب الأمثال في الفشل العام.

إن ما يتطلع إليه المصريون هو الخلاص من نظام حكم أُسقط رئيسيه ولكن بقيت مؤسساته وسياساته وتوجهاته وقوانينه وإجراءاته يستخدمها ويعتمد عليها الرئيس السيسي وحكومته، وهو ما يهدد بالفشل كل ما يصبوا إليه الرئيس من تنمية وما تخطط له من مشرعات.

إن نظام حكم البلاد وإدارة شئونها لم يزل على حاله منذ 1952 مروراً بعصور عبد الناصر والسادات ثم مبارك وانتهاء بمرسي، وحتى بعد 30 يونيو 2013 وتنصيب رئيس منتخب جاء بعد إقرار الشعب لدستور جديد في يناير 2014 ! !

النظام كما هو بدءاً من طريقة تشكيل الوزارات وعدم وضوح معايير إنشاء الوزارات وإلغاءها ودمجها أو فكها، فيتم إنشاء وزارات لا تمارس الاختصاصات التي أُنشئت من أجلها وعندنا من هذا الصنف على الأقل وزارة العدالة الانتقالية ووزارة التطوير الحضري والعشوائيات، ووزارات لا ندري شيئاً عن أعمالها وإنجازاتها ، إن كان ثمة إنجازات ، مثل وزاراتي البيئة والبحث العلمي، ووزارات خارج السياق تفرد منفردة مثل الثقافة والعدل حتى وقت قريب. وقد أضيفت إلى التشكيل التقليدي وزارة دولة للسكان ووزارة دولة للتعليم الفني ! وتبشرنا الأنباء بقرب عودة وزارة كان قد تم الغاؤها في السبعينات وهي وزارة المصريين في الخارج ووزارة سيتم سلخها من وزارة الصناعة والتجارة وهي وزارة البرامج المتوسطة والصغيرة، ولا أحد يعلم لماذا تُنشئ الوزارات أو متى ولماذا تلغى ! ! !

نفس الشيء يقال عن أسلوب ومعايير اختيار المحافظين وقيادات الإدارة المحلية ورؤساء المؤسسات والأجهزة الحكومية، فلا أحد يعلم متى ولماذا تجرى حركة للمحافظين على سبيل المثال، وما هي معايير تقييم أداء المسئولين في كافة المجالات، ولا تزال المركزية الطاغية هي السمة الأساس للإدارة المحلية وما تزال التنمية المحلية حلماً بعيداً عن المصريين!

إن نظام الحكم البلاد وإدارة شئونها لم يزل على حاله من غياب الرؤى والخطط والبرامج المعلنة التي يشارك المواطنون في مناقشتها ومن ثم قبولها أو رفضها . ما زالت البرامج المسماة بالقومية أو الكبرى أو العملاقة تنزل على الناس فجأة من مؤسسة الرئاسة دون أن تتاح الفرص لتدارسها وتقييم جدواها وأولويتها بالمقارنة باحتياجات الوطن والمواطنين، ودون تقييم لاعتبارات التكلفة والعائد !

ما زالت نظم التعليم والبحث العلمي، ونظم العلاج والصحة، ونظم العمل في مختلف وزارات الدولة ووحدات الإدارة المحلية على ما هي عليه من روتين قاتل وفرص لا متناهية للفساد المالي والإداري مع تضخم أجهزة الرقابة ! ! !

أن كافة نظم الإدارة الحكومية التقليدية والمنتهية الصلاحية تحكم التطور العلمي والتقنيات الجديدة، وتحكم تطلعات الناس وزيادة معارفهم لا تزال هي القائمة منذ سنوات طوال وما تزال إدارة الرئيس السيسي تستخدمها بكل معوقاتها وسلبياتها . فأسلوب ومعايير إعداد الموازنة العامة للدولة كما هو منذ آخر تطوير بموجب القانون رقم 87 لسنة 2005 ! الذي نص على ضرورة تطبيق موازنة البرامج والأداء منذ تاريخ العمل به !

إن المصريين يطالبون الرئيس السيسي بالخروج من أسر نظم الحكم السابقة التي استمرت على مدى أكثر من ستين عاما ، والانطلاق إلى نظم للحكم تعتمد الأساليب العلمية في التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء . نظم تستند إلى معايير واضحة ومعلنة في اتخاذ القرارات، واختيار السياسات والمفاضلة بين البدائل .

والمصريون يطالبون بنظم حكم ديمقراطية

تؤسس لدولة مدنية قوامها المواطنة والتعددية السياسية الحقة، وتكون السيادة فيها

، لحسب الدستور للشعب ،

إننا نعيش عصر العلم والمعرفة والعولمة، فلا نستطيع التخلف عن الركب أكثر من هذا ! ! !

(تعقيب 2024)

تواجه مصر مشكلات كثيرة:

1. مشكلات اقتصادية[28]

هناك مشكلات اقتصادية أهمها:

[28] أبرز 10 مشكلات اقتصادية واجهت مصر في الـ 40 شهرًا الأخيرة (١) | مصراوي

2. مشكلات في قطاع الزراعة:[29]

بالرغم من أهمية قطاع الزراعة في مصر على الصعيد المحلي والعالمي، إلا انه يواجه العديد من التحديات في الوقت الحالي، ومنها ما يلي:

❖ المشاكل الإدارية والمالية للأراضي

وهي تتمثل بما يلي:

1. قلة المساحات المخصصة للزراعة بالإضافة إلى تبعثر الأراضي المزروعة؛ بسبب زيادة عدد السكان في المنطقة.
2. طبيعة القوانين الزراعية وأنظمة التوريث التي أدت إلى تجزئة الأراضي.
3. عدم وجود إدارة تنظم عملية الزراعة.
4. القيام بعمل مشاريع وبناء التجمعات السكنية على الأراضي الزراعية.
5. قلة وجود الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة.
6. ضعف التمويل المالي للبنك الزراعي المصري.
7. ضعف التعاون بين المؤسسات في تسويق المنتجات الزراعية.

❖ مشاكل في التربة

فيما يلي أبرز المشاكل التي تعاني منها التربة الزراعية في مصر:

1. كثرة ري المزروعات الذي يؤثر عليها بشكل سلبي ويدهور خصوبتها .

---

[29] أبرز مشاكل الزراعة في مصر

2. زيادة نسبة الملوحة في التربة.
3. ضعف الاهتمام في التربة وعدم تزويدها بالأسمدة المناسبة لها .

❖ مشاكل في الري

قد تعاني الزراعة من مشاكل أثناء عملية الري، وفيما يلي أبرز هذه المشاكل:

1. الإفراط في ري المزروعات.
2. عدم الاهتمام بالإشراف على عملية ري المزروعات.
3. قلة وجود المياه، وتذبذبها في بعض المناطق بسبب سوء توزيع المياه على الأراضي الزراعية.
4. عدم وصول مياه نهر النيل إلى جميع المناطق ووصولها إلى الأراضي القريبة من النهر فقط.
5. انخفاض مستوى المياه الأرضية.
6. ضعف كميات الإنتاج بسبب تذبذب هطول الأمطار وحدوث تغيرات في الظروف الجوية باستمرار.

❖ مشاكل الأدوات والأيدي العاملة

تواجه الزراعة في مصر العديد من التحديات ، ومنها ما يلي:

1. ارتفاع تكاليف الأدوات المستخدمة في إنتاج المزروعات.
2. لجوء التجار إلى التحكم في أسعار الأدوات المستخدمة في الإنتاج.
3. لجوء الأيدي العاملة للانتقال إلى مناطق أخرى للبحث عن فرص عمل أخرى.

3. مشكلات الصناعة في مص[30]

1. نقص المواد الخام أو السلع الوسيطة يعد من التحديات، وظهرت خلال العام الأخير بسبب مشاكل سلاسل التوريد عقب جائحة كورونا أو مشاكل تتعلق بقرار الاعتمادات المستندية فى عمليات الاستيراد .
2. بمشاكل ندرة الأراضي الصناعية المرفقة وارتفاع سعرها ، ومؤخرا الدولة أوجدت خطة لطرح الأراضي بحق الانتفاع أو التملك على أن يكون سعر المتر فيها هو سعر تكلفة الترفيق .
3. حصر المصانع المتعثرة وهى إمكانيات مهدرة تجب العمل على عودتها مرة أخرى للدوران مجددا وبحث أسباب التوقف بما يمكن الاقتصاد المصري من توظيف كل موارده للانطلاق، وهو الملف الذى بدأت وزارة الصناعة بالفعل مؤخرا فتحه من جديد بالتعاون مع اتحاد المستثمرين.
4. الدعم والمساندة لبرنامج مشاهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى النشاط الاقتصادي من حيث توفير الدعم المالي عبر القروض أو الدعم الفني عبر التسويق والإدارة التي تضم نحو 3.4 مليون برنامج ويمثل 94% من إجمالي هذه النوعية من البرامج وتضم 7.7 مليون عامل ويمثلون نحو 79% من الأيدي العاملة فى مص
5. كي يتحقق هدف زيادة الصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار سنويا ، هناك حاجة ملحة للإسراع بإجراءات تعميق التصنيع المحلى وتوطين العديد من الصناعات الإستراتيجية، وهو ما يتحقق بالاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لربط سلاسل الإنتاج محليًا .

❖ وقد حقق قطاع الصناعة زيادة في نمو الصادرات التي تجاوزت 32 مليار دولار خلال العام الماضي ومستهدف تجاوزها الـ 35 مليار دولار على الأقل بنهاية العام الحالي .

---

[30] اتحاد الصناعات: 4 تحديات تواجه القطاع الصناعي المصري – بوابة الأهرام

❖ وكذلك خفض الواردات وما لذلك من توفير للعملات الصعبة كما لها أهمية من حيث التوسع فى تشغيل الأيدي العاملة بما يرفع من نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول.

ومن ناحية أخرى، تبدو صورة قطاع الصناعة كما يلي:[31]

1. 34 ألف مصنع مرخص بقطاع الصناعة في مصر . . . و60 ألف مصنع غير مرخص .
2. 8 آلاف مصنع للصناعات الغذائية والمشروبات باستثمار قيمته 300 مليار جنيه .
3. 872 مصنعًا منعشًا حسب وزارة الصناعة . . . و4.5 آلاف مصنع مغلق حسب اتحاد العمال والفلاحين.
4. أبرز المصانع التي أُغلقت وتوقفت :مصنع "حديد أبو زعبل" بالقليوبية، ومصنع الأثاث "روسنيكو"، و"الجيزة للملابس الجاهزة" .
5. 500 مليار جنيه استثمارات قطاع الصناعات الغذائية و24.5% حجم مساهمته في الناتج المحلي ويوفر 23.2% من حجم العمالة المصرية .
6. 6.3% معدل النمو الصناعي خلال 2020 . . . و942 مليار جنيه قيمة الناتج الصناعي .
7. 36 منطقة صناعية بها مصانع زراعية بتكلفة استثمارية تبلغ 217 مليار جنيه ومليون عامل .
8. 12% حجم قطاع البتروكيماويات من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر . . . واستثمارات بـ7 مليار دولار سنويًا .
9. 27 مصنعًا للحديد والصلب تنتج 12 مليون طن سنويًا . . . وتستورد 1.7 مليون طن .
10. 15% حجم مساهمة قطاع البناء في إجمالي الناتج المحلي المصري .
11. 13 مجمعًا صناعيًا متكامل بمصر تحتوى على 3619 وحدة صناعية صغيرة .

[31] × أرقام" ..القرار "ترصد التحديات والمستقبل بقطاع الصناعة المصرية | القرار الإخباري

إهداء

إلى الشعب المصري

مالك الوطن وصاحب السيادة

تحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة "المحروسة فعلاً" تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي – الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم – حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس. ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار "ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة – هي والصين – ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة نحتاج ماسة إلى أن يكون لنا برنامجاً وطنياً شاملاً تجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتقاء بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

إن هذا البرنامج يتبنى شعار " إعادة بناء مصر" باعتباره هدفاً جامعاً يلخص الصورة المستقبلية لمصر التي تجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل

تحقيقها . وتتبلور ملامح صورة المحروسة الجديدة " إعادة بناء مصر" التي نحلم بها ونريدها وتجب أن نعمل من أجل تحقيقها على النحو التالي:

1. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، وينقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً .
2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تتحاز لمرشح دون غيره .
3. دولة مدنية تلتزم القانون وتخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز ، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات العسكرة والحكم العسكري، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية .
4. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
5. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات بما لا يدع أي مبرر لاستمرار تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة.

6. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا تخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية.

7. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب من دون تدخلات و معوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها .

8. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن تحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وما قد تحل محله من قوانين يتغير اسمها ولكن تظل في الأساس سيفاً على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.

9. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.

10. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.

11. إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.

12. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.

13. قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو تحصل على عضوية مجلس منتخب.

14. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج

الخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها. كما تحافظ على أموال التأمينات الاجتماعية وتديرها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.

15. نظام اقتصادي تحترم الملكية الخاصة وينيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، وتحفظ بدور مناسب للقطاع العام في المجالات الإستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلا لتسيق الدولة ولكن بنير إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الحقوق والواجبات.

16. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.

17. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير.

18. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم تختار أعضاؤها من بين الخبراء

المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

19. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.

20. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي.

21. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتنفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.

22. مدن وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة.

23. تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين – حكاماً ومحكومين – والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجديد بأبناء المحروسة.

عناصر برنامج " إعادة بناء مصر"

الغاية من البرنامج

يهدف برنامج " إعادة بناء مصر" إلى وضع إطار شامل لتحقيق التطوير الحضاري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمحروسة، وتصميم البنية المؤسسية اللازمة لإعداد خطط وبرامج التطوير، وإحداث الآليات الضرورية للتنفيذ، وابتكار وسائل حفز وتحريك المصريين جميعها للمشاركة الفاعلة الإيجابية والمنتجة من أجل تحقيق تلك الغاية وضمان استمرارية قوى الدفع من أجل التطوير المستمر والتنمية المستدامة.

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج " إعادة بناء مصر"

تتبلور الأهداف الإستراتيجية لبرنامج " إعادة بناء مصر" فيما يلي:

1. وضع تصور متكامل للصورة المستقبلية لمصر المحروسة كما نحبها .
2. توضيح الملامح العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المميزة لمصر.
3. رصد الموارد ومصادر الثروة الطبيعية ومجالات الاستثمار في ميادين الإنتاج والخدمات التي تتوفر بمصر وتمثل فرصاً للمستثمرين الوطنيين والأجانب وينبغي أن تكون محلاً للإعلام والترويج والتهيئة حتى تكون متاحة للاستثمار الفعلي.
4. حصر مناطق التوسع العمراني الممكنة بالمحروسة لاستثمار الجزء الأكبر من أراضيها والخروج من الانحصار في الحيز المعمور الآن والذي لا يتجاوز 5-6% من إجمالي مساحة مصر.
5. حصر المزايا التنافسية لمصر والتي تجب توظيفها كعوامل لجذب الاستثمارات الوطنية والوافدة، وتوجيهها برنامج تنموية في كافة مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات الإنتاجية والخدمات التعليمية والصحية والسياحة وغيرها من مجالات النشاط المنتج.

6. رصد العناصر والرموز البارزة في المعمور المصري كي تكون علامات أساسية ونقاط ارتكاز محورية في برنامج إعادة بناء مصر سواء في جذب السائحين وتنمية صناعة متطورة للسياحة أو في إقامة برامج اقتصادية وثقافية وتقنية عملاقة تجتذب المستثمرين من كل أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال:

- ✓ سيناء وكامل منطقة قناة السويس بكل ما تعنيه من تاريخ وما تحويه من موارد طبيعية وفيها تجري قناة السويس الشريان المائي الأهم في العالم المعاصر.
- ✓ منطقة العلمين باعتبارها سجل تاريخي يهتم به ملايين البشر في الدول التي خاضت الحرب العالمية الثانية،
- ✓ موانئ مصر، وكيف يمكن من خلال تطويرها وتحديثها أن تحاكي وتتفوق على موانئ المنطقة، وما يمكن أن يقام بها من مناطق صناعية وتجارية حرة على نمط منطقة جبل علي في الإمارات العربية المتحدة،
- ✓ جامعات مصر باعتبارها من أقدم جامعات وأكبر جامعات المنطقة العربية وإفريقيا وما يمكن تحقيقه حال تم تطويرها لتكون مراكز جذب لكل المهتمين بدراسات منطقة البحر الأبيض المتوسط فضلاً عن كل فروع العلم الحديثة،
- ✓ مكتبة الإسكندرية وما تحققه من تفوق في تحويل " إعادة بناء مصر" لتكون المركز الثقافي لدول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والمنطقة العربية جميعا،

- ✓ منطقة أبي قير وما تثيره في خيالات الأوربيين من ذكريات الموقعة البحرية الشهيرة بين أسطول نابليون والأسطول الإنجليزي بقيادة نيلسون، فضلا عما بها من آثار قديمة، واحتمالات تطويرها كمنطقة سياحية نادرة ومركزا للمؤسسات العلمية والبحثية المختصة بالعلوم والدراسات البحرية.
- ✓ تطوير مجموعة برامج محددة Projects تهدف إلى استثمار وتنمية وتطوير مجال معين من مجالات النهضة المصري والتي يمكن أن تشمل ما يلي:
  - برامج التطوير الاقتصادي[برامج صناعية، زراعية، سياحية، خدمات مالية، .....].
  - برامج النهضة التكنولوجية [إنشاء مدن وقرى ذكية وأودية للتكنولوجيا Technology Valley ومراكز متطورة للتنمية التكنولوجية].
  - برامج التطوير العمراني [إنشاء مدن وتجمعات عمرانية جديدة، تطوير وتعمير مناطق سيناء، الوادي الجديد، سيوة، .....].
  - برامج التنسيق الحضاري [حصر القصور القديمة والمباني التاريخية واستعادتها من أي استخدامات وإشغالات وترميمها وصيانتها وتثمينها كمزارات سياحية ومناطق أثرية].
  - برامج التطوير والتنمية السياحية [منتجعات، متنزهات، حدائق حيوانات، مناطق سفاري مفتوحة، فنادق وموتيلات، قرى سياحية في مناطق الريف المصري ومناطق الآثار بالوجه القبلي ، مناحف مفتوحة في المناطق الأثرية.
  - برامج التطوير العلمي والثقافي[جامعات حديثة، معاهد تقنية متطورة، كليات المجتمع Community Colleges، إحياء وتطوير صناعات السينما والكتاب.

- برامج تهيئة مناخ الأعمال والاستثمار [تطوير مدن أو مناطق للأعمال في أنحاء مختلفة من مصر تتوفر بها أماكن مهيأة تماماً لتكون مقار للشركات والبنوك وغيرها من منظمات الأعمال، وتتوفر بها كل الخدمات اللوجستية ووسائل الاتصالات الحديثة وغيرها .
- برامج تطوير المرافق الرياضية [تطوير مدن رياضية أولمبية لاستضافة المسابقات الدولية والإقليمية، تطوير إمكانيات الرياضة المائية في شواطئ الإسكندرية وغيرها من المدن الساحلية ، تطوير الأندية الرياضية والعمل على استعادة دور مصر الرائد في المجالات الرياضية المختلفة .
- حشد طاقات وموارد المصريين وحفزهم على المشاركة في برنامج " إعادة بناء مصر" وتنسيق أدوارهم وتقنينها في إطار مؤسسي واضح ومستمر وذلك بتكوين شركة قابضة كبرى باسم "شركة إعادة بناء مصر القابضة"، وتقوم هذه المؤسسة بالأنشطة الإستراتيجية التالية:

- وضع التصميم الإستراتيجي Strategic Design والخطة الرئيسية Master Plan لبرنامج " إعادة بناء مصر" .
- اختيار البرامج المحددة التي تترجم أهداف التصميم الإستراتيجي والخطة الرئيسية.
- اختيار وتكليف الجهات الاستشارية المختلفة بوضع الخطط والبرامج والتصميمات التفصيلية لكل برنامج.
- السعي لتدبير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج وتنشيط المساهمات من المستثمرين المصريين والأجانب.
- الإشراف على تنفيذ البرامج ومتابعتها في مراحلها المختلفة وتقديم الدعم والمساندة لحل ما قد يعترضها من معوقات.

- الترويج لبرنامج " إعادة بناء مصر" على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتنظيم فعاليات مستمرة على مدى فترة البرنامج للنوعية بأهدافه وكسب تعاون المواطنين ومشاركتهم فيه، وكذا للفت أنظار المستثمرين من الخارج للبرنامج والفرص الاستثمارية المرتبطة به.
- الإشراف على تأسيس الهيئات والأجهزة – على اختلاف أشكالها القانونية – و التي ستقوم على إدارة وتشغيل البرامج بعد إنجازها، ووضع القواعد والأسس التي تضمن فعاليتها واستمرارها في نطاق أهداف وفلسفة برنامج " إعادة بناء مصر".
- تطوير وتقنين العلاقات بين الأجهزة المحلية والمركزية وبين " مؤسسة إعادة بناء مصر" واستصدار التشريعات اللازمة لإقرار تلك العلاقات على أسس لا تتناقض وغايات وأهداف البرنامج.

ونرفق ببرنامج "إعادة بناء مصر"

الإطار الإستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية"

PDF

Strategic-Framework-
for-Economic-and-So

كما نرفق " المخطط القومي للتنمية العمرانية"

PDF

المخطط-القومى-ومنا
طق-التنمية-ذات-الاولوية

على أن يتم تحديثهما، لفتح الموضوعين اضغط علامة PDF

ونضيف أيضاً

لفتح الكتاب اضغط علامة PDF

مصر.. وإعادة بناء
الوطن_compressed.pd

مصر-وتحديات-المستق
بل-24-إبريل 2021 (1).pd

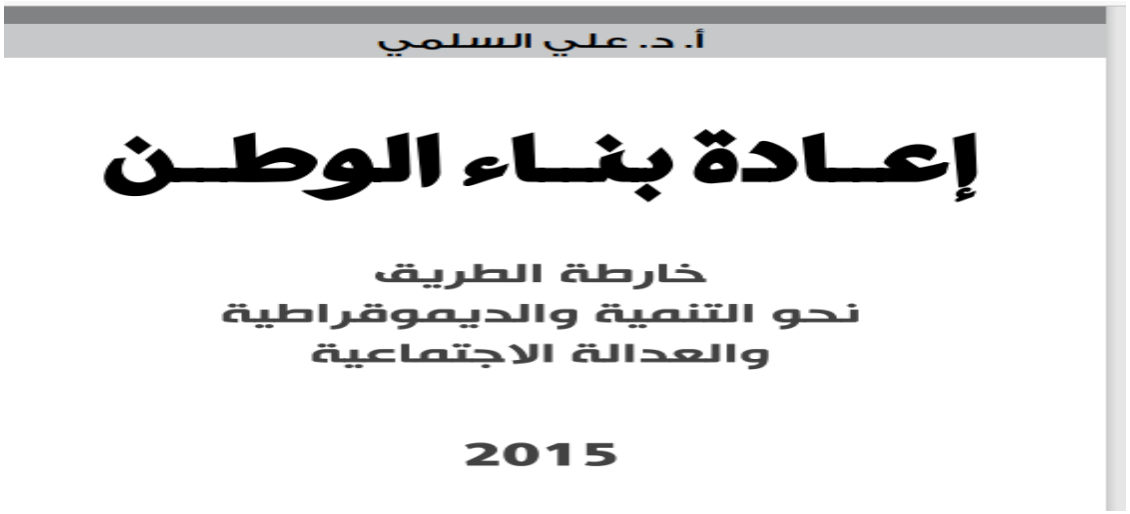

PDF

------~2.PDF

PDF

جديد-2022مصر-وحماية الوطن-.pdf

الختام

توثيق بالفيديو

https://youtu.be/Ua84ZkP4dfs

https://youtu.be/_sadjcUD_GU

https://youtu.be/UV6LUvnr6Os

https://youtu.be/PlObDcqTGR4

https://youtu.be/KS7RECQFFF0

https://youtu.be/OsvjNu3Q9Ko

https://youtu.be/aOhBhZmF8PI

https://youtu.be/BIXnuqAV3AM

https://youtu.be/Rl5tr6UVGzg

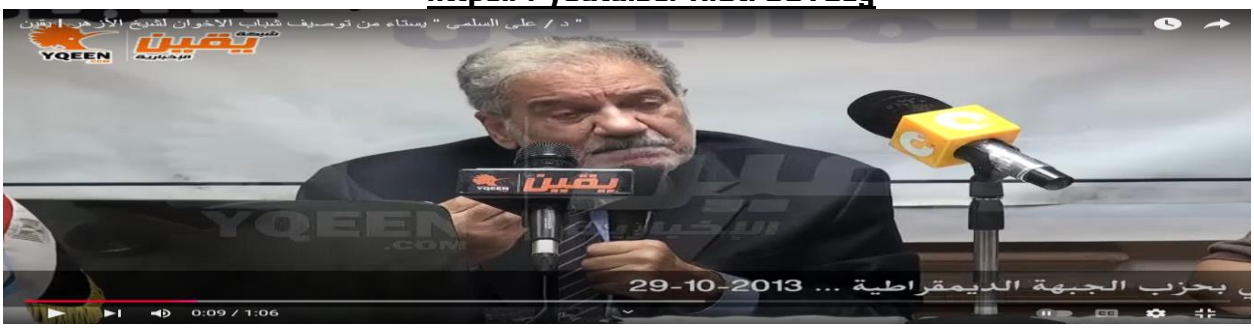

https://youtu.be/4G9HrNOHJYo

https://youtu.be/XownWQvboL0

https://youtu.be/ZjHAx4PZdkc

https://youtu.be/OvS1RLmBdOw

https://youtu.be/tZsiKrAdTBI

https://youtu.be/zidkD-F6C8o

https://youtu.be/tAryH1glGXI

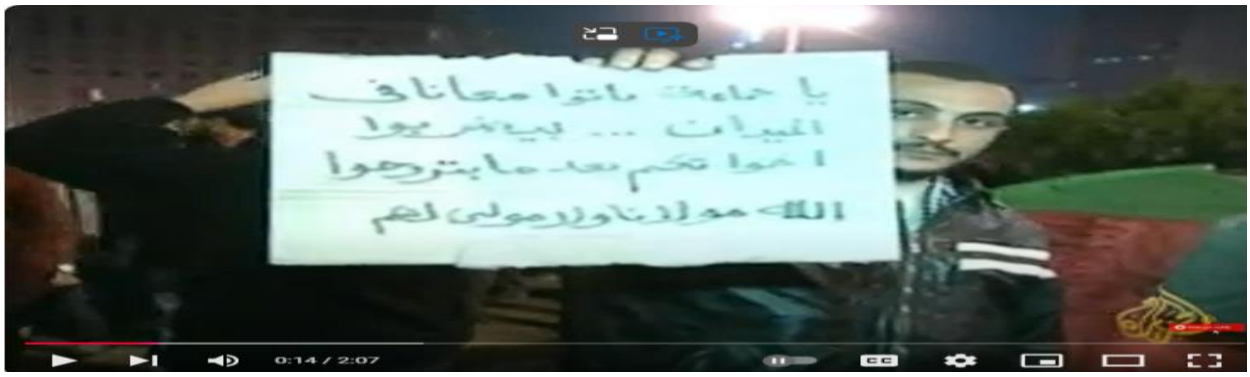

https://youtu.be/Ok8veBCA_QE

https://youtu.be/tGyA2OoVrFM

https://youtu.be/bNTdpbUA9pU

https://youtu.be/u09MzXq_z84

https://youtu.be/7Z7uPZixZCY

https://youtu.be/gJCxpf-0-3o

https://youtu.be/wU_fkFpGoLY

https://youtu.be/EYAwSvCF4dw

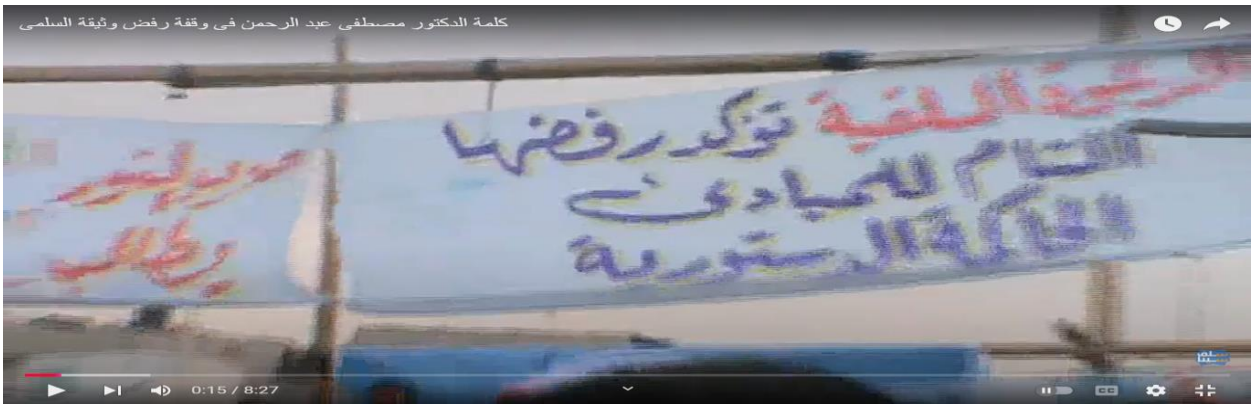

https://youtu.be/tQl8QOP1Pq4

https://youtu.be/S68FtLMHnlY

https://youtu.be/sksFzDOH--Q

https://youtu.be/i6OczXCSEgg

https://youtu.be/1_hqTJZ2D34

https://youtu.be/PNd8liL4FU4

https://youtu.be/wKgTrufo47k

https://youtu.be/ngWx29Q3MuI

https://youtu.be/ccAD4ioijE4

https://youtu.be/JTBgcWHkdlA

https://youtu.be/4Ri4k_8co8s

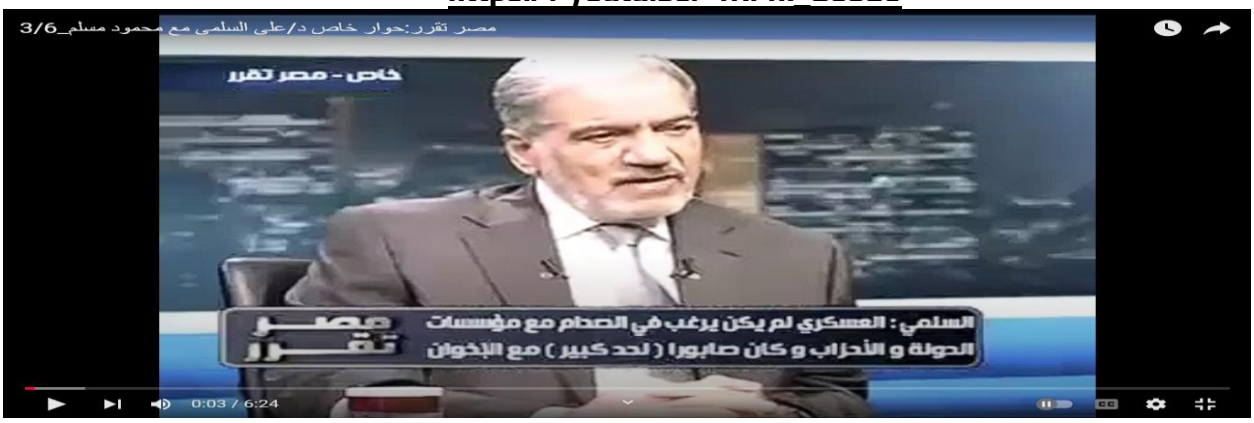

https://youtu.be/R8YLAEOn09w?si=43pxUCgbyMnldESr

https://youtu.be/SYTYgzsmC6o

https://youtu.be/BAqTBSoZs1o?si=sDPcpHj9kQvqXk73

https://youtu.be/QnKUGRTqZU4

https://youtu.be/KdS25K7OZIA

https://youtu.be/p5p6DDNMWcY

https://youtu.be/aWEFxNMSvCc

https://youtu.be/0QpmtcxSbiM

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/izto5QgJr7w

https://youtu.be/cEtskAuAzNQ

https://youtu.be/SOwsxhbmmkM

https://youtu.be/sksFzDOH--Q

https://youtu.be/tlX031BCEJ0

https://youtu.be/DeqBHD6kDPU

https://youtu.be/wlJ284H315w

https://youtu.be/jlsRtAMcQb0

https://youtu.be/xe5d9yhnVJ4

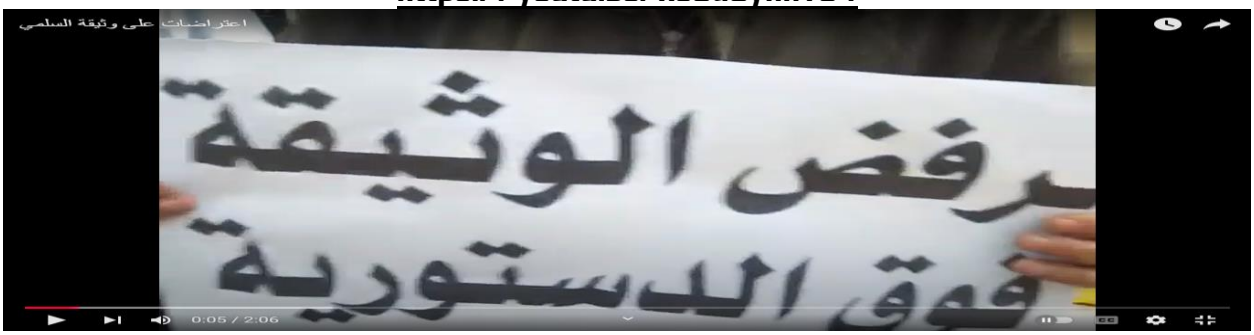

https://youtu.be/ZLkoYtxAZOo

https://youtu.be/zi8naL5AzsU

https://youtu.be/wKNa6xHPL-I

https://youtu.be/T2_xzeUs_VE

https://youtu.be/FS-JXxam3wg

https://youtu.be/phlFMFz4LRM

https://youtu.be/BAqTBSoZs1o?si=sDPcpHj9kQvqXk73

https://youtu.be/E28K0f08mMA?si=gz4WpgeW0gCylPKL

https://youtu.be/p-2_vZrYvK0?si=axtPJKQfyKjEst7a

https://youtu.be/-TgldvSCpZI?si=2d3l0zy0QpIdv71d

https://youtu.be/E28K0f08mMA?si=LEvVC1AKhX0ZIfuU

https://youtu.be/l2b0g1RFhns?si=U9BmEk5jussXwaxg

https://youtu.be/MlZkUeSM0kk?si=m2a-Xutk_OrbVgrU

https://youtu.be/iLEM2cXsP_g?si=QMzJ4BxeCVjdFjlr

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk?si=-qe-5kTMVVA6hXxd

https://youtu.be/6sAdgv16mS8?si=J4k01AN96ieX1inx

https://youtu.be/yJpNwTYJeGk?si=XmAPZTANaTaIZXcm

https://youtu.be/B5qbKdee9us?si=xzCLSwEI8HEb0-Ru

وهذا

الحمد لله
الَّذِي هَدَانَا لِهَـذَا وَمَا كُنَّا
لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

الحمد لله